الأمم المتحدة

تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ – ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والخمسون
الملحق رقم ١٣ (A/56/13)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والخمسون
الملحق رقم ١٣ (A/56/13)

تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0250-8966

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
كتاب الإحالة			v
رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة من رئيس اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى المفوض العام للوكالة			vii
الأول -	مقدمة	١-٣٧	١
الثاني -	التطورات العامة في برامج الوكالة	٣٨-١٠٥	١٠
	ألف - التعليم	٣٨-٥٨	١٠
	باء - الصحة	٥٩-٧٢	١٦
	جيم - الخدمات الغوثية والاجتماعية	٧٣-٨٤	٢٢
	دال - برنامج تمويل القروض الصغرى والمشاريع الصغرى	٨٥-٩٣	٢٨
	هاء - برنامج إقرار السلام	٩٤-٩٦	٣١
	واو - المشاريع	٩٧-٩٩	٣٢
	زاي - نداء لبنان	١٠٠-١٠٢	٣٣
	حاء - نداءات الطوارئ	١٠٣-١٠٥	٣٤
الثالث -	المسائل المالية	١٠٦-١٢٩	٣٥
	ألف - هيكل الأموال	١٠٦-١١١	٣٥
	باء - الميزانية والإيرادات والنفقات	١١٢-١١٩	٣٥
	جيم - الأنشطة الممولة من خارج الميزانية	١٢٠-١٢٣	٣٧
	دال - الحالة المالية الراهنة	١٢٤-١٢٩	٣٧
الرابع -	المسائل القانونية	١٣٠-١٥٩	٣٩
	ألف - موظفو الوكالة	١٣٠-١٤٤	٣٩
	باء - خدمات الوكالة وأماكن عملها	١٤٥-١٥٦	٤٥
	جيم - مسائل أخرى	١٥٧-١٥٩	٤٨
الخامس -	الأردن	١٦٠-١٧٦	٤٩

ألف - التعليم ١٦٠-١٦٥ ٤٩

بـاء - الصحة ١٦٦-١٦٨ ٥٠

جيم - الخدمات الغوثية والاجتماعية ١٦٩-١٧٦ ٥١

السادس - لبنان ١٧٧-١٩٦ ٥٤

ألف - التعليم ١٧٧-١٨٣ ٥٤

بـاء - الصحة ١٨٤-١٨٧ ٥٥

جيم - الخدمات الغوثية والاجتماعية ١٨٨-١٩٦ ٥٦

السابع - الجمهورية العربية السورية ١٩٧-٢١٢ ٥٩

ألف - التعليم ١٩٧-٢٠٠ ٥٩

بـاء - الصحة ٢٠١-٢٠٥ ٦٠

جيم - الخدمات الغوثية والاجتماعية ٢٠٦-٢١٢ ٦١

الثامن - الضفة الغربية ٢١٣-٢٣٢ ٦٣

ألف - التعليم ٢١٣-٢١٨ ٦٣

بـاء - الصحة ٢١٩-٢٢٣ ٦٤

جيم - الخدمات الغوثية والاجتماعية ٢٢٤-٢٣٢ ٦٥

التاسع - قطاع غزة ٢٣٣-٢٥١ ٦٩

ألف - التعليم ٢٣٣-٢٣٧ ٦٩

بـاء - الصحة ٢٣٨-٢٤١ ٧٠

جيم - الخدمات الغوثية والاجتماعية ٢٤٢-٢٥١ ٧١

المرفقات

الأول - جداول المعلومات الإحصائية والمالية ٧٥

الثاني - الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ٩٠

كتاب الإحالة

٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

أتشرف بأن أقدم إلى الجمعية العامة تقريري السنوي عن أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، امتثالا للطلب الوارد في الفقرة ٢١ من القرار ٣٠٢ (د - ٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، والفقرة ٨ من القرار ١٣١٥ (د - ١٣) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨.

وخلال الفترة التي يشملها تقريري واصلت الوكالة تقديم طائفة واسعة من الخدمات الأساسية في ميادين عملها الخمسة إلى حوالي ٤ ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين لديها. غير أن نقص التمويل ظل يهدد قدرة الوكالة على تقديم المساعدة إلى اللاجئين.

ويرد في المقدمة، الفصل الأول، استعراض عام للحالة التمويلية التي تواجهها الوكالة، وللأحداث والتطورات في المنطقة، مع الإشارة إلى مجالات عمل الوكالة الخمسة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة.

ويغطي الفصل الثاني التطورات العامة في البرامج الرئيسية للوكالة في مجالات التعليم؛ والصحة؛ والخدمات الغوثية والاجتماعية؛ والتمويل الصغير النطاق والمؤسسات الصغرى؛ والمشاريع التي تمولها الجهات المانحة؛ والمشاريع الممولة في إطار نداء لبنان؛ وبرنامج الوكالة للمساعدة الإنسانية في حالة الطوارئ.

ويتناول الفصل الثالث المسائل المالية، مع الإشارة إلى هيكل مختلف الصناديق؛ والإيرادات والنفقات في الميزانية؛ والأنشطة الممولة من خارج الميزانية؛ والحالة المالية الراهنة للوكالة.

ويتناول الفصل الرابع المسائل القانونية، وبخاصة المسائل المتصلة بموظفي الوكالة وخدماتها وأماكن عملها، فضلا عن القيود التي تؤثر على عمليات الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويعرض الفصل الخامس معلومات عن عمليات الوكالة وبرامجها الرئيسية في الأردن بينما يتناول الفصل السادس لبنان، والفصل السابع الجمهورية العربية السورية، والفصل الثامن الضفة الغربية، والفصل التاسع قطاع غزة.

رئيس الجمعية العامة
الأمم المتحدة
نيويورك

ويتضمن المرفق الأول معلومات إحصائية ومالية، ويشير المرفق الثاني إلى الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة.

ووفقا للممارسة المتبعة، تم توزيع مشروع التقرير مقدما على الأعضاء العشرة في اللجنة الاستشارية، وروعيت بدقة تعليقاتهم وملاحظاتهم ذات الصلة. وجرت مناقشة مشروع التقرير مع تلك اللجنة في اجتماع عُقد في عمان في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وترد آراء اللجنة في رسالة موجهة إليَّ من رئيس اللجنة الاستشارية. وترد أدناه نسخة من تلك الرسالة.

ولقد اتبعت الممارسة المعمول بها، فعرضت تقريري وهو في صيغة مشروع على ممثلي حكومة إسرائيل وأوليت تعليقاتهم الاعتبار الواجب، في سياق الحالة السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة ١٩٦٧ وكذلك في سياق التطورات اللاحقة. وفيما يتصل بقرار الجمعية العامة الصادر في عام ١٩٩٣، بأن تقيم اللجنة الاستشارية علاقة عمل مع منظمة التحرير الفلسطينية، حضر ممثل للمنظمة اجتماع اللجنة المعقود في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتم أيضا اطلاعه على نسخة من مشروع التقرير.

(توقيع) بيتر هانسن
المفوض العام
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة
وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى

رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة من رئيس اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى المفوض العام للوكالة

نظرت اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في دورتها العادية المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، في مشروع تقريركم السنوي عن أنشطة الوكالة وعملياتها خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

ولاحظت اللجنة مع القلق تدهور الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، والتي تؤثر بصفة خاصة على اللاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أدت هذه التطورات بدورها إلى تدهور الأحوال المعيشية للاجئين في قطاع غزة والضفة الغربية. وأثارت هذه الظروف، التي استمرت لسنة كاملة، وتسببت في تعرض المدنيين للخسائر والمعاناة، عددا من التحديات الخطيرة، وأقامت عددا من العوائق أمام جهود اللجنة الرامية إلى تقديم الخدمات الضرورية والمساعدة الملحة إلى اللاجئين، وكثيرا ما أدت عمليات الإغلاق والتدابير الأخرى التي تفرضها السلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى منع أو تأخير حركة موظفي الوكالة وتقديم خدمات الإغاثة الطارئة، بما في ذلك إصلاح وإعادة بناء ما يتم تدميره من مآوي اللاجئين في المخيمات. وأشادت اللجنة بإدارة الوكالة وموظفيها، تحت قيادتكم، لتعاملهم مع الأزمة بعزم وفعالية.

وأعربت اللجنة عن قلقها بشأن الصعوبات التي تواجهها الوكالة، بسبب مجموعة من القيود التي تشمل إغلاق المعابر بين الضفة الغربية والقدس وغزة، وإغلاق الطرق داخل هذه المناطق، بالإضافة إلى التدابير الأمنية المشددة عند نقاط التفتيش، المفروضة من قِبَل القوات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة. واستمرت عملية فرض القيود وتشديدها على حركة الموظفين والسلع الأساسية، من جوانب عديدة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، مما أدى إلى تعطيل وعدم وصول المساعدة الإنسانية الضرورية والعاجلة إلى اللاجئين. ودعت اللجنة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لرفع القيود المفروضة على حركة موظفي الوكالة وعلى السلع الأساسية، بما يتماشى مع الاتفاقات المبرمة بين الأونروا وحكومة إسرائيل ومع القانون الدولي.

ولاحظت اللجنة أن الوكالة أصدرت نداءات طوارئ لتقديم المساعدة إلى اللاجئين المتضررين من التدهور الحاد في الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بعد إجراء مشاورات مع المقر في نيويورك، وبصفة خاصة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها. ولاحظت اللجنة أن الوكالة أصدرت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ نداءً عاجلا لتوفير مبلغ ٤,٨٣ ملايين دولار، ونداء أولا لإتاحة مبلغ ٣٩,١ مليون دولار، لتغطية مصروفات الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى شباط/فبراير ٢٠٠١، ونداء ثانيا لتقديم مبلغ ٣٧,١ مليون دولار، لتغطية مصروفات الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠٠١، ونداء ثالثا يتعلق بمبلغ ٧٦,٨ مليون دولار، لتغطية مصروفات الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وأعربت اللجنة عن ترحيبها بالاستجابة الفورية السخية من قِبل الجهات المانحة، للنداء السريع والنداء الأول بمبلغ ٤٦,١ مليون دولار (١٠٥ في المائة). وكانت الاستجابة للنداء الثاني أقل من المبلغ المستهدف بـ ١٤,١ مليون دولار. وكان تقديم التبرعات المتعلقة بالنداء الثالث بطيئا، وبلغت جملة التعهدات، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ٣٨,١ مليون دولار. وتهيب اللجنة بالمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده للوصول إلى الهدف المحدد للنداء الثالث في أقرب وقت ممكن.

وأعربت اللجنة عن تقديرها للطريقة الفعالة جدا التي أدارت بها الوكالة برنامج تسليم المساعدة الطارئة إلى اللاجئين المتضررين، مستفيدة في ذلك من بنيتها الأساسية الواسعة الانتشار وموظفيها المدربين، في المناطق المتضررة. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أن الاسلوب الذي تتبعه الوكالة والمتمثل في تقديم تقارير دورية إلى الجهات المانحة بشأن برامج الطوارئ، جعل هذه الجهات تطلع بصورة جيدة على تنفيذ البرنامج. وحثت اللجنة الوكالة على بذل قصارى جهدها لكفالة استمرار التعاون الوثيق مع المنظمات الأخرى، ولتضمين تقاريرها الدورية معلومات مفصلة عن تلك الجهود، إذ كانت لهذه التقارير فائدة عظيمة خلال الأيام الأولى لحالة الطوارئ. وتحث اللجنة الوكالة على مواصلة هذا الأسلوب.

وأكدت اللجنة أنها إذ ترحب باستجابة الجهات المانحة لنداءات الطوارئ وتشجعها، تود أن تبرز الأهمية الحاسمة لتقديم تبرعات كافية لميزانية الوكالة العادية، من أكبر عدد ممكن من الجهات المانحة، وذلك لتمكين الوكالة من تنفيذ برامجها بفعالية في جميع مجالات عملها الخمسة، وبمستوى يناسب الاحتياجات المتزايدة للاجئين الفلسطينيين. ولاحظت أن التبرعات المعلنة للسنة الجارية بلغت حتى الآن ٢٨٠ مليون دولار في حين أن اعتمادات الميزانية التي وافقت عليها الجمعية العامة تصل إلى ٣١١ مليون دولار، وارتأت أن اتخاذ تدابير فورية لتغطية الفجوة المتبقية البالغ قدرها ٣١ مليون دولار يأتي في مقدمة الأولويات، بغية تمكين الوكالة من الاستمرار في تقديم خدماتها الأساسية للاجئين. وسلّمت اللجنة

بضرورة زيادة تبرعات الجهات المانحة في الميزانية بمرور الزمن، بما يكفي لتمكين الوكالة من إعادة بناء احتياطياتها المستنفدة، كي تلبي الاحتياجات العملياتية وتواجه الزيادات الضرورية والعاجلة في مرتبات موظفيها في المنطقة. ولاحظت اللجنة عدم دفع مبلغ ٨٥ مليون دولار من الإيرادات المتعهد بها. ولاحظت مع القلق أنه ما لم يُستلم فورا مبلغ ٤٠ مليون دولار، كحد أدنى من المبالغ غير المدفوعة، فإن الوكالة لن تستطيع دفع مرتبات موظفيها لشهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر.

وتسلمت اللجنة تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الميزانية المقترحة للوكالة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بموجب المادة ٩-١ من النظام المالي للأونروا. ولاحظت اللجنة مع التقدير، أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أوصت بأن توافق الجمعية العامة على تقديرات ميزانية الوكالة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ولاحظت كذلك أن اللجنة الاستشارية ذكرت أنها ستتيح لكم فرصة إضافية للإبلاغ عن الاحتياجات المنقحة عبر اللجنة الاستشارية، إذا لزم الأمر، حيث إن تقريركم يُنظر فيه كل سنة من قِبل الجمعية العامة.

ولاحظت اللجنة، فيما يخص الوظائف الدولية الإضافية الخمس المطلوبة في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، الإشارة التي أوردتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها عن الميزانية المقترحة للأونروا لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، إلى قرار الجمعية العامة ٣٣٣١ باء (د - ٢٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، الذي تقرر بموجبه ''أن يجري اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ وطوال مدة ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تمويل المصروفات اللازمة لدفع مرتبات الموظفين الدوليين العاملين بها، والتي كانت ستقيّد لولا ذلك على التبرعات، من الميزانية العادية للأمم المتحدة''. ورحبت اللجنة بتوصية اللجنة الاستشارية بأن اللجنة ربما رغبت في أن تطلب إلى المفوض العام الدخول في مناقشات مع الأمين العام، بهدف تقديم مقترحات محددة إلى الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. ولاحظت اللجنة كذلك أن اللجنة الاستشارية طلبت ''إلى المفوض العام إبلاغها بالإجراء المتخذ في هذا الصدد''. ولذلك طلبت اللجنة إلى المفوض العام التصرف وفقا لذلك.

ولاحظت اللجنة أن الوكالة قدمت ميزانيتها لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ ٦٧٤,٨ مليون دولار، وأن شكل الميزانية وهيكلها أُدخلت عليهما تحسينات إضافية بغية التركيز على البرامج والنتائج. وأشادت اللجنة بالوكالة لشكل الميزانية ومحتواها، واقترحت

اعتمادها من قِبل الجمعية العامة. ورحبت اللجنة بتقرير الوكالة إلى الجهات المانحة عن آثار جهود الإصلاح الإداري ونتائج البرنامج، وطلبت تقديم تقارير مستكملة بصورة دورية.

ولاحظت اللجنة مع القلق، ازدياد الديون المستحقة بسبب عدم سداد الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الموانئ والبالغ قدرها ١٩,٩٣ مليون دولار و ٦,١ ملايين دولار على التوالي. ولاحظت اللجنة أن الوكالة تسعى إلى إيجاد طريقة تشاركية لتمويل الدين المتأتي من الضريبة على القيمة المضافة. كما اتصلت الوكالة أيضا حكومة إسرائيل فيما يختص بسداد رسوم الموانئ والرسوم ذات الصلة. وحثت اللجنة الوكالة على بذل قُصارى جهدها مع السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل لإلغاء تلك الديون قبل بدء فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

ولاحظت اللجنة أيضا أن مبلغ ٥,١ ملايين دولار ما زال مستحقا فيما يتعلق بالنفقات التي تحملتها الوكالة عند نقل مقرها إلى غزة، وذلك بموجب التعليمات الواردة من المقر بنيويورك. وأفادت أنه ينبغي دفع هذا المبلغ إلى الوكالة من قِبل الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن.

وأعربت اللجنة عن تقديرها للتدابير المختلفة التي اتخذتها إدارة الوكالة من أجل بدء إصلاحاتها الإدارية والمضي قدما في تنفيذها. ولاحظت اللجنة التقدم الذي يجري إحرازه في استحداث النظام المالي الجديد ونظام كشوف المرتبات الجديد وتنفيذهما. ورحبت اللجنة كذلك بالتأثير الإيجابي لهذين النظامين والإصلاحات الأخرى، على مستوى كفاءة وفعالية برامج الوكالة.

ولاحظت اللجنة مع التقدير أن الوكالة بدأت استخدام وحدتها لتحليل السياسات إثر التوصية التي قدمتها اللجنة بهذا الشأن في عام ٢٠٠٠. وحثت اللجنة الأونروا أيضا على تعميم التقارير التي تصدرها الوحدة على البلدان المستضيفة والمانحة، حسب الاقتضاء.

ولاحظت اللجنة التأثير القاسي على ظروف عمل موظفي الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وأعربت اللجنة عن تقديرها للطريقة التي واصل بها موظفو الوكالة عملهم بثبات وتفان، برغم الظروف المحفوفة بالمخاطر التي يتوجب عليهم فيها أداء واجباتهم الإنسانية. ولاحظت اللجنة أن موظفي الوكالة سهّلوا، بفضل تدريبهم الجيد، التقديم الفعال والسريع للمساعدة الإنسانية إلى اللاجئين المتضررين من الأزمات السياسية والاقتصادية.

واعترفت اللجنة بالدور الحيوي الذي تؤديه الوكالة في تقديم الخدمات الأساسية إلى اللاجئين، وبمساهمتها في تحقيق الاستقرار في المنطقة. وأبرزت اللجنة أيضا ضرورة مواصلة

البلدان المانحة زيادة تبرعاتها في ميزانية الأونروا في المرحلة الراهنة الحرجة، كي تستطيع الوكالة مواصلة أداء ولايتها إلى حين إيجاد تسوية عادلة لمسألة اللاجئين، بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأوصت بتمديد فترة ولاية الوكالة لمدة ثلاث سنوات أخرى ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

وأعربت اللجنة الاستشارية عن بالغ تقديرها للحكومات المضيفة على ما تقدمه من دعم مستمر وخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين، واعترفت بأهمية مساهمة منظمة التحرير الفلسطينية وما تقدمه من خدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين.

وأعربت اللجنة عن بالغ تقديرها لمدى حرصكم شخصيا على خدمة اللاجئين ولقيادتكم الفعالة للوكالة في هذه الفترة العصيبة بشكل خاص من تاريخها.

(توقيع) محمد حجازي
رئيس اللجنة الاستشارية

الفصل الأول

مقدمة

١ - تأسست وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩. وقد استهلت الوكالة نشاطها في ١ أيار/مايو ١٩٥٠ وبعد أن اتخذت مقرها في بيروت، وبدأت في الاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية الفورية لنحو ٨٨٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني. وعلى مدار العقود الخمسة الأخيرة، توسعت الوكالة لتصبح أكبر برنامج للأمم المتحدة في المنطقة حيث تستخدم نحو ٢٢ ٠٠٠ موظف منهم مدرسون وعاملون في المجالات الصحية وأخصائيون اجتماعيون وغيرهم من مقدمي الخدمات الأخرى. وتتولى الوكالة تشغيل نحو ٩٠٠ مرفق تقدم الخدمات التعليمية والصحية والغوثية والاجتماعية إلى جانب برنامج لتقديم القروض المتناهية الصغر ولإنشاء المشاريع الصغرى لصالح عدد متزايد من السكان اللاجئين الذين أصبح عددهم الآن نحو أربعة ملايين. واللاجئون مسجلون لدى الأونروا في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة. أما خدمات الوكالة فتقدم مباشرة في معظمها إلى المستفيدين منها بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمها القطاع العام في السلطات المضيفة. وفيما يتم تمويل خدمات الوكالة مباشرة من واقع ميزانيتها، حيثما كان ذلك ملائماً، وممكناً، فإن اللاجئين يساهمون في تكلفة الخدمات من خلال المشاركة في الدفع ومشاريع العون الذاتي والجهود التطوعية ورسوم الاشتراك والتبرعات.

٢ - وتشمل الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين الفئات العريضة التالية: التعليم الابتدائي والإعدادي والتدريب المهني والتقني والرعاية الصحية الأولية الشاملة بما في ذلك صحة الأسرة والمساعدة من أجل العلاج بالمستشفيات، وخدمات الصحة البيئية في مخيمات اللاجئين والمساعدة الغوثية للأسر المعوزة وخدمات التنمية الاجتماعية للنساء والشباب وذوي الإعاقة. كما وضعت الوكالة برنامجاً حقق نجاحاً كبيراً في مجال تقديم القروض المتناهية الصغر والمشاريع الصغرى وهو يساعد على تنمية قدرة توليد الدخل لدى اللاجئين. وبالإضافة إلى برنامجها الحالي، تضطلع الوكالة بطائفة عريضة من مشاريع البنى الأساسية من أجل تحسين الأحوال المعيشية للاجئين.

٣ - ومنذ بدأت ظروف النزاع في الأرض الفلسطينية المحتلة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ المعروفة باسم ''الانتفاضة''، تعين على الوكالة أن تضع برنامج طوارئ للمساعدة الإنسانية للاجئين، المتضررين من جراء الانهيار الاقتصادي الخطير في قطاع غزة والضفة الغربية بسبب إجراءات الإغلاق وغيرها من التدابير التقييدية التي تطبقها السلطات الإسرائيلية.

٤ - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أصبح الدخول إلى قطاع غزة والضفة الغربية والخروج منهما مقيدا بصورة مشددة للغاية في معظم الأحيان بالنسبة للفلسطينيين. كما يتم تجزئة غزة داخلياً إلى جزأين أو ثلاثة بين وقت وآخر في حين فُرضت قيود قاسية في الضفة الغربية على استخدام الطرق الأساسية وغيرها من جانب الفلسطينيين ومركباتهم أكثر من نصف الوقت بما جعل معظم المراكز الحضرية والقرى الفلسطينية مقطوعة الصلة مع بعضها البعض وكذلك الأمر بالنسبة للطرق الآتية من قطاع غزة.

٥ - وقد أفضى الأثر الاقتصادي لإجراءات الإغلاق إلى بطالة عدد كبير من الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل. ففي النصف الأول من عام ٢٠٠٠، كان هناك نحو ١٢٥ ٠٠٠ فلسطيني مستخدمين في إسرائيل وفي

المستوطنات والمناطق الصناعية الإسرائيلية وكانوا يكسبون ما متوسطه ٢٧,٥٠ في المائة دولار يومياً بما يصل مجموعه إلى نحو ٣,٤ مليون دولار كل يوم. ومع ما تم من توقف يكاد يكون تاماً لتدفقات العمالة (فيما عدا ما يقدر بنحو ١٠٠ ٢ من سكان غزة الذين استطاعوا أن يعملوا بين وقت وآخر في منطقة إيريتز الصناعية) فإن الأثر الصافي الذي أصاب الاقتصاد يبلغ نحو ٣ ملايين دولار يومياً من دخل الأسر المعيشية. ويشكل اللاجئون نحو ٥٨ في المائة من عمال المياومة هؤلاء الذين أصبحوا بغير عمل. ومن ثم فإن معدلات البطالة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية نتيجة إجراءات الإغلاق ارتفعت في مجموعها من نحو ١١ في المائة إلى ٣٥ - ٤٠ في المائة. ويقدر البنك الدولي أن مستوى الفقر في غزة والضفة الغربية (أي أقل من ٢,١٠ دولار في المائة للفرد كل يوم لأغراض الاستهلاك) سوف يزيد ليصل إلى ٤٣,٧ في المائة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ من مستوى ٢١ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٦ - ولتلبية الاحتياجات الفورية التي نجمت عن التدهور الشديد في الأحوال الاقتصادية، أطلقت الوكالة نداء سريعا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ من أجل ٤,٨٣ ملايين دولار. وقد تلا ذلك، عقب مشاورات مع مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية وغيره من برامج ووكالات الأمم المتحدة، نداء الطوارئ الأول الذي غطى الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى شباط/فبراير ٢٠٠١ لجمع ٣٩,١ مليون دولار في حين يغطي نداء ثان لجمع مبلغ ٣٧,١ مليون دولار الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠٠١. وتم إطلاق نداء ثالث يوم ٢٢ أيار/مايو لجمع مبلغ ٧٦,٨ مليون دولار ليغطي الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٧ - وقد جاءت الاستجابة فورية وسخية من جانب المجتمع الدولي للنداء السريع وللندائين الأول والثاني، حيث تلقى النداء السريع والنداء الأول ٤٦,١ مليون دولار في مقابل نداء إجمالي لمبلغ ٤٤ مليون دولار. وتلقى النداء الثاني ٢٣ مليون دولار. وبنهاية حزيران/يونيه ٢٠٠١، كان النداء الثالث قد تلقى تعهدات تصل إلى مبلغ ٣٨,١ مليون دولار، وتبذل الوكالة حاليا جهودا لكي تكفل مواصلة التبرعات لصالح أحدث نداء للطوارئ بمعدل مرتفع.

٨ - كذلك كانت استجابة المجتمع الدولي لنداءات الطوارئ مشجعة للغاية بالنسبة للوكالة ومؤكدة بذلك على الثقة في قدرة الوكالة وإمكانياتها فيما يتعلق بفعالية تقديمها المساعدات الإنسانية. وقد طورت الوكالة نظاما لتقديم تقارير دورية إلى البلدان المانحة الرئيسية بحيث تظل على علم تام بمدى تنفيذ برنامج الطوارئ ومن ثم تستطيع إسداء المشورة عند الاقتضاء.

٩ - وفيما تمثل استجابة المجتمع الدولي لنداءات الطوارئ تقديرا واضحا للحاجة إلى مؤازرة خدمات الأونروا المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين، فإن مستوى الدعم المقدم حتى الآن للميزانية العادية للوكالة لا يشير إلى الإدراك الكافي لخطورة ما يشكله النقص في التمويل من تهديد لخدمات الوكالة. وفي عام ٢٠٠١ وصل مستوى التبرعات المعلنة للميزانية العادية للوكالة إلى مبلغ ٢٨٠ مليون دولار بنهاية حزيران/يونيه، في مقابل الميزانية البالغة ٣١٠,٤ مليون دولار التي وافقت عليها الجمعية العامة في العام الماضي. كما بلغت حالة النقدية بنهاية حزيران/يونيه الدرجة التي هددت بأنه بغير ضخ أموال إضافية بمبلغ ٦٦ مليون دولار كان يمكن أن ينضب النقد الذي تحوزه الوكالة لصالح بنود الميزانية اللازمة للإنفاق.

١٠ - ولقد استمرت الجهود الحثيثة التي بذلتها الوكالة لتعبئة تعهدات إضافية للتبرع من بلدان مانحة، ولتوسيع قاعدة مانحيها. وفي هذه الجهود الخطاب الذي ألقاه المفوض

العام في مجلس وزراء الخارجية العرب في آذار/مارس ٢٠٠١ بالقاهرة حيث أحاط الوزراء علما بالحالة المالية الخطيرة التي تعانيها الوكالة، وبضرورة أن تبذل الدول العربية قصاراها لزيادة تبرعاتها المقدمة إلى الميزانية العادية للوكالة. كما عمد إلى التذكير بقرار كان المجلس قد أصدره سابقا بزيادة مستوى تبرعات الدول العربية إلى ميزانية الأونروا إلى نحو ٨ في المائة من المستوى الحالي البالغ ١,٩ في المائة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، اجتمع المفوض العام أيضا مع وزراء خارجية بلدان الاتحاد الأوروبي وأكد على الحاجة السياسية والإنسانية لكفالة وضع مالي سليم للوكالة. وبالإضافة إلى الإغاثة الفورية اللازمة لتغطية العجز الجاري، سوف يذكرهم من خلال ذلك بالحاجة الماسة إلى جهد متناسق للقضاء على العجز الهيكلي، فالوكالة حاليا في موقف يفرض عليها ''أن تدبر أمرها'' بالحد الأدنى الضروري للوفاء بالالتزامات الفورية دون توافر أي احتياطيات للتعامل مع حالات الطوارئ أو مع ضرورات الحفاظ على مستويات معقولة من المرتبات للعدد الكبير من موظفيها الميدانيين الذين تتعثر خطاهم خلف ما يتقاضاه العاملون في وكالات الأمم المتحدة الأخرى بالمنطقة، بل ومن خلف جداول المرتبات الحكومية المحلية. وسوف تقدم الوكالة تقديراتها لميزانيتها لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٣ إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. ويقدر أن تكون الميزانية عند مستوى ٦٧٤,٨٢ مليون دولار بما في ذلك احتياطيات رأس المال العامل بمبلغ ١٤ مليون دولار واحتياطات للمرتبات بمبلغ ١٥ مليون دولار. وفيما تمثل هذه التقديرات زيادة اسمية في النفقات، فهي تمثل معدل نمو سنوي سلبيا عندما يؤخذ في الاعتبار التضخم في العمليات الميدانية للوكالة.

١١ - ورغم أن أغلبية كبيرة من المانحين الرئيسيين للوكالة ما برحت تزيد من مساهماتها السنوية في الميزانية العادية بمعدل ثابت إلا أنه عندما يؤخذ في الاعتبار معدل الزيادة في عدد اللاجئين وفي التضخم، يظل النمو في المساهمات قاصرا عن احتياجات الحد الأدنى. ولقد سعت الوكالة باستمرار إلى تحسين كفاءة عملياتها من أجل خفض التكاليف إلى الحد الأدنى وإبقاء النفقات ضمن الحدود التي يفرضها التقشف المالي. وتم اتخاذ عدد من التدابير التي يمكن وصفها بأنها تحسين الكفاءة بمعنى أنها تؤدي إلى خفض التكاليف الفورية. ومع ذلك فهذه التدابير أثرت بغير شك على نوعية الخدمات التي تقدمها الوكالة. ومن أمثلة ذلك إدخال أسلوب الفترتين في تشغيل المدارس لاستيعاب العدد المتزايد من تلاميذها والتوفير في تكاليف البناء. وهذه الحالة بلغت نقطة حرجة في الأردن حيث يقيم أكبر عدد من السكان اللاجئين وحيث تعمل ٩٣ في المائة من مدارس الأونروا بنظام الفترتين بينما يحدث العكس في مدارس حكومة البلد المضيف. وبصفة إجمالية ففي الميادين الخمسة للعمليات يعمل ٧٤ في المائة من مدارس الأونروا بنظام الفترتين حتى أصبح متوسط معدلات كثافة الفصول الدراسية يبلغ ٤٣,٥ لحجرة الدراسة، بل معدل ٥٠ تلميذاً لحجرة الدراسة الواحدة في بعض الميادين. وفضلاً عن ذلك، فإن مرتبات المدرسين لا تساير التضخم ومن ثم تواجه الوكالة صعوبات متزايدة في تعيين واستبقاء أفضل العاملين كفاءة وموهبة. والوكالة مضطرة إلى تخطيط نفقاتها على أساس نظام الفترتين في تشغيل المدارس والتركيز على الحيلولة دون اللجوء إلى نظام الثلاث فترات الذي سوف ينجم عنه أثر سلبي للغاية بالنسبة لمستوى التعليم لأنه يخفض وقت التدريس ويقضي على الأنشطة المبذولة خارج المقرر الدراسي وفي الوقت نفسه يزيد تكاليف الصيانة. وفي ميدان الصحة بدوره، ثمة ضغوط متزايدة أصبحت سائدة، إذ يتعين على العاملين في مجال الصحة أن يواكبوا الازدياد في عدد المرضى. وفي المتوسط فإن المراجعات الطبية في المراكز الصحية للوكالة تزيد على ١٠٠ كل يوم لكل طبيب. وفي قطاع غزة يبلغ المعدل ١٠٩ مراجعة يومياً للطبيب الواحد.

كما أن زيادة السكان اللاجئين تعني زيادة في أعداد حالات المشقة التي تتطلب غوثاً ومن ثم فإن الخدمات الغوثية والاجتماعية للوكالة تعين عليها أن تتعامل مع ٣٨٨ ٢١٧ من حالات المشقة الخاصة في فترة الإبلاغ في مقابل ١٥٠ ٢٠٧ حالة في العام السابق.

١٢ - وبرغم الضغوط المذكورة أعلاه على القدرة المؤسسية للوكالة في تقديم خدماتها الرئيسية بسبب القيود المالية، فما زال للوكالة سجل من الأداء الفعّال للغاية في مختلف الميادين التي تقدم فيها خدماتها للاجئين. ومن ثم ففي ميدان التعليم، ما زالت مدارس الوكالة تتصدر الامتحانات السنوية التي تعقدها السلطات المضيفة في ميادين عملياتها الخمسة. كما أن نظام مدارس الوكالة يتمتع بالمساواة بين الجنسين وفي بعض الأحيان يتجاوز عدد البنات الطالبات عدد الطلبة من البنين. وثمة طلب في سوق العمل على خريجي مراكز الوكالة للتدريب المهني. وتشير استقصاءات الوكالة إلى أن ٧٩,٣ في المائة من هؤلاء الخريجين وجدوا عملاً في سنة ٢٠٠٠. ثم أن المستويات الصحية للاجئين الفلسطينيين هي من بين الأعلى في المنطقة كما أن حالة اللاجئين من حيث الأمراض الوبائية تماثل اليوم حالة السكان الذين هم في طور الانتقال من مرحلة نامية إلى مرحلة متقدمة النمو.

١٣ - وبالإضافة إلى الخدمات التقليدية، أدخلت الوكالة على مدار السنوات برنامجاً لتوليد الدخل عند مستويين؛ الأول كان ضمن السياق الشامل لخدماتها الغوثية والاجتماعية، وكان الثاني عبارة عن خدمة تجارية للتمويل بمبالغ صغيرة جداً ولكنها تتسم بالقدرة على الاستدامة والتوجه نحو السوق وقد أعيدت تسميتها لتصبح برنامج تمويل القروض الصغرى والمشاريع الصغرى. وفي فترة الإبلاغ الحالية قدم البرنامج ١٠ ٠٨٦ قرضاً قيمتها ٩,٩ ملايين دولار إلى مشاريع يملكها الفلسطينيون. وتلقت النساء من صاحبات المشاريع ٣٦ في المائة من القروض المذكورة. ورغم أن هذا البرنامج التابع للوكالة فاز بجوائز، إلا أنه ما لبث أن خضع للضغوط منذ حدوث التدهور الخطير في الأحوال الاقتصادية في غزة والضفة الغربية اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ولذلك فقدرة البرنامج على الاستدامة مهددة حالياً في ظل ظروف الأعمال التجارية المتدهورة في غزة والضفة الغربية، كما أن النمو الشهري في الإقراض لم يتح استمراره بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، فضلاً عن أن صرف القروض انخفض من ١ ٣٠٤ من القروض التي بلغت قيمتها ١,٤٦ من ملايين الدولارات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى مجرد ٨٣١ قرضاً قيمتها ٦٦٨ ٢٦٠ دولاراً في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وفي الوقت نفسه انخفض المتوسط الشهري لمعدل السداد المنضبط من ٦٩,٤٣ في المائة إلى ما لا يتجاوز ٢٠ في المائة.

١٤ - وعلى ذلك تواجه الوكالة تحديات رئيسية فيما يتعلق بصيانة المؤسسات التي طورتها للخدمات التي تقدمها للاجئين فضلاً عن النهوض بتلك المؤسسات. وتقتضي الحالة المالية اتخاذ خطوات متناسقة من جانب البلدان المانحة لإرساء دعائم يمكن الركون إليها لتلبية احتياجات الوكالة بحيث يتم القضاء على أوجه العجز الهيكلي في ميزانيتها وإيجاد قاعدة سليمة لقدرتها على الاستمرار المالي في المستقبل. وهذه الخطوات من شأنها أن تنهي أزمات نهاية السنوات المالية التي تعيَّن على الوكالة أن تواجهها على مدار السنوات الأخيرة. كما أن الحفاظ على قدرة الوكالة المعترف بها وتعزيز هذه القدرة بالنسبة للتعامل مع حالات الطوارئ الإنسانية، أمر لا غنى عنه في تقديم الخدمات الكافية للاجئين، في حين أن هذه القدرة من شأنها أن تتلاشى في غياب الموارد المالية المطلوبة.

١٥ - من ناحية أخرى فالبيئة الخارجية التي تعيَّن على الوكالة أن تنفذ في ظلها عملياتها خلال فترة الإبلاغ طرأت

عليها تغيرات جذرية غير متوقعة بما ترتب عليه بالتالي آثار خطيرة بالنسبة إلى أنشطة الوكالة في الحاضر وفي المستقبل. وفيما تركزت التوقعات من خلال التطورات التي شهدها العام السابق والفترة المنتهية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، على التطورات التي طرأت على عملية السلام، فإن الأشهر التي أعقبت ذلك شهدت نهاية مفاجئة للآمال التي كانت معقودة. وبدلا من التركيز على آثار النتائج التي كان يمكن أن يسفر عنها نجاح عملية السلام في سياق قضية اللاجئين بالنسبة لمستقبل الوكالة، فقد نشأت حاجة فورية لتعبئة جميع موارد الوكالة من أجل الاستجابة إلى حالة الطوارئ الإنسانية التي نجمت بعد أيلول/سبتمبر. وجاء العنف وإجراءات الإغلاق وفرض القيود على التحركات من جانب السلطات الإسرائيلية داخل نطاق غزة والضفة الغربية لتخلق عددا من العقبات التي عاقت قدرة الوكالة على إدارة عملياتها الإنسانية بصورة سلسة وبغير تدخل؛ فقد تعرض موظفو الوكالة، ولا سيما الميدانيون منهم، في أحيان كثيرة، إلى حالات التأخير أو حيل بينهم وبين الوصول إلى مقار عملهم بسبب حالات التأخير عند نقاط التفتيش الإسرائيلية. كما أن حركة شاحنات الأونروا بين الضفة الغربية وغزة التي كانت تحمل شحنات إنسانية أساسية اقتضى الأمر وقفها بسبب إجراءات التفتيش التي فرضتها السلطات الإسرائيلية بما لا يتسق مع اتفاقية عام ١٩٤٦ بشأن امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها واتفاق كومبي - ميتشلور الثنائي لعام ١٩٦٧ بين الوكالة وحكومة إسرائيل، فضلا عن الأعراف الدولية المتعلقة بمسألة الوصول الإنساني (انظر الفصل الرابع). وفي إطار البرنامج الذي وضعته الوكالة للتعامل مع حالة الطوارئ الراهنة، أدخلت الوكالة برنامجا تنفيذيا لدعم الموظفين يقصد إلى المساعدة، قدر المستطاع، في تخفيف حدة الآثار السلبية التي تنجم عن القيود المفروضة على تقديم الخدمات الإنسانية. وما زال هذا البرنامج فعالا في الضفة الغربية بالنسبة لتيسير سبل وصول موظفي الوكالة ومركباتها وسلعها إلى الأهداف المقصودة.

١٦ - وفيما جنحت القيود المالية التي تواجهها الوكالة إلى توجيه الاهتمام بالضرورة لأولويات الأجل القصير، إلا أن الوكالة ظلت متمسكة ببرنامجها للإصلاح في الأجل الطويل. فمنذ إنشائها، ظلت الأونروا تتكيف باستمرار مع البيئة السياسية السريعة التغير في المنطقة في إطار عملها على تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين. وفي إطار تطورها التنظيمي والتشغيلي، تحولت الوكالة من أنشطة التشغيل الأولى إلى عمليات الإغاثة وهي الآن تتحول إلى البرنامج الأشمل لتنمية الموارد البشرية. والمرحلة الراهنة من عملية الإصلاح يمكن الرجوع بأصولها إلى عام ١٩٩٦. وهي تركز على تحسين كفاءة وفعالية إدارة موارد الوكالة، وتنمية ثقافة إدارية منفتحة، وتعزيز قدراتها على التخطيط الاستراتيجي، والتوسع والتحسين في علاقات الوكالة مع البلدان المانحة والبلدان المضيفة ووكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، وزيادة درجة الاستجابة والفعالية والكفاءة التي تتسم بها عمليات الوكالة من حيث تقديم الخدمات إلى اللاجئين في ظل خلفية من الظروف الاجتماعية - السياسية المتغيرة.

١٧ - ولتحسين القدرة على التواصل الخارجي، تم توجيه مزيد من الاهتمام لتوسيع العلاقات مع البلدان المانحة. وفي هذا السياق أنشئ مكتب اتصال جديد تابع للأونروا في جنيف بأموال خارجة عن الميزانية قدمتها حكومة سويسرا. وسوف يساعد المكتب الجديد على تعزيز إمكانية وصول الوكالة إلى البلدان المانحة لها في أوروبا، بالإضافة إلى وكالات وبرامج الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية العاملة في جنيف.

١٨ - وفي سياق حالة الطوارئ الراهنة، زادت الأونروا تعزيز تعاونها مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة ومع

المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية، العاملة في المنطقة. كما تشارك الأونروا في الأفرقة القطاعية العاملة التي أُنشئت لتحسين التنسيق في غزة والضفة الغربية.

١٩ - ويعد توثيق التعاون مع حكومات البلدان المضيفة، وهي الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومع السلطة الفلسطينية ملمحا أساسيا تتسم به جهود الأونروا من أجل تحسين الفعالية والكفاءة. وهذا يشمل التنسيق وتبادل الآراء من جانب المفوض العام على أساس متواصل مع القيادات في البلدان المضيفة ومع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه ما زال الاتصال قائما مع السلطات الإسرائيلية، ولا سيما وزارة الخارجية الإسرائيلية بشأن قضايا من قبيل سبل الوصول الإنساني وحركة بضائع الوكالة وموظفيها ومركباتها.

٢٠ - كما تبذل الوكالة جهودا إضافية، في حدود الموارد القائمة، لتعزيز أنشطتها في مجال الإعلام والاتصالات. وبادئ ذي بدء فثمة اهتمام أكبر ينصب على تبادل المعلومات بين الميدان ومكاتب المقر الإعلامية، وعلى تشجيع موظفي الإعلام على القيام بدور الناطقين المحليين في ميادين العمليات، وعلى مواصلة الرصد عن كثب للتقارير الإعلامية بما يكفل استجابة سريعة من جانب الوكالة إزاء التقارير غير الدقيقة التي تتعلق بالعمليات التي تضطلع بها. كذلك فالزيارات الإعلامية إلى منشآت الأونروا في قطاع غزة والضفة الغربية تم التشجيع عليها وحظيت المقابلات التي تمت مع المفوض العام بتغطية في الشبكات الإذاعية الدولية الكبرى مثل شبكة سي. إن. إن. وهيئة الإذاعة البريطانية ومحطة الجزيرة، كما حظي موقع الأونروا على الشبكة العالمية بتحسينات واستحدث موقع باللغة العربية وزاوية للأخبار ومواد سمعية بصرية ونشرة للموظفين يجري بثها على الشبكة بلغتين. وقد زادت حالات الوصول إلى هذا الموقع زيادة ملموسة من ٦٦ ٠٠٠ في حزيران/يونيه سنة ٢٠٠٠ إلى ١٤٦ ٠٠٠ في أيار/مايو ٢٠٠١. وثمة خطط لتوثيق التعاون مع إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة وخاصة مع برنامج الإذاعة وفي مجال إنتاج الفيديو. أما أهداف عمليات الاتصال التي تمارسها الوكالة فتتمثل في السكان اللاجئين والبلدان المضيفة والجمهور الدولي الأوسع ولا سيما في البلدان المانحة الرئيسية. ويشمل هذا الجمهور بالدرجة الأولى العدد الكبير من موظفي الوكالة نفسها الذين يقومون بدور مهم في إعادة نشر المعلومات بين مجتمع اللاجئين. ومن الوسائل المهمة لهذا الأمر نشرة أخبار الموظفين التي تصدر بالعربية بوصفها لغتها الأصلية.

٢١ - وقد ركزت الإصلاحات الإدارية الداخلية بالوكالة على إضفاء تحسينات على كفاءة وفعالية إدارة مواردها. وثمة مشروع مهم في هذا المجال ويتمثل في إدخال نظام جديد للمالية وكشف المرتبات والموارد البشرية. وقد أمكن تنفيذه بفضل مساعدات من خارج الميزانية ممولة من المانحين. ومن المتوقع للنظام المالي الجديد أن يؤدي لتحسين الرقابة المالية، ويساعد على تحقيق مستوى أعلى من المساءلة والشفافية على صعيد العمليات الميدانية بأسرها. أما نظام كشف المرتبات الجديد فسوف يقلل إلى أدنى حد من عملية تجهيز كشف المرتبات يدويا (بمعنى تقليل الأعمال الورقية والوقت المستغرق وتكاليف الموظفين) مع زيادة سبل وصول المعلومات في حينها من خلال قاعدة بيانات إلكترونية، وإزالة الاختلالات في كشف المرتبات بفضل تبسيط النظام المستخدم. ومن المتوقع بعد إنجاز مرحلة الاختبار، أن يتم إغلاق مكتب المرتبات في فيينا في نهاية عام ٢٠٠١ بما يؤدي إلى المزيد من تقليل التكاليف. كما يشمل النظام الجديد إصلاحات تركز على الموارد البشرية مثل التدريب وتخطيط التطور الوظيفي، وإنشاء قاعدة بيانات للمستخدمين.

٢٢ - أما إصلاحات الوكالة فيما يتعلق بعرض الميزانية وشكلها، فقد بدأت عندما تم تقديم ميزانية ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى الجمعية العامة. والشكل الجديد قائم على الأساس البرنامجي وموجه نحو تحقيق النتائج ويشمل غايات وأهدافا وإنجازات محددة لكل برنامج فني من برامج الوكالة. وقد سعت الأونروا إلى مواصلة عملية التحسين في صياغة ميزانيتها لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وعليه، فقد كشف استعراض لمنتصف المدة عن الحاجة للمزيد من التدريب على تقييم الأداء لإنتاج تحليل يتجاوز النفقات. وفضلا عن ذلك فإن مؤشرات الأداء الرئيسية تم الأخذ بها لتمكين جميع الإدارات من رصد برامجها وإجراء استعراض واسع النطاق لأهداف الميزانية.

٢٣ - وقد عززت الوكالة دور مكتب المراجعة الحسابية التابع لها بتحويل المكتب في الفترة المشمولة بالتقرير إلى إدارة مراجعة حسابية وتفتيش. وتم تعيين مدير الإدارة الجديدة بوصفه أمين لجنة مراجعة الحسابات التي يترأسها نائب المفوض العام. وسوف تنفذ الإدارة الجديدة أمورا شتى من بينها سياسة جديدة بشأن معالجة الادعاءات والشكاوى وسوف تعيِّن المزيد من موظفي المراجعة الحسابية وتساعد على زيادة الوعي والاستجابة لتوصيات مراجعة الحسابات.

٢٤ - ومن شأن الإصلاحات في مجال الإدارة والموارد البشرية أن تشمل جهودا لتقصير الإجراءات المطولة في مجال التعيين، مع التوسع، في ظل الحالة الحرجة الراهنة، في استخدام العقود القصيرة الأجل للتعجيل بالتعيين وتوفير التكاليف الإدارية وتكاليف الموظفين. أما تبسيط البدلات فهو مشروع من المتوقع إنجازه بنهاية عام ٢٠٠١ ومن شأنه تسهيل مهمة معالجة البدلات بما يقلل من وقت تجهيزها وتكاليفها.

٢٥ - وأنشأت الوكالة أيضا إدارة جديدة للخدمات التشغيلية والتقنية من خلال إعادة تشكيل الوحدات القائمة وإعادة توزيعها. ومن المتوقع للإدارة الجديدة، التي تدمج في إطارها شُعبا ثلاثا، أن تجمع بين الأنشطة المترابطة لكي يتم تنفيذها في مركز خدمة مرة واحدة بما يؤدي لتحسين الكفاءة والتشاور ضمن نطاق الإدارة ومن ثم يقلل من التكاليف الإدارية. وتم إدخال شبكة ميدانية جديدة باستخدام الأقمار الاصطناعية (SWAN) تقوم بتشغيلها الإدارة الجديدة. وهذا النظام القائم على استخدام القمر الاصطناعي تم البدء به رسميا يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١. ومن المتوقع أن يزيد الكفاءة والأمن والموثوقية في مجال الاتصالات، وأن يهيئ سبل الاتصال الدولي خارج محطات الخدمة المحلية، ويحسن الاتصالات بين المقر والميدان في مجالات الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني ويعزز نشر المعلومات من خلال اتصالات شبكات الإنترانت والإنترنت. وفضلا عن ذلك ثبت أن النظام القائم للشراء الذي سبق العمل به في عام ١٩٩٣ نظام ضعيف في مجال الإمداد والتموين وقوائم الجرد وهناك عدد من الخيارات المطروحة للنظر لتحسين النظام أو الاستعاضة عنه.

٢٦ - وتتركز عملية الإصلاح في البرامج الرئيسية بالأونروا حول عدد من المبادرات. ففي ميدان التعليم بدأت خطة إنمائية على خمس سنوات وكانت قد وُضعت بمعاونة خبرات استشارية ممولة من مساعدة قدمتها بلدان مانحة. كذلك فثمة مبادرة لتكنولوجيا المعلومات باستخدام الحاسوب تشمل مرافق ودورات جديدة وتدريبا للموظفين في مجال التكنولوجيا والمهارات الإدارية وطرائق التدريس في مدارس الأونروا ومراكز التدريب التابعة لها وقد ساعدت المبادرة المذكورة على النهوض بالتدريب الفني وبممارسات الإدارة في مراكز التدريب المهني الثمانية. وقد بدأ مشروع ممول بأموال مانحين بشأن التسامح وحل الصراعات وحقوق

الإنسان الأساسية في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، كما تم إدخال نظام تعليمي للمعلومات الإدارية يشمل قاعدة بيانات لمساعدة المخططين وصانعي القرارات على استخدام وتحليل المعلومات الإحصائية المستقاة من برنامج التعليم.

٢٧ - وعلى صعيد البرنامج الصحي، انصب التركيز على تحسين نوعية الرعاية وزيادة الإنتاجية من خلال وضع مبادئ توجيهية تقنية وبروتوكولات معيارية للإدارة وتعزيز التدريب أثناء الخدمة لتحسين أداء الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، اتُخذت خطوات لتعزيز بناء القدرة المؤسسية في مجال علم الأوبئة والصحة الإنجابية مع اتباع نهج شامل للنهوض بالإدارة واستخدام تكنولوجيا المعلومات الملائمة. وقد تم الاضطلاع بهذه الأنشطة بالتعاون مع مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أطلانطا، جورجيا الولايات المتحدة الأمريكية. وما زالت المساعدة مطلوبة من منظمة الصحة العالمية، ولا سيما في مجال متابعة ومعالجة الأمراض غير المعدية حيث يزداد انتشارها بسبب التغيرات في أسلوب الحياة والزيادة في الأجل المتوقع للحياة. وهناك برنامجان في الثقافة الصحية بشأن منع تعاطي التبغ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تم إدخالهما في السنوات الأخيرة وقد جرى تطويرهما ليصبحا مادة للتعلم الذاتي تم تنفيذهما بوصفهما أنشطة متعددة التخصصات تستهدف المراهقين وتلاميذ المدارس.

٢٨ - وفي برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية، ينصب التركيز على نهج لتنمية المجتمع المحلي. ولهذه الغاية تم تنقيح تعليمات الخدمة الغوثية، وتدريب الموظفين على استخدامها مع تهيئة مجموعة برمجيات لنظام ''دراسة اجتماعية ميدانية'' من أجل تقصي وحوسبة سجلات حالات المشقة الخاصة. كما تم إنجاز نظام مندوب الصرف المالي في جميع الميادين لضمان تلقي الأغذية والمساعدة النقدية في وقت واحد. وفضلا عن ذلك، فقد تم تسليم ما يكاد يكون جميع المنظمات المجتمعية إلى المجتمعات المحلية تعزيزا لجهود العون الذاتي.

٢٩ - وتم إدخال برنامج تمويل القروض الصغرى والمشاريع الصغرى إلى الضفة الغربية بعد نجاحه في غزة. ومن المتوقع أن يتمكن البرنامج في الوقت المناسب، وإذا ما سمحت العوامل الخارجية، من بلوغ مستوى ٢٠ ٠٠٠ من القروض المقدمة للأعمال التجارية بما يصل إلى استثمار يبلغ ٢٠ مليون دولار سنويا. ومن المقرر أن يشهد البرنامج مزيدا من التوسع في الأردن والجمهورية العربية السورية في ضوء النتائج الإيجابية التي تحصلت عليها دراسة للتقييم.

٣٠ - وقد سعت الوكالة إلى تحسين قدرة التخطيط والتحليل في المقر من خلال تعزيز وحدة تحليل السياسات التابعة لها، حيث ينصب الاهتمام على التحليلات الحساسة للحالة السياسية المتطورة التي تؤثر على اللاجئين وعلى الوكالة، وخاصة في ظل الظروف الصعبة الراهنة. وهذا يشمل جمع وتوليد البيانات، والتخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل، وتقديم التقارير التحليلية والتقييمات اليومية للحالة. وقد ارتفعت نوعية هذه التحليلات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية بفضل تحسن القدرة الداخلية والإقليمية واللغوية لموظفي الوحدة. وثمة عدد من الأوراق التحليلية الداخلية التي تتناول القضايا ذات الأثر المباشر على اللاجئين وعلى الوكالة انطوت على مساعدة جمة في صياغة السياسات. وتم تشجيع الوحدة على مواصلة تطوير قدرتها التحليلية لجميع القضايا المطروحة على صعيد البيئة المعقدة التي تعمل الوكالة في ظلها، بما يتيح للإدارة الاستجابة السريعة والفعالة للاحتياجات والمتطلبات المتغيرة بتغير الحالة السائدة.

٣١ - واستمر الإنفاق على عمليات الوكالة خلال العقود الخمسة الماضية بمساعدة سخية من البلدان المانحة الرئيسية، ومن البلدان المضيفة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير،

استمرت الوكالة في تلقي دعم قوي من حكومة الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، وما زالت تنعم بكرم ضيافة حميم من جانب مواطنيها. وكما تلقت الوكالة دعما قويا من السلطة الفلسطينية عند اضطلاعها بأعمالها. وتقدم الفصول من الخامس إلى التاسع من هذا التقرير معلومات تفصيلية عن كيفية اضطلاع الوكالة بولايتها في ميادينها الخمسة.

٣٢ - وقد تأثرت الظروف المعيشية للاجئين في غزة والضفة الغربية بشدة من جراء العنف، وتدابير الإغلاق وغيرها من التدابير التقييدية التي تتخذها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. ويرد أيضا وصف لأثر هذه التدابير واستجابة الوكالة إزاءها في الفقرات السابقة وفي الفصلين الثاني والرابع.

٣٣ - ويقطن أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن. ويتمتع غالبيتهم بالمواطنة الأردنية الكاملة وفي إمكانهم العمل في الدوائر الحكومية والحصول على المساعدة من المؤسسات الحكومية والمساعدة الإنمائية وغيرها. وأفادت الحكومة بأن ما أنفقته خلال الفترة المشمولة بالتقرير لصالح اللاجئين والنازحين الفلسطينيين بلغ ٣٩٢,١ مليون دولار وهو يغطي خدمات مثل التعليم والإدارات والمرافق العامة، والإعانات وحصص الإعاشة، وخدمات المخيمات، والرعاية الصحية، والأمن العام، والخدمات الاجتماعية. وبلغت مخصصات ميزانية الوكالة العادية لعام ٢٠٠١ لميدان الأردن ٧١,٦ مليون دولار، بعد أن كانت ٧٠,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٠.

٣٤ - واللاجئون الفلسطينيون في لبنان هم أكثر تلك الجماعات حرمانا في أي ميدان من الميادين. وتضيق أمامهم سبل الاستفادة من الخدمات الحكومية، وعليهم الاعتماد على الوكالة بصورة كلية تقريبا في مجالات التعليم الأساسي، والصحة، والخدمات الغوثية والاجتماعية. واستمرت السلطات اللبنانية في حظر البناء في عدد معين من مخيمات اللاجئين، كما كان دخول مواد البناء إلى بعض المخيمات الأخرى والبناء فيها يخضعان لترخيص عسكري لم يكن يمنح في كل الحالات. ويعاني اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من ظروف معيشية وسكنية متدنية، ومن قيود على التنقل، ومعدلات بطالة مرتفعة. وبلغت مخصصات الوكالة العادية لميدان لبنان ٤١,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠١ و٤٦,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٠.

٣٥ - واستمر اللاجئون الفلسطينيون في الجمهورية العربية السورية في الحصول بصورة كاملة على الخدمات الحكومية التي شملت التعليم والصحة وغيرها من الخدمات. وأفادت الحكومة بأن ما أنفقته لصالح اللاجئين الفلسطينيين في الفترة التي يغطيها التقرير بلغ ٦٨,٤ مليون دولار، شملت التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة، والأمن، وتكاليف التموين، والخدمات الاجتماعية. وبلغت مخصصات ميزانية الوكالة لميدان سورية ٢١,٩ مليون دولار في عام ٢٠٠١، وبلغت ٢١,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٠.

٣٦ - وحافظت الأونروا على التعاون الوثيق مع عدد من وكالات الأمم المتحدة، من بينها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية. وتعاونت الوكالة أيضا مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في ميادين عملياتها الخمسة. وحرص المفوض العام، بصفته مسؤول الأمم المتحدة المكلف بتوفير الأمن والحماية العامين لموظفي الأمم المتحدة وأفراد أسرهم في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، على مداومة الاتصالات مع هيئة الأمم المتحدة

لمراقبة الهدنة. واستمرت الأونروا أيضا في المشاركة في هياكل تنسيق المعونة المتعددة الصادرات بالضفة الغربية وقطاع غزة التي يتولى تيسيرها مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.

٣٧ - ودخلت الوكالة العام الحادي والخمسين لعملياتها العامة وتنتهي ولايتها الحالية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وما برحت الوكالة على مر العقود تمثل رمز التزام المجتمع الدولي برفاه اللاجئين الفلسطينيين حتى يتم التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين. ويعتبر الحفاظ على نوعية ونطاق وخدمات الوكالة المقدمة للاجئين أساسية من مصلحة الالتزام الإنساني للمجتمع الدولي والاهتمام بالاستقرار الإقليمي.

الفصل الثاني
التطورات العامة في برامج الوكالة

ألف – التعليم

٣٨ - الأهداف - استهدف البرنامج التعليمي للوكالة تزويد اللاجئين الفلسطينيين بالمعارف والمهارات الأساسية اللازمة لهم لكي يصبحوا أعضاء منتجين في مجتمعاتهم بحسب هويتهم وتراثهم الثقافي. وسعى إلى تعزيز الوعي لدى اللاجئين الفلسطينيين والحاجة إلى التكافل والتسامح إزاء الفوارق بين الأفراد والجماعات، وإعدادهم لمواجهة تحديات متعددة الجوانب وتقلبات عالم سريع التغير والتكيف معها بكفاءة والتنافس بنجاح في مجال الحصول على فرص التعليم العادي وفي سوق العمل. وتضطلع الإدارة التعليمية بتنفيذ هذه المهمة من خلال ثلاثة برامج فرعية أساسية وهي: التعليم العام، وإعداد المعلمين، والتعليم المهني والفني، والتخطيط التربوي والإدارة التربوية.

٣٩ - التعليم الابتدائي والإعدادي - يتألف برنامج التعليم الأساسي للأونروا من مرحلة ابتدائية مدتها ست سنوات ومرحلة إعدادية مدتها ثلاث سنوات أو أربع سنوات حسب نظام التعليم لدى السلطات المضيفة. وفي السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١، كان هناك ما مجموعه ٤٧٤ ٧٤٢ تلميذا مستوعبون في ٦٣٤ مدرسة تابعة للأونروا في الميادين الخمسة لعملياتها (انظر المرفق الأول، الجدول ٤). وازداد مجموع عدد الملتحقين بالمدارس بنسبة ١,٦٧ في المائة أو ٧ ٧٨٧ تلميذا في السنة الدراسية ١٩٩٩/٢٠٠٠. بيد أن هذه الزيادة لم تكن موزعة بانتظام؛ فقد ظلت الزيادة سريعة في غزة (٤,٨ في المائة)، ومعتدلة في الضفة الغربية (٣,٥ في المائة) ولم تكن هناك زيادة في لبنان، وسجلت زيادة هامشية في الجمهورية العربية السورية (٠,٤ في المائة) وسجل الأردن زيادة سلبية (١,٧ في المائة). وفي حين أن السبب الرئيسي للزيادة الإجمالية هو النمو السكاني الطبيعي للاجئين، فإن هناك عوامل أخرى أسهمت في تلك الزيادة من بينها: تنقل العائلات الفلسطينية داخل منطقة عمليات الوكالة، وبخاصة من الأردن إلى قطاع غزة والضفة الغربية؛ ونقل تلاميذ لاجئين من مدارس الوكالة إلى المدارس الحكومية (الأردن) ونقل تلاميذ لاجئين من مدارس خاصة تتقاضى مصروفات مقابل التعليم إلى مدارس الوكالة (لبنان). وضم كل من ميداني الأردن وغزة ما يقرب من ثلث مجموع التلاميذ الملتحقين بمدارس الوكالة، في حين أن الميادين الثلاثة الأخرى مجتمعة ضمت الثلث الباقي. واستمرت منظومة مدارس للأونروا في الحفاظ على التوازن التام بين الجنسين بيَّن أن الإناث يشكلن ٥٠ في المائة من مجموع التلاميذ. وبموجب اتفاقات التبادل القائمة بين الأونروا والسلطات المضيفة بشأن توفير التعليم المدرسي للتلاميذ المقيمين في المناطق النائية، أفيد بأن ٦٠٢ ١٩١ تلميذا لاجئا التحقوا بمدارس حكومية ومدارس خاصة في المرحلتين الابتدائية

والإعدادية. والتحق بمدارس الوكالة في المرحلتين الابتدائية والإعدادية ما مجموعه ٤٣٧ ٣٩ من التلاميذ غير اللاجئين.

٤٠ - التعليم الثانوي - وفّرت الوكالة التعليم الثانوي على نطاق محدود في ميدان عملياتها في لبنان لسبب واحد هو معالجة انخفاض فرص التحاق اللاجئين الفلسطينيين بالمدارس الحكومية وتكاليف المدارس الخاصة الباهظة وتضم المدارس الثانوية الخمس في مخيمات برج البراجنة وعين الحلوة والراشدية والبداوي ووافل ما مجموعه ٤٧٤ ٢ من التلاميذ في العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١. ووفقا لتقديرات الوكالة كان نحو ٩٤٧ ٥٤ من التلاميذ اللاجئين في جميع الميادين يدرسون في المدارس الثانوية الحكومية والخاصة.

٤١ - البنية الأساسية للتعليم - أدت زيادة القيد والحاجة إلى استيعاب طلبة جدد من المدارس واقترانها بحملة تحصين البيئة التعليمية إلى المطالبة باستمرار الحفاظ على البنية الأساسية للتعليم في الوكالة وتحسينها. وبالرغم من النتائج الملحوظة المتحققة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن نمو عدد الملتحقين تجاوز استيعاب مدارس الوكالة. وفيما بين السنتين الدراسيتين ١٩٩٣/١٩٩٤ و ٢٠٠٠/٢٠٠١، زاد عدد المباني المدرسية بنسبة ٠,٥ في المائة وتناقص عدد المدارس بنسبة ٠,١٦ في المائة بينما ارتفع إجمالي القيد بنسبة ١٩,٧ في المائة. والاكتظاظ مستمر داخل الجهاز التعليمي للوكالة، بحيث بلغ متوسط عدد تلاميذ السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١ في الفصل الدراسي الواحد ما يقرب من ٤٤ تلميذا. وكان المعدل على أعلاه في غزة عند الخمسين وعلى أدناه في الضفة الغربية عند ٣٩. ونظرا لأن عددا كبيرا من مدارس الوكالة قد بنيت في الستينات من القرن الماضي فقد تصدعت إلى حد لم يعد يجدي معه إصلاحها وتفاقمت المشكلة بنقص الأموال، لا سيما في ميدان غزة. بيد أن الأونروا سعت إلى معالجة السلبيات في بنيتها التعليمية الأساسية بالحصول على تمويل من الأموال المخصصة للمشاريع، بتحسين وتوسيع مرافقها التعليمية. وانخفض عدد مدارس الوكالة من ٦٤٠ في السنة ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٦٣٩ في السنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ من خلال بناء مدارس أكبر حجما. وزودت المدارس المنشأة حديثا بمساحات كافية من حيث حجرات الدراسة ومختبرات للعلوم ومكتبات ومعامل للحاسوب وساحات للملاعب. وقد ساعدت المدارس الجديدة المشيدة على تخفيض تكاليف إدارتها كما ساعدت في تهيئة بيئة تعليمية أفضل لأبناء اللاجئين الفلسطينيين. وخلال الفترة التي يتناولها التقرير أنجزت الوكالة إنشاء مبنيين مدرسيين و ٢٠ حجرة دراسة إضافية (لتجنب اللجوء إلى نظام الفترات الثلاث والاستعاضة عن ورق الدراسة غير المأمونة/المتداعية). كما شيدت ثلاث غرف للأنشطة المتخصصة. وعلاوة على ذلك تم تشييد خمس وحدات مراحيض وثلاثة خزانات للمياه. والعمل جارٍ حتى الآن في تشييد ١٢ مبنى مدرسي و ٣٩ غرفة دراسية و ٨ غرف متخصصة.

٤٢ - نظام الفترتين - نظرا لتجاوز القيد للبنية الأساسية الحالية للمدارس وعمليات التشييد الجديدة لا يمكنها أن تلاحظ الملتحقين الجدد بالمدارس بسبب القيود المالية للوكالة، اضطرت الأونروا إلى اللجوء إلى إدارة المدارس على أساس نظام الفترتين، أي إيواء مدرستين مستقلتين إداريا في مبنى واحد. وكانت الأونروا تأمل في تخفيض عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين. ولكن، وبالرغم من البرنامج الموسع لبناء المدارس المضطلع به في إطار برنامج إقرار السلام منذ عام ١٩٩٣، لم يطرأ تحسن ذو شأن على معدل اللجوء إلى نظام الفترتين فيما بين السنة الدراسية ١٩٩٢/١٩٩٣ (٧٥ في المائة) والسنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١ (٧٤,٩٦ في المائة). وتواصل الأونروا اتباع سياسة الفترتين كافتراض تخطيطي رئيسي لأغراض الميزنة وتجنب الأخذ بنظام الفترات الثلاث، لأن هذا النظام الأخير يقلل من الوقت المخصص

للتدريس ويستبعد الأنشطة الإضافية ويزيد من تكاليف الصيانة.

٤٣ - المدارس المستأجرة - استأجرت الأونروا في الماضي أبنية لإيواء بعض مدارسها، يقع أغلبها خارج مخيمات اللاجئين. وتفتقر هذه المباني المستأجرة بصورة عامة إلى الحيز الكافي للفصول والإضاءة والتهوية السليمتين وإلى وجود حيز للمرافق الأخرى المخصصة للأنشطة في إطار المناهج الدراسية وخارجها. وقد أدت تلك الحالة إلى معاناة التلاميذ والمعلمين والموظفين الآخرين من الضيق وزيادة التكاليف بحدها من عدد التلاميذ الذين يمكن إيوائهم في كل حجرة من حجرات الدراسة. وفي السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١، كان متوسط معدل عدد التلاميذ في حجرة الدراسة الواحدة في المدارس المستأجرة ٣٢ تلميذا مقارنة بـ ٤٥ تلميذا في المدارس المبنية من قبل الوكالة. وعملت الوكالة على الاستعاضة عن جميع الأبنية المستأجرة بمدارس مبنية حسب مواصفات الوكالة، وذلك رهنا بتوفير التمويل للمشاريع وتوفر قطع الأراضي المناسبة. وقد عملت الوكالة عن طريق تمويل المشاريع على خفض عدد الأبنية المستأجرة من ٩٤ في السنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ٧٨ في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١. وكانت تلك الأبنية المستأجرة البالغ عددها ٧٨ تؤوي ١٠٩ مدارس ويوجد أكبر عدد من هذه المدارس في ميداني لبنان والأردن.

٤٤ - إصلاحات التعليم التي أدخلتها السلطات المضيفة - واصل برنامج الأونروا التعليمي اتباع النظم التعليمية للسلطات المضيفة، مما استلزم إدخال تغييرات على برامج التعليم في مدارس الأونروا عندما تجري تغييرات مدارس السلطات المضيفة. وأهم مسألة في هذا الخصوص هي تمديد دور التعليم الأساسي في الضفة الغربية وقطاع غزة من تسع إلى عشر سنوات، وهو أمر ما زالت الوكالة عاجزة عن تطبيقه بسبب الضائقة المالية؛ غير أن السلطة الفلسطينية استوعبت طلاب الصف العاشر في مدارسها. ومن المقرر إدخال منهج دراسي جديد للسلطة الفلسطينية في السنة الدراسية ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، للصفين الأول والسادس، ليحل محل المنهج الدراسي الأردني في الضفة الغربية والمعهد الدراسي المصري في غزة. وفي الجمهورية العربية السورية، يجري بالتدريج إدخال خطة جديدة للمرحلتين الابتدائية والإعدادية. وفي لبنان، أدخل نظام تعليم جديد نهج دراسية وكتب مدرسية جديدة للمراحل الدراسية الابتدائية والإعدادية والثانوية في ١٩٩٨/١٩٩٩. وتم تزويد مدارس الأونروا بجميع الكتب المدرسية الجديدة كما جرى تدريب المعلمين على التغييرات المدخلة على المناهج الدراسية. وفي الأردن أدخل علم الحاسوب في المرحلة الإعدادية في الصفوف الثامن والتاسع والعاشر. وأدخلت الوكالة علم الحاسوب في الصف العاشر فقط بسبب قيود الميزانية وعلاوة على ذلك أدخل تدريس اللغة الإنكليزية في الأردن في الصفين الأول والثاني في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١ وطبق البرنامج في الصفين الأول والثاني من مدارس الوكالة.

٤٥ - التعليم التعويضي والخاص - استهدفت خدمات التعليم التعويضي والخاص للحفاظ على مستويات الإنجاز وتمكين الطلاب البطيئي التعلم والتلاميذ الذين يواجهون صعوبات في التعلم من الاستفادة الكاملة من خدمات التعليم الأساسي التي تقدمها الوكالة. وتضمنت هذه التدابير للتلاميذ فصولا دراسية علاجية، وساعات دراسية إضافية اختيارية، وبرامج سمعية - بصرية، ومواد لإغناء المنهج الدراسي، ومجموعة مواد للتعلم الذاتي. وفي السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١ استفاد من هذه الأنشطة ٦٥٠ تلميذا بطيئي التعليم و ٣ ٢٥٣ تلميذا مصنفين كحالات بحاجة إلى علاج، و ٦ أطفال مكفوفي البصر، و ٧٦ طفلا أصم وطفل واحد أبكم. وبالنظر إلى عدم توفر تمويل مستديم للتعليم الخاص، عمدت الوكالة إلى استطلاع الطرق الكفيلة بتزويد

جميع الأطفال الذين يجدون صعوبات في التعلم بالمساعدة دون تكبد تكاليف إضافية وذلك باستخدام ما لدى الوكالة حاليا من موارد وخبرة.

٤٦ - المجالس المدرسية - كانت هناك مجالس مدرسية عاملة في كل مدارس الوكالة ويتألف كل مجلس من ١٠ أعضاء - هم المعلم الأول (رئيسا)، وثلاثة معلمين، وثلاثة أعضاء يختارون من المجتمع المحلي، وثلاثة طلاب. وعملت المجالس على تحقيق التعاون بين المدارس والمجتمع المحلي، وتعزيز دور المدرسة داخل البيئة المحلية، واستخدام موارد كل مدرسة من المجتمع المحلي على الوجه الأمثل.

٤٧ - التدريب المهني والتقني - بلغ مجموع الملتحقين بمراكز الأونروا الثمانية للتدريب المهني والتقني في الميادين الخاصة بعملياتها ٤ ٧٠٠ في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١، أي بنقصان هامشي بالمقارنة مع السنة الماضية. وعلى مستوى ما بعد المرحلة الإعدادية ومستوى ما بعد المرحلة الثانوية، نظمت ٢٢ دورة تدريب مهني، ونظمت ٢٩ دورة دراسية تقنية/شبه مهنية للمتدربين في طائفة متنوعة من المهارات التقنية والتجارية ومهارات المساعدين الطبيين. وقد شكلت الإناث ٦٥,٢ في المائة من جميع المتدربين المنخرطين في الدورات التقنية/شبه المهنية في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ وتختلف الدورات الدراسية بين مركز وآخر وفقا لاحتياجات سوق العمل المحلية ومدى توفر فرص التدريب في المؤسسات الأخرى. وبالنظر إلى القيود المالية، فإن الوكالة لم تتمكن من إدخال دورات جديدة أو توسيع طاقة استيعاب الدورات القائمة، إلا بإلغاء الدورات القديمة. وبالإضافة إلى الدورات التدريبية التي تستغرق سنتين، وفرت مراكز التدريب التابعة للوكالة في لبنان والضفة الغربية وغزة دورات تدريبية قصيرة الأمد تستغرق ١٦ أسبوعا، وتنظم على أساس خاص تعاون المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية. وخلال السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١، التحق ٥٢٧ متدربا بـ ٢٣ دورة قصيرة الأمد تقدم تدريبا في مجموعة كبيرة متنوعة من التخصصات. أوضحت الدراسات الاستقصائية للوكالة أن ٧٩,٣ في المائة من خريجي مراكزها التدريبية في عام ١٩٩٩ قد حصلوا على وظائف في عام ٢٠٠٠. واكتمل بتمويل من الأموال المخصصة للمشاريع إنشاء مراكز حاسوبية بكل مراكز التدريب.

٤٨ - دورات التدريب - هيأت مراكز التدريب الثمانية التابعة للأونروا ٢٢ دورة حرفية تقنية/شبه مهنية. ولجعل البرامج الفرعية للتعليم والتدريب في المجالات المهنية والفنية أنسب وأكثر استجابة لمتطلبات سوق العمل، وتعزيز الروابط مع الصناعة ووكالات الاستخدام، أنشأت الوكالة فريقا استشاريا على مستوى المقر، ولجانا استشارية ووحدات خدمة ميدانية على المستوى الميداني لوضع واستكمال برامج إدارة التعليم والتدريب التقني والمهني وفقا لآخر التطورات التكنولوجية.

٤٩ - كليات العلوم التربوية - في إطار عملية تجري للنهوض بمؤهلات هيئة المدرسين التابعين للوكالة ليتسنى لها مواكبة المعايير المنقحة التي وضعتها حكومة الأردن والسلطات الفلسطينية، واصلت الفروع الثلاثة بكلية العلوم التربوية في الأردن والضفة الغربية تزويد المعلمين بالتدريب قبل الخدمة والتدريب أثناء الخدمة الذي يؤدي إلى الحصول على الدرجة الجامعية الأولى. وتم توفير برامج للتدريب قبل الخدمة يستغرق ٤ سنوات ويؤدي إلى منح شهادات جامعية لـ ٩٧٧ من خريجي المدارس الثانوية، من بينهم ٧٣٠ فتاة. أما برنامج التدريب أثناء الخدمة الذي يستغرق ٣ سنوات، الذي تم توفيره بمركز التدريب في عمان، فقد أفاد منه ٢٠٣ من المعلمين التابعين للأونروا الذين يحملون دبلوم إعداد المعلمين لمدة سنتين، ومن بينهم ١٣٩ من النساء. والهدف من البرنامج هو مساعدتهم على رفع مستوى مؤهلاتهم إلى مستوى الدرجة الجامعية الأولى، ووفقا للشروط التي وضعتها

حكومة الأردن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تخرج ١٩١طالبا من برنامج التدريب قبل الخدمة و ١٩٦ طالبا من برنامج التدريب أثناء الخدمة. ومن بين الـ ١٩٤ من خريجي برنامج التدريب قبل الخدمة في السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩، وظفت الوكالة ١٥١ في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠.

٥٠ - معهد التربية - أتاحت الأونروا أيضا التدريب أثناء الخدمة لتعزيز وتحسين الكفاءة المهنية للمدرسين والمدرسين الأوائل، ومديري المدارس التابعين للوكالة عن طريق معهد التربية التابع للأونروا واليونسكو. وجرى التدريب بالتعاون مع المراكز الخمسة للتطوير التربوي. وفي العام ٢٠٠٠/٢٠٠١، بلغ مجموع عدد المدرسين، والمدرسين الأوائل، ومديري المدارس الملتحقين ببرامج التدريب أثناء الخدمة في الميادين الخمسة ٩٣٨، كان ٥٣٨ منهم يتلقون التدريب في دورات يتراوح عددها من سنة واحدة إلى سنتين، في حين أن المتدربين الباقين البالغ عددهم ٤٠٠، كانوا معلمين جددا عينوا بموجب النظام الإداري الجديد لموظفي المنطقة، وأن وضعهم تغير من معلمين متعاقدين. وشملت الأنشطة المتصلة بالتدريب أثناء العمل التخطيط والتنظيم وإعداد برامج التدريب والمواد التعليمية.

٥١ - المنح الدراسية الجامعية - ابتداء من ١٩٩٧/١٩٩٨، اضطرت الأونروا إلى وقف إسهامها من الميزانية العادية في البرنامج الفرعي للمنح الدراسية بسبب القيود المفروضة على الميزانية. ومع هذا، فقد واصلت الوكالة دعم بعض الدارسين بتمويل من الأموال المخصصة للمشاريع، إلى حين تخرجهم. وفي عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ تخرج ٢٢٤ من حائزي المنح الدراسية ورسب ١٨ في دراستهم. وبلغ عدد حائزي المنح الذين واصلوا دراساتهم ٤٣١ بينهم ١٨٩ امرأة. وكان حائزوا المنح يدرسون في ٣١ جامعة في ١١ من بلدان الشرق الأوسط. وكانت المجالات الرئيسية التي يتابع فيها متلقو المنح دراساتهم هي: الهندسة (٢٧ في المائة)، والطب (٣٧ في المائة)، والصيدلة (١٨ في المائة)، وطب الأسنان (١٠ في المائة) إلى جانب تخصصات أخرى شكلت نسبة الخمسة في المائة المتبقية. وكانت المنح تتراوح بين ٢٠٠ دولار و ١ ٠٠٠ دولار في السنة حسب مصاريف الدراسة الجامعية.

٥٢ - التنسيب للوظائف والتوجيه المهني - وفرت الأونروا التنسيب للوظائف والتوجيه المهني تيسيرا لتوفير فرص العمل للاجئين الفلسطينيين المتخرجين من مراكز التدريب التابعة للوكالة وغيرها من المؤسسات التعليمية. وقد تم توفير خدمات المشورة للتلاميذ في المدارس الإعدادية التابعة للوكالة والمدارس الثانوية الحكومية وذلك لإطلاعهم على الدورات التدريبية المتاحة بمراكز التدريب التابعة للوكالة. وكانت الوكالة تواصل متابعة إمكانية توظيف خريجيها وأدائهم الوظيفي بعد فترة العمل الأولية. وبين خريجي ١٩٩٨/١٩٩٩ من مراكز التدريب المهني التابعة للوكالة البالغ عددهم ١٢٠ ٢، تم توظيف ٦٨٢ ١ أي ٧٩,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠. وقام مكتب الوكالة المعني بالتنسيب للوظائف والتوجيه المهني بتيسير عمل أفرقة التوظيف التابعة لأصحاب الأعمال والمساعدة على التوفيق بين طالبي التوظيف والشواغر، وإطلاع طالبي التوظيف على فرص العمل المتاحة. وكانت الأونروا تضطلع أيضا بدراسات استقصائية دورية لطلب السوق بغية تحقيق توافق أفضل بين الدورات التدريبية ومتطلبات الوظائف.

٥٣ - ميزانية البرنامج وإدارته - ظل البرنامج التعليمي يمثل أكبر مجال من مجالات أنشطة الوكالة، من حيث أن ملاك التعليم بأعضائه البالغ عددهم ٢٤٦ ١٦ (وهو عدد يشمل المدرسين والمدرسين الأوائل ومديري المدارس والموظفين الإداريين) يمثل نحو ٧٢ في المائة من مجموع موظفي الوكالة، بينما بلغت ميزانية البرنامج ٠٠٠ ٧٢١ ١٦١ دولار لعام

٢٠٠٠ أي حوالي ٥٣,٧ في المائة من ميزانية الوكالة الإجمالية. أما النفقات الفعلية في عام ٢٠٠٠ فقد بلغت ٠٠٠ ٤٣٤ ١٦٣ دولار ويمثل ذلك ٥٨,٢ في المائة من مجموع نفقات الوكالة. وفي جميع الميادين، عدا غزة، جمعت من التلاميذ المتدربين اشتراكات إسمية اختيارية محددة المعدلات لتحسين المرافق والمعدات في المدارس ومراكز التدريب. وبلغ إجمالي ما جمع في ٢٠٠٠/٢٠٠١ من اشتراكات ٥٦٨ ٣٢٨ ١ دولارا. وتضمنت أنواع أخرى من الدعم المقدم من المجتمعات المحلية إلى برنامج التعليم هبات شملت المعدات، والأثاث واللوازم، مثل أجهزة الاستنساخ الفوتوغرافي، وأجهزة التسجيل، وأجهزة الفيديو، وأجهزة العرض على الشاشة، والحواسيب الشخصية، والطابعات، وغيره من المعدات واللوازم.

٥٤ - المشاريع الخاصة - استمرت بنجاح مبادرة تكنولوجيا المعلومات الحاسوبية الخاصة بمراكز التدريب المهني. وأدت إلى تحسين التدريب التقني والممارسات الإدارية في مراكز التدريب المهني الثمانية التابعة للوكالة. وخلال العام المشمول بالتقرير، ركزت الأنشطة على توسيع فرص التدريب الحاسوبي في جميع مراكز التدريب.

٥٥ - تدريس التسامح وفض المنازعات - في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بدأت الوكالة مشروع بتمويل من الجهات المانحة يستهدف زيادة تعزيز ودعم جهود الوكالة الرامية إلى تعزيز مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان الأساسية والتوعية بأهمية التسامح وتدريب أطفال وشباب اللاجئين الفلسطينيين على فض المنازعات بوسائل لا يستخدم فيها العنف وتشمل تشجيع الأساليب القائمة على وساطة الأقران (في ميداني الضفة الغربية وغزة) وأعدت خطة عمل تنفيذية لتحقيق غرض يستلزم تحليل المناهج المتقادمة، وفي ضوء هذا التحليل، جرى إعداد مواد تكميلية لإغناء المناهج بغية استخدامها في الأوضاع الفعلية للفصول الدراسية. ونشرت ثلاث قصص أطفال تعالج قضايا حقوق الإنسان ووزعت في المدارس التابعة للوكالة. وأعدت أيضا مواد مرجعية مصورة للمدرسين الأوائل والمدرسين المختصين بقضايا حقوق الإنسان. بيد أن تدريب الموظفين المعنيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على استخدام هذه المواد ما لبث أن اعتراه الاضطراب بسبب الأحوال الراهنة.

٥٦ - أثر نقص التمويل - أثر نقص التمويل بصورة مباشرة أكثر على قدرة البرنامج على التوسع بمعدل يتناسب مع زيادة عدد المستفيدين ونتج عن ذلك انخفاض درجة التفاعل بين المعلمين والتلاميذ وازدياد عبء العمل على المدرسين والمشرفين، والصعوبات في توظيف معلمين أكفاء بالمرتبات الجديدة. وأعانت القيود المالية أيضا محاولات الوكالة الرامية إلى مواكبة الإصلاحات التعليمية التي أدخلتها السلطات المضيفة، مما سيؤدي إلى اتساع الفجوة بين نظم التعليم التي تطبقها الأونروا ونظم التعليم التي تطبقها السلطات المضيفة وإلى تقويض الجهود الرامية إلى المواءمة بين هذه النظم. ومن بين أوجه النقص الأخرى في التمويل التي ستؤثر على برنامج التعليم خفض مخصصات الصيانة واقتطاعات من المخصصات المتعلقة بمعدات ولوازم التدريب المهني.

٥٧ - التعاون مع السلطات المضيفة - واصل برنامج التعليم الأساسي للأونروا اتباع نظم التعليم التي تطبقها السلطات المضيفة. وواصل كبار موظفي الوكالة التربويين في جميع ميادين عملها المشاركة في الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها السلطات المضيفة في مجال تطوير التعليم.

٥٨ - التعاون مع اليونسكو واليونيسيف والوكالة اليابانية للتعاون الدولي وجامعة الدول العربية - يدار برنامج التعليم الذي تطبقه الأونروا بالتعاون مع اليونسكو، التي مولت تزويد الأونروا بسبع من الوظائف الإدارية التقنية العليا منها

مدير التعليم. وقد شغل ثلاثة من المديرين وظائف دولية أتاحتها اليونسكو على سبيل القرض الذي لا يُسترد، وشغل الأربعة الآخرون وظائف مناطقية غطت تكاليفها اليونسكو. وبناء على طلب اليونيسيف، نظمت إدارة التعليم بالوكالة وأدارت حلقة تدريبية أثناء العمل مدتها أربعة أسابيع لمشرفي المدارس الابتدائية في أربيل في شمال العراق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠٠، قدمت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي إثنتي عشرة منحة دراسية للموظفين الفنيين والمهنيين التابعين للوكالة. وعقد في القاهرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ الاجتماع السنوي العاشر المشترك بين الأونروا ومجلس جامعة الدول العربية بشأن تعليم الأطفال الفلسطينيين. وأشاد المجلس بجهود الوكالة الرامية إلى توفير خدمات التعليم لأطفال وشباب اللاجئين الفلسطينيين، بالرغم من القيود المالية.

باء – الصحة

٥٩ – الأهداف – الهدف الرئيسي للبرنامج الذي تطبقه الأونروا في مجال الصحة هو حماية الحالة الصحية للاجئين الفلسطينيين والمحافظة عليها وتحسينها وتلبية احتياجاتهم الصحية الأساسية، على نحو يتفق مع مبادئ منظمة الصحة العالمية ومفاهيمها ومع معايير خدمات القطاع العام الصحية في المنطقة. ويركز نهج الوكالة الاستراتيجي تجاه الصحة على الحفاظ على الاستثمار المستدام المتحقق في مجال الرعاية الصحية الأولية، وتحسين نوعية الخدمات الصحية الأساسية المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين في حدود الموارد المتاحة، وكفالة انسجام السياسات ومعايير الخدمات الصحية مع السياسات ومعايير الخدمات الصحية للحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية. وستواصل الأولويات البرنامجية التركيز خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ على مواصلة خدمات الرعاية الصحية الأولية وتحسينها مع التأكيد بصفة خاصة على صحة الأم والطفل ومراقبة الأمراض ومكافحتها؛ وعلى تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ تدابير تتميز بفعالية تكاليف من خلال استخدام التكنولوجيا المناسبة مثل ميكنة جمع القمامة ومعدات التخلص من النفايات لتخفيض تكاليف الموظفين المتكررة؛ وعلى تعزيز عملية بناء القدرات المؤسسية لتحسين أداء الموظفين ورفعه إلى مستويات محددة والاستفادة المثلى من الموارد المالية والمشاريع المحدودة المتاحة للبرنامج؛ وعلى تحسين البنية الأساسية للصحة البيئية في مخيمات اللاجئين في القطاعات الفرعية للمياه والصرف الصحي والمجاري وإدارة النفايات الصلبة من خلال الأموال المخصصة لتمويل المشروعات.

٦٠ – الوضع الصحي – يشبه التوزيع الإحصائي الديمغرافي والوبائي للاجئين الفلسطينيين في الوقت الحالي التوزيع الإحصائي لكثير من جماعات السكان الذين يمر وضعهم الصحي بمرحلة انتقالية من مرحلة نامية إلى أخرى متقدمة النمو، وبذلك تكون لديه سمات مشتركة عديدة مع كليهما. ففي حين أن الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات أصبحت تحت السيطرة، وإن معدلات وانتشار الإصابات بالأمراض التي تحمل بناقل لا تزال مرتفعة، كما أن معدلات الأمراض والوفيات جراء الأمراض المزمنة غير المعدية مثل البول السكري وارتفاع ضغط الدم آخذة في الازدياد. وتم القضاء منذ فترة طويلة على أمراض مميتة مثل الملاريا والزهري والتيتانوس الذي يصيب المواليد الجدد ولم يتم الإبلاغ عن أي حالة إصابة بشلل الأطفال بين اللاجئين منذ عام ١٩٩٣ وعلاوة على ذلك، تعمل الوكالة في منطقة ينخفض بها بشدة معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتشكل النساء اللائي في سن الإنجاب والأطفال دون سن الخامسة عشرة حوالي ٥٨ في المائة من السكان. كما بلغت معدلات المواليد الخام ٣٦ لكل ١ ٠٠٠ من السكان في قطاع غزة و٣٤ في الضفة الغربية و ٣٣ في الميادين الأخرى. ويقدر

معدل الخصوبة الإجمالي بنسبة ٣,٥ في المائة مع وجود أعلى معدل في قطاع غزة ويبلغ ٤,٤ في المائة. ويبلغ متوسط سن الزواج ١٩,٧ سنة في جميع مناطق الوكالة، مع العلم بأن ٣٦ في المائة من الفتيات اللاجئات في قطاع غزة يتزوجن في سن ١٨ أو دونها. وتتسم فترات المباعدة بين الولادات بالقِصَر بوجه عام حيث تقل بالنسبة لـ ٢٢ في المائة من النساء في الضفة الغربية عن ١٨ شهرا. وكانت معدلات وفيات الرضع أدنى بكثير من الهدف الذي تتوخى منظمة الصحة العالمية بلوغه بحلول عام ٢٠٠٠، وهو ٥٠ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في البلدان النامية، وقد وقع ثلثي هذه الوفيات أثناء فترة الولادات الجديدة. ويعاني حوالي ٥٠ في المائة من الأطفال دون الثالثة وثلث عدد النساء في سن الإنجاب من مستويات متوسطة إلى خفيفة من فقر الدم الناجم عن نقص الحديد، كما يصنف ما يزيد عن عشرة في المائة من النساء اللائي يتلقين الرعاية في فترة ما قبل الولادة في عيادات الأونروا ضمن الفئة الشديدة التعرض للخطر.

٦١ - الرعاية الصحية الأولية - ظل برنامج الأونروا للرعاية الصحية مركزا على الرعاية الصحية الأولية الشاملة، بما فيها مجموعة كاملة من خدمات الرعاية الصحية للأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة؛ وخدمات الصحة المدرسية وأنشطة التثقيف الصحي والتوعية الصحية؛ والخدمات الطبية للمرضى الخارجيين؛ والوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية ومكافحتها، والرعاية التخصصية مع التأكيد على أمراض النساء والتوليد، وطب الأطفال وأمراض القلب. وتم تكميل هذه الخدمات خدمات طب الأسنان وخدمات الدعم الأساسية مثل مرافق الأشعة السينية ومرافق المختبرات (انظر المرفق الأول، الجدول ٦). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت مرافق المرضى الخارجيين التابعين للوكالة ٦,١ مليون زيارة طبية و ٥٠٠ ٠٠٠ مليون زيارة لأطباء الأسنان و١,١ مليون زيارة لتلقي خدمات التمريض مثل التضميد وأخذ الحقن. كما تم في إطار برنامج الرعاية الصحية الأولية توفير اللوازم الطبية الأساسية، والتغذية التكميلية، وتأهيل ذوي العاهات الجسدية. وظل عبء العمل في المستوصفات العامة التابعة للأونروا كبيرا، حيث كان كل طبيب يجري ١٠٠ استشارة طبية في المتوسط في اليوم على نطاق الوكالة وقد يصل إلى ١٠٩ في قطاع غزة.

٦٢ - صحة الأسرة - ظلت صحة الأسرة محل تأكيد بوصفها جزء لا يتجزأ عن برنامج الأونروا العادي للصحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت مرافق الرعاية الصحية الأولية التابعة للأونروا خدماتها إلى ٢٨٩ ٢١٣ طفلا دون الثالثة، يمثلون ما يقرب من ستة في المائة من عدد اللاجئين المسجلين، وإلى ٠٢٨ ٧٤ من الحوامل اللواتي شكلن نحو ٥٤ في المائة من حالات الحمل المتوقعة بين اللاجئات اللائي في سن الإنجاب بناء على المعدلات الأولية الحالية للولادات. وجرى تسجيل ما يربو على ٧٤٥ ١٩ امرأة متقبلة لتنظيم الأسرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبذلك ازداد مجموع عدد النساء المستفيدات من خدمات تنظيم الأسرة التابعة للوكالة إلى أكثر من ٣٩٣ ٨٢. وتحققت أعلى معدلات التغطية في مجال صحة الأسرة في قطاع غزة، بفضل تيسير إمكانيات الاستفادة من مرافق صحة الأم والطفل للاجئين. واستمر برنامج صحة الأسرة في التأكيد على الاستثمارات الفعالة من حيث الكلفة في الموارد البشرية بغية تحسين نوعية الرعاية. وواصلت الوكالة تنفيذ نظامها لمراقبة وفيات الأمهات بغية المساعدة على خفض ما يرجع منها إلى أسباب يمكن تلافيها. وتم إيجاد مؤشرات أداء وتطبيقها لقياس ما تحرزه الخدمات السابقة للولادة والخدمات النفاسية وخدمات تنظيم الأسرة من تقدم من حيث الشمول والنوعية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الوكالة بتوفير الرعاية عند الولادة من خلال ست وحدات للأمومة موجودة داخل أكبر مراكزها الصحية في قطاع غزة عن

طريق دعم التوليد في المستشفيات لحالات الحمل المعرضة للخطر في جميع المستوصفات. وبوجه عام، فإن ٩٧ في المائة من عمليات التوليد المبلَّغ عنها أشرف عليها موظفون مدربون، كما تم تحصين ٩٨ في المائة من الحوامل اللائي تقدم الأونروا الخدمات لهن ضد مرض التيتانوس. وكجزء من البحوث الرامية إلى تقييم مدى فعالية خدمات تنظيم الأسرة، أجرت الوكالة دراسات لتقييم الممارسات الحالية لمنع الحمل بين النساء في سن الإنجاب واستخدام مرافق الرعاية الصحية الأولية التابعة للوكالة. وفي الاجتماعات المعقودة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية برعاية منظمة الصحة العالمية وغيرها من منظمات الصحة، ما زالت خبرة الوكالة الميدانية في مجالي الصحة الإنجابية وصحة الأسرة تعد مصدرا رئيسيا من مصادر القوة في إيجاد استراتيجيات تدخُل مناسبة لتحسين المعايير في المنطقة كلها. وقدمت الوكالة خدمات استشارية لإدماج الصحة الإنجابية في خدمات الرعاية الصحية الأولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتشمل نواتج الخدمات الاستشارية، التي يمولها صندوق الأمم المتحدة وتنفذ بالتعاون مع شُعبة المعونة الإنسانية الطارئة بمقر منظمة الصحة العالمية، تدريب مجموعة أساسية من المدربين من وزارة الصحة، والوكالة والمنظمات غير الحكومية وإعداد دليل بشأن المشورة المتعلقة بالصحة الإنجابية.

٦٣ - الوقاية من الأمراض ومكافحتها - بذلت الأونروا جهودا خاصة لمواصلة ومتابعة تطوير برنامج فعال للوقاية من الأمراض ومكافحتها. وقد اشتملت الأنشطة على ما يلي: مكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، كشلل الأطفال والتيتانوس؛ والوقاية من الأمراض التي تُحمل بناقل، والوقاية من الأمراض المعدية التي أخذت في الظهور حديثا كفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ومكافحة الأمراض المعدية العائدة إلى الظهور، كالتدرن الرئوي؛ والوقاية من الأمراض غير المعدية المرتبطة بأسلوب الحياة، كالبول السكري ، وارتفاع ضغط الدم (انظر المرفق الأول، الجدول ٧). وتحقيقا لهذا الغرض، حافظت الوكالة على تغطية مثلى بالتحصين من الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، وشاركت في جولتين من الحملات الوطنية للتحصين بهدف القضاء على شلل الأطفال وقد نُفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، وذلك في سياق استراتيجية إقليمية لمنظمة الصحة العالمية تُنفذ بالتنسيق مع السلطات الصحية المحلية. وقد قامت الأونروا في الجولتين بتحصين ما مجموعه ١٠٢ ١١٥ من أطفال اللاجئين ممن هم دون سن الخامسة. كما اتخذت خطوات ترمي إلى تعزيز نظام مراقبتها للأمراض المعدية، بما فيها الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات. وتم التأكيد بشكل خاص على تعزيز تدابير مراقبة ومكافحة التدرن الرئوي، وتنسيق تلك التدابير مع التدابير التي تتخذها سلطات الصحة العامة في جميع أنحاء منطقة العمليات، وذلك بالاستناد إلى استراتيجية المعالجة القصيرة الأمد القائمة على الملاحظة المباشرة. وتم توفير رعاية خاصة، تشمل إدارة مرضى البول السكري وارتفاع ضغط الدم، عن طريق جميع المراكز الصحية التابعة للوكالة. واستفاد من تلك الرعاية ٢٦٧ ٨٨ مريضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وجرى تنقيح بروتوكولات المبادئ التوجيهية والتقنية وإدارة المعايير بما يتسق مع أحدث الاستراتيجيات والنهج لمنظمة الصحة العالمية. واستمر إيلاء اهتمام خاص للقيام في مرحلة مبكرة، باكتشاف وإدارة الاضطرابات الناشئة عن نقص المغذيات الدقيقة، ولا سيما فقر الدم الناجم عن نقص الحديد، الذي لا يزال واسع الانتشار بين الأطفال الذين لم يبلغوا سن الالتحاق بالمدارس والنساء اللائي في سن الإنجاب.

٦٤ - التثقيف الصحي - واصلت الأونروا تنفيذ طائفة واسعة من أنشطة التثقيف الصحي الرامية إلى التشجيع على الأخذ بأسلوب صحي في الحياة وزيادة الوعي العام داخل مجتمع اللاجئين. وأتيحت اجتماعات لإسداء المشورة كما أتيحت برامج سمعية بصرية على أساس مستمر لمرتادي المراكز الصحية. واستهدف تلاميذ المدارس من خلال أنشطة مخططة ينظمها مرشد صحي في كل مدرسة من مدارس الوكالة، كما نظمت من آن لآخر حملات للتثقيف الصحي المجتمعي، ولا سيما في المخيمات. وبالإضافة إلى ذلك، جرى الاحتفال بجميع الأيام الدولية المخصصة للصحة - مثل يوم الصحة العالمي واليوم العالمي للامتناع عن التدخين واليوم العالمي لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) - عن طريق تنظيم الأنشطة في منشآت الوكالة داخل المخيمات وخارجها على صعيد المجتمعات المحلية. وفي نفس الوقت جرى تطوير البرنامجين الصحيين التثقيفيين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للوقاية من تعاطي التبغ، واللذين تقررا في السنوات السابقة، إلى مادة للتعليم الذاتي. ونُفذا كأنشطة متعددة التخصصات تستهدف المراهقين وتلاميذ المدارس. وبالإضافة إلى ذلك بدأ العمل في تنفيذ مشاريع ''مخيمات صحية نموذجية'' في الأردن والضفة الغربية والجمهورية العربية السورية لحشد أكبر قدر ممكن من أعضاء المجتمع المحلي للدعوة لحفظ المياه والاضطلاع بحملات جماعية للنظافة وغير ذلك من تدابير حماية البيئة.

٦٥ - الرعاية الصحية الثانوية - قدمت الأونروا المساعدة في مجال الرعاية الصحية الثانوية للاجئين الفلسطينيين عن طريق رد جزء من التكاليف المترتبة على العلاج في المستشفيات الحكومية أو مستشفيات المنظمات غير الحكومية و/أو بناء على اتفاقات تعاقدية مع مستشفيات المنظمات غير الحكومية أو المستشفيات الخاصة. حسب ميدان العمليات. كذلك وفرت الوكالة الرعاية الصحية الثانوية بصورة مباشرة في مرفق واحد بالضفة الغربية، ومستشفى قلقيلية الذي يضم ٤٣ سريرا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد ٠٧٨ ٥٠ مريضا من مساعدة الأونروا، بالبقاء في المستشفيات لمدة ٣٩٦ ١٣٥ يوما . ولا يزال عجز التمويل يُعرض استدامة برنامج العلاج في المستشفيات للخطر، الأمر الذي جعل الإدارة الناجعة للموارد الشحيحة تحتل أعلى مراتب الأولوية. وهذا ما دعا إلى الإبقاء على ما تم العمل به في السنوات السابقة من معايير مشددة في إحالة المرضى ومعدل قياسي للمشاركة في دفع التكاليف تبلغ نسبته ٢٥ في المائة. ولم يتسن في لبنان الحفاظ على المستوى الراهن من خدمات العلاج في المستشفيات إلا عن طريق مساهمات خارجة عن الميزانية، وكذلك عن طريق تحويل أموال من برامج وميادين أخرى. وبالنظر إلى الضغط الشديد الذي يتعرض له برنامج العلاج في المستشفيات، اتخذت عدة تدابير لتحقيق مكاسب تتسم بفعالية التكاليف ساعدت في دعم الخدمات الأساسية من خلال نقل أسرة من المستشفيات الخاصة التي لا تسعى إلى تحقيق الربح والتي تديرها المنظمات غير الحكومية.

٦٦ - بناء القدرات - استمرت الوكالة في التأكيد على تنمية الموارد البشرية لأغراض الصحة عن طريق التدريب الأساسي وأثناء الخدمة وبعد التخرج من الجامعة باعتبارها عنصرا أساسيا في تحسين كفاءة البرامج ونوعية الرعاية. وتهدف مواصلة التدريب أثناء الخدمة إلى رفع مستوى مهارات الموظفين إلى ما يفي بمعايير محددة. وركز هذا التدريب على تنفيذ الاستراتيجيات الصحية، والبروتوكولات المعتادة للإدارة في مجال صحة الأسرة والمشورة المتعلقة بالصحة الإنجابية والوقاية من الأمراض ومكافحتها، والتقنيات المختبرية، ونُظم المعلومات الإدارية، والإدارة الإجمالية للنوعية. واستمر العمل في الجامعات المحلية على تشجيع التدريب فيما بعد الجامعي في مجال الصحة العامة.

واستمرت الوكالة في التماس جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على الخدمات الأساسية في حدود ما هو متاح من موارد بشرية ومالية شحيحة. وتحقيقا لهذا الغرض، تابعت الوكالة برنامجا لتكوين المهارات وبناء القدرات للاخصائيين الصحيين في جميع المستويات جرى إعداده وتنفيذه بالتعاون مع مركز التعاون التابع لمنظمة الصحة العالمية الموجود في مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أطلنطا. وللسنة الرابعة، شارك مدير برامج من الميادين الخمسة لعمليات الأونروا في حلقتي عمل للتدريب في مجالي علم الأوبئة والإدارة الجيدة نظمتا بالتعاون مع مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها. فقد ركز البرنامج على إعداد مشاريع البحوث في مجالات صحة الأم والأمراض غير المعدية وتحسينات النوعية صممتها أفرقة ميدانية، تعزيز المهارات الحاسوبية لأغراض التطبيقات المتصلة بعلم الأوبئة؛ ورفع مستوى المهارات الإدارية للموظفين؛ وإعداد مواد تدريبية مناسبة للموظفين العاملين على مستوى توفير الخدمات. والأهداف النهائية لذلك البرنامج الشامل هي تكوين فريق أساسي لمدربي المدربين الذين يمكنهم كفالة استمرار البرنامج ونقل المعارف والمهارات المكتسبة إلى الموظفين الآخرين وتقييم مدى ملاءمة وأهمية العناصر المختلفة التي يتألف برنامج الصحة منها؛ وإدخال تعديلات تؤدي إلى زيادة كفاءة نظام الوكالة للرعاية الصحية وفعاليته من حيث التكاليف. وقد تم تكميل هذه الأنشطة باستعراض شامل لنظام المعلومات الصحية الذي كان يسير بالتعاون مع مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها بهدف تحسين عمليات الرصد والتقييم والتدخل على أساس الاحتياجات والأولويات المحددة.

٦٧ - البنية الأساسية للصحية - كانت خدمات الرعاية الصحية الأولية للأونروا تقدم من خلال شبكة تتألف من ١٢٢ مرفقا تقع داخل مخيمات اللاجئين وخارجها. واستمرت الأونروا ، مستعينة بأموال خاصة مستمدة أساسا من الأموال المخصصة للمشاريع في استصلاح أو استبدال المرافق الصحية التي تدهورت إلى حد يتجاوز إمكان ترميمها بصورة اقتصادية بسبب الافتقار إلى الأموال اللازمة للصيانة الوقائية في السنوات السابقة. وسعت الوكالة إلى الحصول على مزيد من التبرعات لتغطية تكاليف استبدال عدة مرافق صحية تقع في أماكن غير مرضية واستصلاح سواها. وقد ساعد بناء مرافق الرعاية الصحية الأولية رفع مستواها وتجهيزها على تحسين معايير الخدمات وحركة المرضى، الأمر الذي كان له أثر ملحوظ على نوعية الرعاية، فأدى بذلك إلى التعويض جزئيا عن الآثار السلبية لنقص التمويل في إطار الميزانية العادية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الأعمال قد أنجزت أو قيد التنفيذ في مجال إحلال أو توسيع أو تجديد ١٢ من مرافق الرعاية الصحية الأولية في جميع ميادين عمليات الوكالة وذلك عن طريق تمويل المشاريع.

٦٨ - الصحة البيئية - استفاد نحو ١,٢ مليون لاجئ فلسطيني يشكّلون ٣٢ في المائة من مجموع السكان المسجلين في ٥٩ مخيما رسميا في الميادين الخمسة لعمليات الأونروا، من خدمات الصحة البيئية التي قدمتها بالتعاون مع البلديات المحلية. وقد شملت الخدمات التخلص من مخلفات الصرف الصحي، وتصريف فائض مياه الأمطار، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وجمع القمامة والتخلص منها، ومكافحة انتشار الحشرات والقوارض. وواصلت الوكالة القيام بدور نشط، وبخاصة في قطاع غزة، في تخطيط وتنفيذ مشاريع ضخمة لإنشاء شبكات للمجارير والصرف وتوفير المياه في المخيمات فضلا عن توسيع قدرتها في مجال جمع النفايات الصلبة والتخلص منها. وقامت الوكالة، بعد إنشاء برنامجها الخاص للصحة البيئية في غزة في عام ١٩٩٣، بإجراء دراسات جدوى مفصّلة للقطاعات الفرعية ونفذت مشاريع إنمائية بشأن المجارير، والتخلص من مياه الأمطار، وتصريف

النفايات الصلبة في المخيمات وخارجها. وفي لبنان، الذي أكملت فيه دراسات جدوى وتصاميم مفصلة لإصلاح وإقامة هياكل أساسية للمياه ومياه الفضلات في المخيمات، لم تستطع الوكالة أن تبدأ في البناء حتى تجدد اتفاق التمويل مع اللجنة الأوروبية. واستكملت المشاريع الرأسمالية بأنشطة لتحسين المخيمات بالاعتماد على الذات مثل تمهيد الطرق، وهي أنشطة أسهمت الوكالة فيها بالمواد الإنشائية وقدمت لها المجتمعات المحلية العمل التطوعي.

٦٩ - موارد الميزانية والموارد البشرية - حددت الميزانية المقترحة للبرنامج العادي لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بمبلغ ١٠٨ مليون دولار تمثل ما يقرب من ١٨,٦ في المائة من الميزانية التشغيلية الإجمالية للوكالة. بالإضافة إلى ٢٩,٣ مليون دولار مخصصة للمشاريع الإنمائية. وقد اقتضت العقبات التمويلية الإبقاء على متوسط الإنفاق على الصحة بالنسبة إلى اللاجئ الواحد، في حدود ١٣,٥٠ دولار في السنة، وهذا لا يمثل غير جزء بسيط فحسب من المستوى الحالي لنفقات مقدمي الرعاية الصحية الآخرين في منطقة عمليات الوكالة. وقد خصص أكبر جزء من ميزانية الصحة، وهو حوالي ٧٠ في المائة، لخدمات طبية تشمل خدمات العلاج والدعم، وصحة الأسرة، والأنشطة المتصلة بالوقاية من الأمراض ومكافحتها، والعناية بالأسنان، والخدمات المختبرية، والتأهيل البدني، والعلاج في المستشفيات. أما بقية الميزانية فقد خصصت لدعم خدمات المرافق الصحية الأساسية في المخيمات والتغذية التكميلية للفئات الضعيفة. وفي إطار ميزانية الخدمات الطبية، خصص الجزء الأكبر من الاعتمادات، وهو يمثل ما يقرب من ٧٦ في المائة للحفاظ على الرعاية الصحية الأولية، في حين أن نسبة الـ ٢٤ في المائة المتبقية خصصت لدعم الخدمات الأساسية في المستشفيات. غير أنه كانت هناك اختلافات ملحوظة في أنماط الإنفاق من ميدان إلى آخر ترجع إلى طبيعة الظروف المحلية، ومن بينها مدى تيسر أو صعوبة الاستفادة من الخدمات الصحية التابعة للوكالة و/أو التابعة للقطاع العام. وقد خصص ما يقرب من ٦٣ في المائة من الاعتمادات النقدية للبرنامج الصحي لسداد تكاليف ٥٠٠ ٣ موظف صحي محلي يعملون على نطاق الوكالة كلها لتنفيذ جميع الأنشطة البرنامجية الأساسية. وكان من نتيجة تجميد التوظيف أن أعداد الموظفين استمرت في الانخفاض دون الأعداد اللازمة للوفاء بالاحتياجات المتزايدة؛ وبذلك ظلت أعباء العمل في مرافق الرعاية الصحية الأولية للوكالة شديدة. وتوخيا للتخفيف من الآثار السلبية لأعباء العمل هذه على نوعية الرعاية، جرى إعداد بروتوكولات إدارية موحدة، وتدريب الموظفين حتى يفوا بمستويات محددة من الكفاءة، كما طبق نظام للتعيين في مستوصفات الرعاية الصحية للأم والطفل والرعاية الخاصة للأمراض غير المعدية والخدمات التخصصية للرعاية، والخدمات المختبرية، والخدمات المتصلة بطب الأسنان. وقد أدى هذا النهج إلى تحسين حركة المرضى بشكل ملحوظ، والإقلال من مدة انتظار المراجعين، وزيادة وقت الاتصال بين الموظفين والمراجعين.

٧٠ - إدارة البرنامج - ظل النهج الاستراتيجي للوكالة لتحسين إدارة برنامج الصحة يركز على تعزيز بناء القدرات المؤسسية من أجل تحسين الأداء وكفالة الاستفادة المثلى من الموارد البشرية والمالية الشحيحة وتحقيق زيادات تتسم بكفاءة التكاليف من خلال استخدام التكنولوجيا المناسبة لتقليل التكاليف المتكررة، وتعزيز البحوث التي تجرى في مجال الخدمات الصحية كوسيلة لتقييم ملاءمة العناصر البرنامجية الأساسية ووجاهتها وفعاليتها وكفاءتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الاضطلاع بالعديد من المشاريع البحثية لتقييم نوعية الرعاية على أساس مؤشرات قابلة للقياس وتقييم تكاليف وفوائد مختلف الخدمات. وتضمنت

هذه المبادرات البحثية دراسات لتقييم نوعية الرعاية الصحية للأمومة والطفولة وحجم عمل المختبرات، والأهداف الخاصة بالإنتاجية، والتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية المعالجة القصيرة الأمد القائمة على الملاحظة المباشرة لمعالجة التدرن الرئوي والممارسات الحالية لمنع الحمل في أوساط النساء اللاتي في سن الإنجاب. وقد استخدمت نتائج تلك الدراسات على نطاق واسع لإعادة توجيه استراتيجيات التدخل ووضع برامج تدريبية ملائمة لمعالجة احتياجات وأولويات محددة. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت تقنية التقييم السريع لتقييم بعض جوانب الحالة الصحية مثل انتشار حالات الحمل المعرَّض للخطورة أو لقياس مدى تغطية الخدمات، كبرنامج التحصين الموسع للوكالة، على سبيل المثال. وقامت الوكالة بتنقيح واستكمال مبادئها التوجيهية الفنية والإدارية لإعادة تحديد النهج الاستراتيجية واتساق الإجراءات بشأن مختلف عناصر برنامج الصحة وأصدرت طبعة جديدة من كتيب وصفاتها الدوائية.

٧١ - التعاون مع السلطات المضيفة - في إطار التزامها بأن تبني، في حدود الموارد المتاحة، نظاما مستداما للرعاية الصحية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، واصلت الوكالة التعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية في قطاع الصحة، وقدمت المساعدة لتعزيز البنية الأساسية للصحة. وشارك كبار موظفي الأونروا في جميع اللجان الفنية التابعة للسلطة الفلسطينية، المعنية بالجوانب العملية للسياسة الصحية، كما شاركوا في كل ما يتعلق بالصحة من اجتماعات ومؤتمرات ودراسات نظمتها السلطة الفلسطينية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، والمانحين. وقامت وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية بتزويد الأونروا بكل اللقاحات المطلوبة في البرنامج الموسع للتحصين كتبرعات عينية. وواصلت الوكالة أيضا تعاونها الوثيق مع وزارات الصحة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان بعدة طرق من بينها تبادل المعلومات، وتنسيق تدابير مكافحة الأمراض، والمشاركة في المؤتمرات الوطنية وحملات التحصين. ووفرت حكومتا الأردن والجمهورية العربية السورية الاحتياجات السنوية للوكالة من اللقاح المضاد لالتهاب الكبد من النوع باء.

٧٢ - التعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة - واصلت منظمة الصحة العالمية الإشراف الفني على برنامج الأونروا للرعاية الصحية عن طريق تزويد البرنامج بكبار الموظفين وتقديم الدعم التقني. وفي إطار ترتيبات قائمة من عهد طويل، زودت منظمة الصحة العالمية/ المكتب الإقليمي لشرق البحر المتوسط الأونروا بخدمات مدير الصحة في الوكالة على أساس الإعارة دون رد التكاليف، كما غطت تكاليف الوظائف المحلية الثلاث لرؤساء الشُعب في المقر، وزودت الوكالة بالكتابات التقنية والمنشورات العلمية. وشاركت الأونروا في الاجتماعات الدولية والأقاليمية التي عقدتها منظمة الصحة العالمية، واحتفلت بجميع الأيام الدولية للصحة. وقدمت اليونيسيف هبة عينية تتألف من احتياجات الوكالة من اللقاحات اللازمة ضد الأمراض الستة للأطفال التي يمكن الوقاية منها بفضل اللقاحات وهي: شلل الأطفال والإسهال والسعال الديكي والتيتانوس والحصبة والتدرن الرئوي في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليونيسيف دعما لبرنامج لمعالجة أطفال المدارس من الديدان في الأردن كما قدمت إليها معدات طبية.

جيم - الخدمات الغوثية والاجتماعية

٧٣ - الأهداف - يهدف برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون أشد الأضرار الاجتماعية الاقتصادية وتشجيع الاعتماد على الذات لدى الفئات

الضعيفة منهم، ولا سيما النساء والشباب والمعوقون بدنيا وعقليا. كذلك يتوخى البرنامج حفظ سجلات تاريخية بشأن اللاجئين واستكمالها من أجل تحديد أهلية الحصول على جميع خدمات الوكالة.

٧٤ - تسجيل اللاجئين - بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ لدى الأونروا ٣ ٨٧٤ ٧٣٨، مما يمثل زيادة بنسبة تقرب من ٣,٥ في المائة على عددهم البالغ ٣,٧ مليون المسجل في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (انظر المرفق الأول، الجدول ١). وعلى غرار الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فإن معدل الزيادة عكس معدل النمو الطبيعي للسكان، وبذلك فإن معظم الطلبات المتصلة باستكمال السجلات كانت تمثل ولادات وزيجات ووفيات جديدة. ومثلما حدث في السابق فقد سجلت أعلى نسبة من اللاجئين في الأردن حيث بلغت ٤٢,٣ في المائة من مجموع اللاجئين على نطاق الوكالة، يلي ذلك قطاع غزة، ٢٢ في المائة، والضفة الغربية، ١٥,٧ في المائة، والجمهورية العربية السورية ١٠,١ في المائة، ولبنان ٩,٩ في المائة. ومن بين المسجلين، كانت أعمار ٣٦,٥١ في المائة ١٥ سنة أو أقل، و ٥٣,٨٢ في المائة بين ١٦ و ٥٩ سنة، و ٩,٦٧ في المائة ٦٠ سنة أو أكثر. وشهدت الوكالة زيادة في عدد اللاجئين الذين يقومون بتحديث سجلات تسجيلهم في الوكالة، ولا سيما في الأردن والضفة الغربية. وكان حوالي ثلث مجموع اللاجئين المسجلين يعيشون في مخيمات اللاجئين البالغ عددها ٥٩ في منطقة العمليات؛ أما الباقون من الأغلبية المسجلة من اللاجئين فكانوا يقيمون في المدن والقرى (انظر المرفق الأول، الجدول ٢). وعلى الصعيد العملي قام كبار المديرين من الميادين والمقر باستكمال مجموعة من تعليمات التسجيل والأهلية وتزويد الموظفين بالميدان بمبادئ توجيهية أوضح لتنفيذ هذه الأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك واصل البرنامج توحيد جميع البيانات المتعلقة باللاجئين المسجلين في الملفات العائلية التي تشكل محفوظات تاريخية للاجئين المسجلين طيلة الـ ٥١ عاما التي عملت فيها الأونروا وذلك من خلال إدماج الشفرات السابقة في الملفات العائلية. وتشمل الشفرات السابقة سجلات أسرة لاجئة أصلا منذ عام ١٩٤٨ إلى جانب جميع الوثائق الأخرى المتصلة بالأسر النواة التي انحدرت عنها. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير تم إدماج ٥٠,٧ في المائة من البطاقات المفهرسة، التي استخدمت في التسجيل حتى تطبيق نظام التسجيل الميداني المحوسب في عام ١٩٩٦، في الملفات الـ ٨٠٦ ٣٣٨ المعنية.

٧٥ - نظام التسجيل الموحد - أحرز مزيد من التقدم لتحسين أداء نظام التسجيل الميداني، وذلك رهنا بإعادة تصميمه. وأنجزت وحدة نظام التسجيل الموحد تركيب نسخة جديدة لنظام التسجيل الميداني في جميع المكاتب بالميادين والمناطق وهيئات التدريب لجميع المستخدمين. وبالإضافة إلى ذلك جرى في جميع الميادين تركيب وحدة نظام جديدة لتوحيد بيانات الدراسات الاجتماعية الميدانية بشأن الأسر التي تعاني حالات مشقة شديدة، مما زالت معه الحاجة إلى جمع بيانات الدراسات الاجتماعية الميدانية وإرسالها شهريا إلى المقر في عمان لتوحيدها وإعادتها إلى المكاتب الميدانية. وأدخلت تحسينات على النسخة الجديدة لبيانات الدراسات الاجتماعية الميدانية وتم اختبارها تمهيدا لتركيبها في الميادين فيما بعد أثناء السنة الميلادية. وتم وضع قاعدة بيانات للمنظمات غير الحكومية، لدعم الربط الشبكي والجهود الخاصة بجمع الأموال ذات الصلة بدعم البرامج. كما أنجز التركيب النموذجي لقاعدة البيانات وتجريبها في لبنان. وسيجري توحيد المشروعين الرئيسيين، ''إعادة تصميم نظام تسجيل معلومات اللاجئين''، (ويضم نظام التسجيل الموحد ونظام التسجيل الميداني وبيانات الدراسات الاجتماعية الميدانية)، و ''مشروع أرشيف الملفات العائلية''

في مجهود واحد لجمع الأموال. ويقوم فريق خبراء من الدانمرك بمساعدة الوكالة على وضع اقتراح لمشروع الأرشيف الذي سيتضمن المسح الضوئي الإلكتروني لنحو ٢٥ مليون وثيقة مجمّعة ومخزّنة في ملفات خلال الـ ٥١ سنة الماضية، وتغطي هذه الوثائق بيانات تاريخية بشأن ٦٥٠ ٧٩٦ أسرة.

٧٦ - برنامج العسر الشديد - واصلت الأونروا مساعدة أسر اللاجئين التي لا يستطيع أفرادها الوفاء بحاجاتهم الأساسية من الغذاء والمأوى وغيرها من الضرورات. وكانت أهم وسائل المساعدة المقدمة إلى الأسر التي تعاني حالة عسر شديد هي المساعدة الغذائية، وإصلاح المأوى، والمساعدة النقدية الانتقائية وإعانات للعلاج في المستشفيات وإتاحة إمكانيات تفضيلية للالتحاق بمراكز التدريب التابعة للأونروا. وقد ازداد عدد اللاجئين في الأسر المعيشية المستوفية للشروط الصارمة للاستحقاق - أي خلوها من ذكر بالغ لائق طبيا لكسب دخل وغياب وسيلة أخرى معروفة للإعالة المالية فوق حد معين - بنسبة ٤,٧ في المائة، وذلك من ١٥٠ ٢٠٧ في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ٣٨٨ ٢١٧ في حزيران/يونيه ٢٠٠١ (انظر المرفق الأول، الجدول ٣). وارتفعت النسبة المئوية لحالات العسر الشديد ضمن مجموع اللاجئين المسجلين ارتفاعا طفيفا، وذلك من ٥,٥٤ في المائة إلى ٥,٦١ في المائة. وظلت النسبة المئوية للاجئين المسجلين في البرنامج هي الأعلى في لبنان ١١,٨ في المائة، وقطاع غزة ٨,٦ في المائة، والأدنى في الأردن ٢,٥٨ في المائة. وفي ضوء توصيات الفريق العامل الداخلي الذي شُكل أثناء فترة الإبلاغ السابقة لاستعراض وتحسين معايير استيفاء الشروط الخاصة ببرنامج العسر الشديد؛ صدرت تعليمات منقحة لخدمات الإغاثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وتضمن التنقيح إدخال تحسينات عديدة على معايير وإجراءات إدارة البرنامج. ونتيجة لذلك نظمت دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من موظفي خدمات الإغاثة في ميادين العمليات الخمسة. وترمي الدورات التدريبية إلى إبراز التعديلات والتغييرات الرئيسية في RSI No. 1/2000 فضلا عن تحديد دور الأخصائيين الاجتماعيين وموظفي الخدمات الاجتماعية وإغاثة المناطق في الإدارة الشاملة لبرنامج حالات العسر الشديد.

٧٧ - المساعدة الغذائية - يحق لكل مستفيد من برنامج العسر الشديد أن يتلقى خمس سلع غذائية أساسية كل ربع سنة (الدقيق والأرز والسكر والحليب والزيت) وإعانة نقدية تعادل ٤٠ دولارا للشخص الواحد في السنة. وفي لبنان تلقى من هم في حالة عسر جديد العدس إضافة لمجموعة الدعم النقدي/السلعي واستلزمت التأخيرات في تلقي المساعدة النقدية وبعض السلع الغذائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إجراء تعديلات في الجدول الزمني للدعم الغذائي وسببت انقطاعا في المساعدة التي تقدم إلى اللاجئين. وعلاوة على ذلك فإن الخسائر الناجمة عن انخفاض سعر صرف اليورو أسفرت عن انخفاض المساعدة النقدية التي تعادل ٤٠ دولارا إلى ٣٨ دولارا لكل لاجئ. وكانت المساعدة الغذائية التي قدمتها الأونروا إلى ٤٩٩ ٥٥ أسرة تعاني من العسر الشديد بمثابة شبكة أمان ذات أهمية حاسمة للفقراء في المناطق التي تسود فيها معدلات عالية للبطالة ومعدلات وطنية عالية للفقر وانعدام الاستقرار السياسي.

٧٨ - المساعدة النقدية الانتقائية - استؤنف في عام ٢٠٠١ الاعتماد الضئيل البالغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار من المساعدة النقدية الانتقائية، التي كان قد تم تجميدها في آب/أغسطس ١٩٩٧، بصورة جزئية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين تم تقديم منح صغيرة قدرها ١٣٨,٥٠ دولارا على أساس كل حالة على حدة إلى الأسر التي تعاني من العسر الشديد وتواجه حالات طوارئ مثل فقدان السلع أو

الدخل بسبب الحرائق أو الفيضانات أو وفاة أو عجز رب الأسرة أو كسبة الدخل الأساسيين. وتفيد التقديرات أن حوالي ١٠٠ ١١ أسرة تعاني من العسر الشديد مما يمثل ٢٠ في المائة من المجموع على نطاق الوكالة، في حاجة إلى المساعدة النقدية الانتقائية. أما الاعتماد الضئيل البالغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار لهذا الغرض فلا يتيح للوكالة الاستجابة سوى للأزمات الحادة في مجتمع اللاجئين. وجرى أثناء الفترة المشمولة بالتقرير مساعدة ٦٠٩ ٣ أسرة.

٧٩ - إصلاح المأوى - أصلحت الأونروا بأموال مخصصة للمشاريع ما مجموعه ٣٥٨ مأوى من مآوى الأسر التي تعاني من العسر الشديد أثناء الفترة المشمولة بالتقرير وبتكلفة تقديرية بمبلغ ١٠١ ١٤٢ ٢ دولار مقابل ٢١٧ مآوى في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد جرى استصلاح المآوى إما على أساس العون الذاتي، بحيث أن الوكالة تقديم المساعدة المالية والتقنية في حين أن الأسر المستفيدة تتولى توفير العمل الطوعي، أو عن طريق صغار المقاولين المقيمين في المخيمات بهدف توليد فرص عمل داخل المجتمع المحلي للاجئين. وظلت الموارد المتاحة قاصرة إلى حد بعيد عن تلبية الاحتياجات المعروفة. والمقدر أن ٨٥٧ ١٣ أسرة تعاني من العسر الشديد تشكل ٢٥ في المائة من المجموع على نطاق الوكالة وتضم ٣٤٧ ٥٤ شخصا لا تزال تعيش في مساكن تفتقر إلى الحد الأدنى من المعايير المقبولة لسلامة الأبنية، والشروط الصحية، والتهوية، والمساحة الملائمة بالنسبة إلى حجم الأسرة. وكانت هناك حاجة تقدر بحوالي ٧٥٠ ١١٩ ١٢ دولار لإصلاح أو تعمير ٥٠٩ ٢ مآوى التي تم تحديدها بالفعل على أنها تحتاج إلى تدخل عاجل.

٨٠ - برنامج تخفيف حدة الفقر - واصل هذا البرنامج تركيزه على التصدي للفقر على الصعيد الجزئي وتشجيع قدرات توليد الدخل لدى اللاجئين الفقراء من خلال التدريب على اكتساب المهارات والتلمذة الصناعية، ودورات زيادة الوعي في المراكز المجتمعية بشأن أسباب الفقر، والتدريب تحت شعار ''أقم مشروعك بنفسك'' و/أو توفير الائتمانات. وفي حين أن توفير الائتمانات يفيد في أغلب الأحوال أفراد الأسر التي تعاني من العسر الشديد، فقد تضمن أيضا تقديم القروض إلى أفراد آخرين وجماعات أخرى (من خلال الخطط القائمة لمنح القروض المضمونة جماعيا). وتراوحت معظم القروض ما بين ٥٠٠ دولار و ٠٠٠ ١٠ دولار. وأعيد تشكيل بعض جوانب برنامج الإقراض في مجالات معينة (لبنان) بينما تم تشكيل مجلس استشاري (الجمهورية العربية السورية) في مجالات أخرى لوضع مبادئ توجيهية وسياسات جديدة تنظم برنامج الإقراض. وينبغي أن تؤدي إعادة التشكيل هذه إلى إحراز مزيد من التقدم في القدرة على الاعتماد الذاتي على تنفيذ عمليات الائتمانات وتحقيق المزيد من الكفاءة. وتم أثناء فترة الإبلاغ شطب ١٣٦ عائلة من سجلات الوكالة لبرامج العسر الشديد نتيجة لنجاح إنشاء المشاريع الصغيرة، واستفاد ٣٢٥ شخصا جديدا من نهج الخطط القائمة لمنح القروض المضمونة جماعيا أثناء فترة الإبلاغ كما استفاد ٣٢٧ ١ شخصا من فرص التلمذة الصناعية والتدريب على المهارات القابلة للتسويق والمشاركة النشطة في وحدات الإنتاج بالمخيمات. وبلغ مجموع المستفيدين من برنامج الحد من الفقر ٩٨٦ ١ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وازداد ازديادا كبيرا عدد المستفيدين غير المباشرين، بما في ذلك أسر الحاصلين على القروض المستفيدين من المنظمات المجتمعية التي قدمت لها القروض.

٨١ - برامج التنمية الاجتماعية - زاد عدد المنظمات المجتمعية أو المراكز التي ترعاها الوكالة داخل المخيمات من ١٣١ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣٤ في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وهي تضم ما مجموعه ٧١ مركزا للبرامج النسائية، و ٢٧ مركزا لأنشطة الشباب، و ٣٦ مركزا للتأهيل المجتمعي

لذوي العاهات البدنية والعقلية. وتواصل المنظمات المجتمعية القيام بدور هام في مجتمعات اللاجئين التي تخدمها. وقد قدمت المنظمات المجتمعية، التي يقوم بإدارتها إلى حد كبير المجتمع المحلي مع عدد كبير من المناصرين المتطوعين في إدارتها وتنفيذ برامجها، مجموعة متنوعة من أنشطة التنمية الاجتماعية للاجئين. وجرى توسيع نطاق التدريب وفرص الإقراض للاجئين بغية الاعتماد على الذات من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وجرى تنظيم حملات زيادة الوعي بشأن الموضوعات ذات الصلة بالمجتمعات المحلية بما فيها حق العودة للاجئين وجُناح الأحداث وإعادة تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة وحماية البيئة والمشاركة وتنمية القواعد الجماهيرية والأنشطة الترفيهية. وزودت مراكز البرامج النسائية والنساء والمعوقين بسبل التدريب على اكتساب المهارات كما قدمت المساعدة الفنية للمشاريع المدرة للدخل التي يملكها اللاجئون و/أو يديرونها، إضافة إلى حملات زيادة الوعي بشأن المسائل الاجتماعية مثل الزواج المبكر وإدمان المخدرات والتدخين والعنف المترلي. وجرى أيضا تقديم خدمات دعم للنساء في مجالات مثل الاستشارات والمشورة القانونية ورياض الأطفال. وبُذلت جهود خاصة أثناء الفترة لتوسيع العناية بالأطفال من خلال زيادة عدد رياض الأطفال في مجتمعات اللاجئين المحلية لتلبية احتياجات العناية بالأطفال بالنسبة لعدد كبير من النساء اللاتي لن يستطعن بدونها المشاركة كاملا في أنشطة ودورات مراكز البرامج النسائية. وجرى أيضا تنظيم أنشطة ترفيهية وثقافية في مراكز البرامج النسائية. ونظمت مجموعات الشباب طائفة واسعة النطاق من الأنشطة الثقافية والترفيهية والخدمية في المجتمعات المحلية مثل إصلاح طرق المخيمات وخدمات المكتبات العامة والمناسبات الرياضية وعرض الأفلام والمسرحيات والمحاضرات حول مجموعة واسعة النطاق من المسائل المجتمعية. وبالإضافة إلى ذلك نشطت مجموعات الشباب في مجال حل الخلافات ضمن المجتمعات المحلية و/أو أفراد الأسر أثناء فترة الإبلاغ. وقدمت الدعم أيضا للأسر الثكلى نتيجة للانتفاضة. وزادت مراكز التأهيل المجتمعي من اعتمادها نهج التأهيل المجتمعي بالنسبة للمسائل الخاصة بالإعاقة. ويتخلى هذا النهج عن التقديم المباشر للخدمات مفضلا زيادة مشاركة الأسر والمجتمعات المحلية في توفير المساعدات والدعم للذين يعانون من عاهات بدنية وعقلية. وفي إطار هذا النهج كُفلت سبل التوعية المترلية وتدريب الأسر ووحدات التأهيل المجتمعي، وزيادة الوعي، والمبادرات الخاصة بشن الحملات فضلا عن الأنشطة المشتركة بين المعوقين والقادرين بدنيا حيث شكلت جميعها خبراء من خدمات الدعم المقدمة. واستخدم ٢٥ مركزا من بين ٣٦ مركزا من مراكز التأهيل المجتمعي نهج التأهيل المجتمعي أثناء فترة الإبلاغ. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم أثناء السنوات المقبلة عندما يزداد إدراك الموظفين لهذا النهج وعند بدء المشروعات النموذجية الجديدة وتكييفها. وواصلت مراكز التأهيل المجتمعي، أثناء فترة الإبلاغ، إنشاء وحدات التشخيص والإحالة إلى المؤسسات المتخصصة وصيانة أجهزة الأطراف الصناعية وتنظيم صفوف دراسية للأطفال المعوقين. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، قامت المنظمات المجتمعية بتعديل وتطوير أنشطتها الخاصة لتلبية الاحتياجات العاجلة الناجمة عن النزاع الناشب في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة للاجئين. وبالإضافة إلى المساعدة العينية شملت أنشطة المنظمات المجتمعية دورات للإسعافات الأولية، وحلقات العمل العلاجية للأطفال المصدومين نفسيا، والدروس الإضافية للتلاميذ، والمساعدة الخاصة للمعوقين، ودعم ضحايا الانتفاضة وأسرهم. ويدل مجموع عدد المستفيدين (٠٦٠ ٧٠) من برامج المنظمات المجتمعين في العام الماضي على أن المراكز المجتمعية ما زالت تضطلع بدور هام في حياة اللاجئين. وتعد المنظمات المجتمعية، في بعض المواقع، الهيئة

الوحيدة في المخيمات التي توفر خدمات وأنشطة لمجموعات مستهدفة من اللاجئين.

٨٢ - التقدم المحرز نحو تحقيق الدعم الذاتي - واصل برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية تشجيع المشاركة والاعتماد على الذات وبناء الشبكات التنظيمية وتوليد الدخل ومهارات تطوير المشاريع ووفقا للأهداف المقررة في السابق واصلت الوكالة التزامها بتعزيز القدرات التنظيمية للمنظمات المجتمعية لتمكينها من إدارة ودعم برامجها بصورة مستقلة، ولبلوغ تلك الغاية، يواصل موظفو الخدمات الغوثية والاجتماعية تقديم قدر كبير من الدعم للمنظمات المجتمعية ولجانها الإدارية المحلية طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وتضمن الدعم تقديم المساعدة التقنية لتخطيط البرامج وتنفيذها وتقييمها؛ والتدريب الإداري للجان الأعضاء والربط الشبكي لتجميع الأموال و/أو إقامة الشراكات مع المصادر الخارجية (مثل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية)؛ وتقديم إعانات جزئية لتغطية التكاليف الجارية للمراكز ريثما يتم تحقيق الاستقلال المالي. واستمرت في المنظمات المجتمعية عملية تطوير وتوسيع الدورات والخدمات المقدمة للتدريب في مجال المهارات المدرة للإيراد كما تم تشجيع ودعم إقامة مشاريع قابلة للاستمرار لتوليد الدخل. ونتيجة لذلك جمعت المنظمات المجتمعية على مبالغ كبيرة من الإيرادات لاستخدامها في الأنشطة المجتمعية وبالتالي فقد نجحت في تحقيق استقلال مالي متزايد عن الأونروا. وبلغت الإيرادات التقديرية التي جمعت عن طريق تبرعات من خارج الصندوق العام أثناء فترة الإبلاغ ٦٤٨ ٥٦٢ دولارا، ويمكن الآن القول بأن ٧ في المائة من جميع المنظمات المجتمعية قد حققت استدامة مالية. وفي ضوء الظروف الاقتصادية الصعبة في معظم المخيمات والبلدان المضيفة، لا تزال معظم المنظمات المجتمعية تعتمد على خليط من مساعدات الأونروا، وتمويل المشاريع والإيرادات المتأتية من الرسوم أو وحدات الإنتاج لتغطية مصروفات تشغيلها السنوية. وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات المجتمعية في الضفة الغربية وقطاع غزة تعرضت لهزات مالية كبيرة نتيجة الانتفاضة. فمثلا، لم يعد باستطاعة العملاء تسديد رسوم الخدمات أو تقاسم التكاليف كما كان يحدث في الماضي نظرا لانخفاض الدخل. ولقد نجم عن ذلك تأثير سلبي على قدرة المنظمات المجتمعية في تغطية تكاليف تشغيلها. ومع ذلك واصلت المنظمات المذكورة إحراز تقدم كبير في العمل على تحقيق الإدارة الذاتية. وعند اختتام فترة الإبلاغ، حققت حوالي ٥٩ في المائة من جميع المنظمات المجتمعية قدرات الإدارة الذاتية الكاملة، وتمكن أكثر من نصف المنظمات المجتمعية بالأردن، و ٦ مراكز من بين ١٠ مراكز للبرامج النسائية في لبنان، وجميع مراكز التأهيل المجتمعي السبعة ومراكز أنشطة الشباب الثمانية في غزة، و ٤٤ منظمة من بين المنظمات المجتمعية الـ ٤٦ بالضفة الغربية، من العمل دون دعم إداري من الأونروا. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، سجلت ٦١ في المائة من المنظمات المجتمعية نفسها لدى السلطة الفلسطينية بوصفها هيئات قانونية مستقلة، ويرجع الفضل في ذلك إلى ازدياد قدراتها على الإدارة الذاتية والتواصل الشبكي لتعزيز هذا الاتجاه، تم تنفيذ مذكرة تفاهم تنظم علاقة الأونروا بالمنظمات المجتمعية العاملة في مبان تملكها الأونروا. واستمر تطبيق الإجراءات الخاصة بإنشاء وظيفة لأخصائيي التنمية الاجتماعيين في عام ٢٠٠١، وذلك وفقا للخطة الخمسية لبرنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية من أجل تحقيق استدامة برامج الخدمات الاجتماعية وإدارتها بواسطة المجتمع المحلي. وتم إنجاز ٩٣,٥ في المائة تقريبا من عملية التحويل وأنشأت ٤٣ وظيفة لأخصائيي التنمية الاجتماعية على صعيد الوكالة بأسرها من خلال الوفورات المحققة بفضل إلغاء وظيفة معلمات الخياطة ووظيفة مشرفة الأنشطة النسائية

٨٣ - ميزانية البرنامج وإدارته - تبلغ الميزانية العادية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ لبرنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية ٦٢,٤ مليون دولار، أي ما يشكل ١٠ في المائة من الميزانية الإجمالية للوكالة. ووصلت النفقات الفعلية لعام ٢٠٠٠ إلى ٢٨ مليون دولار مقابل ٣١,١ مليون دولار لميزانية عام ٢٠٠٠. وجرى تكليف ٥٩٤ موظفا لتسيير أنشطة البرنامج. ولقد خصصت أكبر حصة من الميزانية، أي (٨٢ في المائة) لمساعدة أكثر قطاعات اللاجئين فقرا، وهي الأسر التي تعاني العسر الشديد. ويقوم بإدارة هذه المساعدة ٢٣٧ أخصائيا اجتماعيا، يشكلون النسبة المئوية الأعلى الوحيدة من موظفي إدارة الخدمات الغوثية والاجتماعية. وكان متوسط عبء التعامل مع الحالات الإفرادية للأخصائيين الاجتماعين، وهو حوالي ٣١٦ حالة في اليوم الواحد، أكبر من المتوسط الموصى به وهو ٢٥٠ حالة في اليوم الواحد. وجرى تنظيم ثلاث حلقات عمل تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين وللموظفين الرئيسيين بالخدمات الغوثية والاجتماعية في جميع الميادين وذلك استجابة لتحليل أحوال الأخصائيين الاجتماعيين وتقييم الاحتياجات التدريبية الذي أجراه البرنامج. وغطت حلقات العمل التدريبية هذه موضوعات مثل مهارات الاستشارة الأولية والتنمية المجتمعية المستدامة وبناء القدرات، بينما ترمي أيضا إلى إنشاء مجموعة أساسية من المدربين الذين سيضطلعون بمسؤوليات أكبر عن التدريب في الميدان. وتدل هذه الأنشطة على تنشيط الدور التدريبي لشعبة الخدمات الاجتماعية، الذي كان خامدا لأكثر من ثلاث سنوات بسبب الافتقار إلى الموظفين.

٨٤ - التعاون مع السلطات المضيفة والمنظمات غير الحكومية - استمرت العلاقات الوثيقة بين برامج الأونروا والوزارات والإدارات المعنية لدى السلطات المضيفة والقطاع غير الحكومي ووكالات الأمم المتحدة. وانصب التعاون على تعزيز الأنشطة الترفيهية مثل المعسكرات الصيفية والشتوية للمعوقين وللأطفال الأصحاء، وفرص التدريب قصير الأجل للموظفين و/أو المتطوعين من اللجان الإدارية بالمنظمات المجتمعية، والمشاركة في الاتحادات المنشأة حديثا أو شبكات المنظمات غير الحكومية لتعزيز التنسيق بين الأعضاء، وتشجيع الحوار العام بشأن المسائل المجتمعية الرئيسية وتجنب الازدواجية غير اللازمة بين الجهود، عن طريق التعاون مع محافل من قبيل منتدى المنظمات غير الحكومية المعني بالإعاقة في لبنان، والأنشطة المشتركة للمشاريع الطويلة الأجل مثل مشروع توجيه الوالدين في الأردن الذي تشترك فيه الأونروا واليونيسيف ووزارتا الشباب والتعليم. واستمر التعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية ومع منظمات غير حكومية محلية ودولية أخرى في الضفة الغربية وغزة. وأنشأت شراكات مع الهيئات ذات الصلة لدى السلطة الفلسطينية أثناء تنفيذ تدابير نداء الطوارئ من أجل زيادة الفعالية في تقديم الإغاثة. والاستشارات قائمة حاليا على سبيل المثال مع وزارة الإسكان لتقصي احتمال قيام السلطة الفلسطينية بمنح أراض يمكن للأونروا أن تبني عليها مآوى للأسر التي فقدت مساكنها في غزة بسبب القصف أو أعمال العنف الأخرى ذات الصلة بالانتفاضة. وتتعاون الأونروا تعاونا تاما مع السلطات السورية لتحقيق مشروع نيرب المقترح للتأهيل، الذي يتضمن إعادة بناء ثكنات متهدمة تعود إلى الحرب العالمية الثانية في مخيم نيرب.

دال - برنامج تمويل القروض الصغرى والمشاريع الصغرى

٨٥ - الأهداف - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير قامت الوكالة رسميا بتغيير اسم برنامجها لتوليد الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة ليصبح برنامج تمويل القروض الصغرى والمشروعات الصغرى. وقد تم ذلك للتمييز الواضح بين خدمات القروض الصغرى التجارية والمعتمدة على ذاتها والموجهة إلى الأسواق التي يتم تنفيذها عن طريقها ومختلف

أنشطة توليد الدخل التي تتم عن طريق برامج الخدمات الغوثية والاجتماعية. وواصل البرنامج المذكور توجيه عملياته ونُظم إدارته وتمويله نحو أفضل سبل مجالات القروض الصغرى الناشئة حديثا وتنفيذ مهامه عن طريق دعم تنمية قطاع الأعمال الصغيرة والمشروعات الصغرى ضمن مجتمعات اللاجئين عن طريق توفير رأس المال العامل وقروض استثمار رأس المال. وعززت هذه المنتجات أنشطة الأعمال التجارية وخلقت وظائف وولدت دخلا للمشاركين وساعدت في تخفيف حدة الفقر وشجعت مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدم البرنامج ٠٨٣ ١٠ قرضا قيمتها ٩,٩٢ ملايين دولار للمشاريع المملوكة للفلسطينيين. وحصلت النساء صاحبات الأعمال على ٣٧,٤٣ في المائة من تلك القروض. ومنذ بداية البرنامج، جرى منح ما مجموعه ٦٩٥ ٤٢ قرضا قيمتها ٥٤,٣٦ مليون دولار في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٨٦ - الإصلاح المؤسسي - في إطار عمليتها للإصلاح المؤسسي أنشأت الوكالة، مجلسا استشاريا لبرنامج تمويل القروض الصغرى والمشروعات الصغرى من أجل تزويد المفوض العام بالسياسات والتوصيات التوجيهية. وعقد هذا المجلس، الذي يتألف من أربعة من مديري الوكالة، وثلاثة من كبار مديري البرنامج، وخبير دولي لتمويل القروض الصغرى وخبير محلي في علوم الاقتصاد، أول اجتماعاته لفترة السنتين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وجرى فصل حسابات برنامج تمويل القروض الصغرى والمشروعات الصغرى عن حسابات الأونروا العامة بحيث تخضع سنويا لمراجعة حسابية خارجية.

٨٧ - تأثير تدابير الإغلاق وغيرها من التدابير التقييدية - صادفت عمليات الاقتراض التي يقوم بها برنامج تمويل القروض الصغرى والمشروعات الصغرى عقبات كأداء نتيجة العواقب الاقتصادية الوخيمة الناجمة عن تدابير الإغلاق وغيرها من تدابير تقييد حركة العمال والسلع والتدابير التي فرضتها السلطات الإسرائيلية. وقدر مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة أن الخسائر الداخلية في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، في فرص توليد الدخل وصلت إلى ٩٠٧,٣ مليون دولار وازداد المعدل الرئيسي للبطالة إلى ٣٨ في المائة. وأشارت تقديرات البنك الدولي إلى أن معدلات الفقر قد ازدادت ازديادا كبيرا من ٢١ في المائة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى حوالي ٣٢ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٠ وسترتفع إلى حوالي ٤٤ في المائة مع نهاية عام ٢٠٠١. وتهدد مسألة استمرار الصراع بما في ذلك تدابير الإغلاق وغيرها من التدابير التقييدية إلى تهديد الاكتفاء الذاتي للبرنامج في البيئة التجارية الآخذة في التدهور وقد تدفع البرنامج إلى استخدام رأسماله الأساسي للبقاء خلال الأزمة. ولا يمكن بعد الآن مواصلة النمو الشهري المطرد في الإقراض أثناء الفترة من تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. كما انخفض منح القروض من ٣٠٤ ١ قروض قيمتها ١.٤٦ مليون دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٨٣١ قرضا فقط قيمتها ٠٠٠ ٦٧٠ دولار في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وانخفض أثناء هذه الفترة متوسط السداد الشهري في الموعد المقرر من ٦٩,٤٣ في المائة إلى ٢٠ في المائة فقط.

ميدان غزة

٨٨ - الاتجاه العام - أدت أنشطة برنامج الوكالة لتمويل القروض الصغرى المركزة في قطاع غزة إلى أن أصبح الوسيط المالي الأكبر للأعمال التجارية الصغيرة ولقطاع المشروعات الصغرى. ويشير هذا المستوى المرتفع لاختراق الأسواق إلى الإمكانات المرتفعة للبرنامج بمستوياته الحالية للإقراض. وسيعتمد النمو والتنمية في المستقبل على إيجاد قروض إضافية. وفي عام ٢٠٠٠، موَّل البرنامج تكاليفه العامة وتكاليف الاستثمار التي بلغت ١,٢٥ مليون دولار

من إيرادات البرنامج التي بلغت ١,٧٧ مليون دولار. ورغم توقف المصارف ومؤسسات الإقراض الأخرى عن تقديم القروض في غمار المواجهات الحالية، فقد واصل البرنامج المذكور تقديم القروض للعملاء رغم المخاطرة الكبيرة المتمثلة في مساعدتهم على البقاء أثناء الأزمة. وقدمت ائتمانات لهذه المشروعات عن طريق آليات رهن وضمان بسيطة، بما فيها الإقراض على أساس دراسات الجدوى، والطرائق الفردية والجماعية وتلك القائمة على ضمان الشيكات. ولقد انخفض عدد القروض الممنوحة من ٨ ١٣٥ بلغت قيمتها ١٠,٢٠ مليون دولار أثناء فترة الإبلاغ السابقة، إلى ٧ ١٧٠ قيمتها ٦,٧٩ مليون دور أثناء فترة الإبلاغ الحالية.

٨٩ - برنامج القروض للمشاريع الصغرى - تألف برنامج تمويل القروض الصغرى والمشاريع الصغرى في غزة من أربعة برامج فرعية وقدمت ثلاثة منها القروض إلى مختلف الجماعات المستهدفة وهيأ الرابع خدمات تدريبية في قطاع الأعمال التجارية. وقد استهدف البرنامج الفرعي لتقديم الائتمانات المشاريع الصغرى وهو أكبر هذه البرامج الفرعية الأربعة، تقديم قروض رأس المال المتداول على أساس فردي إلى المشاريع الصغرى التي تشمل الأعمال التجارية المنظمة وغير المنظمة التي تستخدم معظم قوة العمل في غزة. ومُنحت القروض على أساس منهجية إقراض متدرجة يمكن بموجبها للعميل، بعد قرض أولي بمبلغ لا يقل عن ١ ٠٠٠ دولار، أن يزيد قيمة قرضه التالي إلى ضعف القرض السابق، شريطة عدم التأخر في سداد القرض السابق. وقدم البرنامج، أثناء فترة الإبلاغ، ٣ ٥٢٨ قرضا قيمتها ٣,٧٢ مليون دولار. ثم انخفض معدل السداد السنوي للسنة المالية الماضية إلى ٨٩ في المائة نتيجة المواجهات والقيود المفروضة على الحركة. ومنح البرنامج، منذ بدايته في عام ١٩٩٦، ١٦ ٩٧١ قرضا قيمتها ١٨,٢٦ مليون دولار لأصحاب مشاريع يصل عددهم إلى ٧ ٢١١.

٩٠ - البرنامج الفرعي للقروض المضمونة جماعيا - قام برنامج الأونروا الفرعي للقروض المضمونة جماعيا أيضا بتوفير قروض رأس المال المتداول التي استهدفت النساء من صاحبات المشاريع الصغرى وقُدمت هذه القروض إلى النساء بدون رهن مقابل. وتقوم منهجية ضمان جماعية بضمان القرض، وتضمن النساء المنظمات في مجموعات من المناطق المحلية أو الأسواق كل واحدة منهن القروض الممنوحة للأخرى ولا تتاح لعضوات المجموعة الحصول على قروض جديدة إلا إذا أوفت كل عضو منهن بسداد المستحقات في حينها. وظل هذا البرنامج الفرعي واحدا من أنجح البرامج بالنسبة للنساء في الشرق الأوسط كما ظل أداء السداد فيه هو الأعلى من بين البرامج الأخرى التي تديرها الوكالة. ورغم التأثير الاقتصادي الناجم عن المواجهات والقيود المفروضة على الحركة فقد كان معدل السداد السنوي للبرنامج الفرعي في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٩٢,٥ في المائة. وهو مكتف بذاته، ويغطي استثماراته وتكاليفه العامة من الـ ٨٨٩ ٣ قرضا التي تبلغ قيمتها ٢,٩٨ مليون دولار والتي كان قد قدمها. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠١، كان قد قدم ما مجموعه ٥٩٩ ١٧ قرضا قيمتها ١٢,٥٤ مليون دولار.

٩١ - البرنامج الفرعي لمشاريع الأعمال الصغيرة - قدم البرنامج الفرعي لمشاريع الأعمال الصغيرة قروضا أكبر تتراوح من ٠٠٠ ٣ دولار إلى ٠٠٠ ٧٠ دولار للاستثمار الرأسمالي ولرأس المال المتداول، للأعمال التجارية في مجال الصناعة التحويلية والخدمات. واتسمت قروض مشاريع الأعمال الصغيرة بآجال سداد أطول من قروض المشروعات الصغرى وهي تنطوي على مستوى مخاطرة أكبر، وخاصة في إطار الظروف الاقتصادية السيئة السائدة. ولتقليل هذه المخاطر، عمد البرنامج الفرعي لمشاريع الأعمال الصغيرة إلى تخفيض إقراضه خلال معظم فترة الإبلاغ وركزت جهود

الموظفين على متابعة الذين لم يتمكنوا من التسديد في الموعد المحدد. وتعتمد معظم الأعمال التجارية في البرنامج الفرعي لمشاريع الأعمال الصغيرة اعتمادا كبيرا على الأسواق الإقليمية والدولية من حيث الإمدادات والمبيعات ولقد تأثرت تأثرا شديدا من جراء القيود المفروضة على الحركة. وشملت العواقب انخفاض الناتج نظرا لانخفاض الطلب وتسريح الموظفين بل وإغلاق المشاريع ذاتها. وقدم البرنامج الفرعي، أثناء فترة الإبلاغ، ٥١ قرضا قيمتها ٥٥٠ ٨٦١ دولار. ومنح البرنامج منذ بدايته في عام ١٩٩١ ما يصل إلى ٨٦٨ قرضا قيمتها ١٣,٤٤ مليون دولار.

٩٢ - البرنامج التدريبي الفرعي لأغراض المشاريع الصغيرة والصغرى - قدم هذا البرنامج الدعم للتدريب في مجال الأعمال التجارية وتنمية الأعمال الحرة. وأثناء عام ٢٠٠٠، جرى دعم البرنامج الفرعي بواسطة برامج الإقراض نظرا لعدم وجود تمويل من الجهات المانحة. ومع ذلك، أمكن إنقاذ البرنامج، في بداية عام ٢٠٠١، بفضل هبة من المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة مما أتاح للبرنامج مواصلة خدماته التي يقدمها للمشاريع التجارية أثناء السنة المقبلة. ورغم صعوبات التمويل، فقد غطى البرنامج ١٠٠ في المائة من التكاليف المباشرة لإدارته عن طريق رسوم المشاركة. ونظم خلال فترة الإبلاغ ٣٥ دورة تدريبية، شارك فيها ٨٦٣ مشاركا.

ميدان الضفة الغربية

٩٣ - تقديم القروض للمشاريع الصغرى - تركزت سياسة الوكالة في إقراض الأموال الصغيرة بالضفة الغربية في المنطقة الشمالية. وكان البرنامج الفرعي لتقديم الائتمانات للمشاريع الصغرى في الضفة الغربية من أسرع البرامج الفرعية لتقديم الائتمانات نموا. وواصل مكتب الضفة الغربية الوفاء بتكاليفه من إيراد البرنامج ومول استثماراته وتكاليف العامة البالغة ٠٠٠ ٣٩٥ دولار من إيراد الفوائد العائد على ٠٠٠ ٥٠١ دولار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توقيع عقد لمكتب فرعي جديد في الخليل وتعيين موظفيه الأساسيين مما أدى إلى توسيع شبكة المكاتب الفرعية القائمة في نابلس وجينين وطولكرم. ويعتمد إجراء توسع آخر لقيام شبكة كاملة للمكاتب الفرعية الوطنية على استقرار الحالة الاقتصادية. وقدم البرنامج الفرعي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٩١٣ ٢ قرضا قيمتها ٣,١٣ مليون دولار، مما زاد معه عدد القروض المقدمة منذ إنشاء البرنامج الفرعي في عام ١٩٩٨ في الضفة الغربية إلى ٠٠٦ ٧ قرضا قيمتها ٦,٩٦ مليون دولار. وواجه البرنامج الفرعي للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية مشاكل مشابهة لتلك التي ووجهت في قطاع غزة. وبسبب ما تعرض له هذا البرنامج الفرعي من تقلبات اقتصادية وزيادة العجز وانخفاض الطلب، لم يتم شغل الوظائف الشاغرة فيه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم البرنامج الفرعي للمشاريع الصغيرة ٢٦ قرضا قيمتها ١٠٠ ٣٣٤ دولار. وكان البرنامج المذكور قد قدم ٢٥١ قرضا منذ إنشائه في عام ١٩٩٦.

هاء - برنامج إقرار السلام

٩٤ - الأهداف - طرحت الوكالة برنامج إقرار السلام عقب توقيع إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، كان البرنامج هو القناة الرئيسية للتمويل المشاريعي من خارج الميزانية للأنشطة المنفذة في إطار برامج الوكالة في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية وفي توليد الدخل. وقد أسهم بطريقة جد عملية وملموسة في تحسين الأحوال المعيشية العامة للاجئين وتوفير فرص العمل وتطوير الهياكل الأساسية. وفي أعقاب اعتماد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، التي قسمت ميزانية

الوكالة إلى ميزانية عادية وميزانية مشاريع، تم تقييد جميع الاشتراكات الجديدة غير الأساسية في رصيد ميزانية المشاريع. وقد أدخل برنامج جديد لـ ''مشاريع الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١'' في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ من أجل تقصي جميع الاشتراكات في ميزانية المشاريع لفترة السنتين.

٩٥ - التنفيذ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت الأونروا، بفضل الأموال المتاحة عن طريق برنامج إقرار السلام، من إكمال إنشاء خمس مدارس و ٢٠ فصلا دراسيا إضافيا ومختبر مدرسي ومكتبة ووحدة اقتصاد منزلي ومركزين صحيين ومختبر للصحة العامة إضافة إلى إنشاء مركز محلي للتأهيل ومركز للبرامج النسائية. وقد أتاح برنامج إقرار السلام إنجاز تأهيل ٣٧ مأوى للأسر التي تعاني العسر الشديد على نطاق الوكالة. وفي مجال صحة البيئة، أجريت دراسة جدوى لتحسين إمدادات المياه في المخيمات وتشييد شبكة للصرف الصحي في الجمهورية العربية السورية. وكان العمل لا يزال جاريا في مشروع رئيسي آخر لإنشاء شبكات للمياه والصرف الصحي في المخيمات بلبنان. وأكملت تحسينات البنية الأساسية في مخيم شعفاط بالضفة الغربية. وتشمل المشاريع الأخرى التي أنجزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير: شراء مواد تعليمية وكتب مرجعية وأثاث للمكتبات، وتوفير المناضد المدرسية وإدماج الأطفال المعاقين بصريا، ورعاية المسنين المعوزين، وتوفير خدمات العلاج داخل المستشفيات، وتعزيز التسامح وفض النزاعات وحقوق الإنسان الأساسية في مدارس الوكالة وتنمية الموارد البشرية لموظفي الصحة. وساعد برنامج إقرار السلام أيضا على استدامة برامج الوكالة العادية عن طريق التمويل المستمر للمنح الدراسية الجامعية للطلاب من اللاجئين وشراء اللوازم الطبية. ووجهت التمويلات الأخرى نحو رفع مستوى المرافق والدورات الدراسية في العديد من مراكز التدريب المهني التابعة للوكالة. وبلغت النفقات النقدية في إطار برنامج إقرار السلام ٢٥,٨ مليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٩٦ - حالة التمويل - لم يرد خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي تمويل جديد موجه خصيصا لبرنامج إقرار السلام. وتم إدماج المبلغ الصغير المتبقي في ميزانية مشاريع الوكالة. وفي ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠١ كان المبلغ المستحق من المانحين فيما يتصل بمشاريع إقرار السلام الجارية هو ١٣,٨ مليون دولار.

واو - المشاريع

٩٧ - الأهداف - اعترافا بالأهمية المتزايدة لتمويل المشاريع، ولوضع نهج أكثر استهدافا لتجميع الأموال، قامت الوكالة بتحديد أولويات للمشاريع على نطاق الوكالة تشكل أساسا للأبواب الخاصة بالمشاريع من ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وأدرجت ميزانية المشاريع في ميزانية فترة السنتين لتقديم صورة مكتملة للاحتياجات المالية للوكالة ولربط الأنشطة الممولة في إطار المشاريع مباشرة بأنشطة المشاريع الممولة في إطار الميزانية العادية. وما لم تتم تغطية احتياجات المشاريع، فإن الوكالة لن تتمكن من بلوغ أهدافها وغاياتها المتعلقة بفترة السنتين وسيكون ذلك على حساب نوعية ومستوى الخدمات. وتضمنت ميزانية مشاريع فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بشكل رئيسي التكاليف غير المتكررة للهياكل الأساسية.

٩٨ - التنفيذ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم من خلال تمويل المشاريع إصلاح مركزين صحيين في لبنان والضفة الغربية وتوسيع مركزين صحيين في الأردن، وإنجاز أجزاء من مشروع الصحة البيئية في قطاع غزة، وإصلاح مركز للتأهيل المجتمعي ومركز موارد للتعلم في الجمهورية العربية السورية. وبالإضافة إلى ذلك، أكمل إنشاء ٢٠٩ مآوي للأسر التي تعاني العسر الشديد على نطاق الوكالة،

وما زال هناك ١٧٦ مآوى قيد التعمير أو الإصلاح. واستخدم تمويل آخر لشراء معدات لمراكز التدريب المهني وشراء سيارة إسعاف لمركز صحي في قطاع غزة وتأثيث وتجهيز روضة أطفال في أحد مراكز التدريب النسائية وتزويد ثلاث وحدات لمعالجة عيوب النطق الأساسية. وغطت الوكالة احتياجات العلاج داخل المستشفيات في مستشفيات جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية بلبنان. وشملت بعض الأنشطة التي غطاها تمويل المشاريع إعادة اللاجئين الفلسطينيين من مخيم كندا، وتقديم منح دراسية للطالبات اللاجئات في لبنان، ومبادرة الحاسوب وتقنية المعلومات لرفع مستوى برنامج التدريب المهني للوكالة وتركيب نظام جديد للإدارة المالية على نطاق الوكالة، وتقديم المساعدة التقنية في مجال التخطيط التربوي وتشغيل مكتب الاتصال التابع للوكالة في جنيف. وتم أيضا تمويل العديد من موظفي مستهل الرتب الفنية في إطار هذا العنوان خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٩٩ - حالة التمويل - تلقت الوكالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٩,٣ مليون دولار في شكل تبرعات معلنة لمشاريع السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، فارتفع التمويل إلى ٢٩,٣ مليون دولار. وخصص مبلغ ١٠ ملايين دولار من التمويل الجديد أي بنسبة ٥٢ في المائة للتعليم، و ٢,٦ مليون دولار للصحة و ٣,٧ مليون دولار للخدمات الغوثية والاجتماعية و ٣ ملايين دولار لمشاريع أخرى. وتلقت المشاريع في قطاع غزة ٤,٩ مليون دولار وخصص ١,٥ مليون دولار للضفة الغربية، وتلقى لبنان ٣,٦ مليون دولار وتلقى الأردن ٨٠٠ ٠٠٠ دولار وتم تخصيص ٣٠٠ ٠٠٠ دولار للجمهورية العربية السورية. وتلقت الأنشطة المضطلع بها على نطاق الوكالة مبلغ ٨,٢ مليون دولار. وكان التمويل الوارد خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمشاريع فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ كافيا لتمويل ٣٩ من المشاريع ذات الأولوية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وبلغت النفقات النقدية لمشاريع الأولوية في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ٨,٣ مليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

زاي - نداء لبنان

١٠٠ - ظل اللاجئون الفلسطينيون في لبنان يواجهون حالات عسر اجتماعية واقتصادية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثم تفاقمت حالتهم بسبب عجزهم عن الوصول الكامل إلى سوق العمل أو الاستفادة من خدمات الصحة العامة. ويعتمد معظم اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، الذين يزيد عددهم عن ٣٨٠ ٠٠٠ لاجئ في لبنان بصورة شبه كاملة على الوكالة للحصول على الخدمات الأساسية. وسعى النداء العاجل الخاص بلبنان الذي وجهته الوكالة في تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى التماس تبرعات إضافية يبلغ مجموعها ١١ مليون دولار لدعم الخدمات الأساسية للصحة والتعليم والخدمات الغوثية والاجتماعية للتخفيف من حدة الضغوط المالية الناجمة عن قصور الموارد في الميزانية العادية للوكالة.

١٠١ - التنفيذ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت الوكالة تشييد مركز صحي وزودته بالمعدات والأثاث، وتشييد وإصلاح المآوى وشراء اللوازم الطبية. وفي مركز سبلين للتدريب، تم تطوير المعدات المستخدمة لدورات الكهرباء والإلكترونيات وبدأ تنظيم دورات قصيرة الأجل.

١٠٢ - حالة التمويل - تلقى النداء استجابة من ثمانية بلدان ومن منظمة حكومية دولية واحدة، فتعهدت بالتبرع بما مجموعه ٩,٣ مليون دولار. وبحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠١، تلقت الوكالة ٩,٢ مليون دولار وأنفقت ٨,٥ مليون دولار. وبلغت النفقات النقدية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٠,٨ مليون دولار. ومن مجموع التبرعات المعلنة، خصص مبلغ قدره ٤,٦ مليون دولار للصحة (أي بنسبة ٤٨ في المائة) و ٣,٨ مليون دولار لمشاريع في مجال التعليم

وخصص مبلغ ٠,٩ مليون دولار لتأهيل المأوى. واستخدم مبلغ ٠,١ مليون دولار إضافي عبارة عن فائدة عائدة من تبرع النداء لشراء الكتب المدرسية اللازمة للمنهج الدراسي الجديد.

حاء – نداءات الطوارئ

١٠٣ -أدت حالة النزاع التي اندلعت في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تقويض ما أحرز من تقدم اقتصادي وبناء للهياكل الأساسية على مدى عدة سنوات، مع ما صحب ذلك من آثار عميقة على اللاجئين من حيث الخسائر في الأرواح وسبل الرزق والمأوى. فأكثر من نصف المئات من الفلسطينيين الذين قتلوا منذ اندلاع الانتفاضة، كانوا من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا، كما أصيب عدد أكبر بكثير بجروح. وقد تضرر أكثر من ٧٠٠ ١ مأوى في مخيمات اللاجئين ودمر عدد كبير. وحدت تدابير الإغلاق التي فرضتها السلطات الإسرائيلية من التنقل، والنشاط الاقتصادي وإمكانية الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم. وتضررت مستويات تعليم الأطفال، لا كنتيجة للمشاكل المتصلة بإمكانية الوصول إلى المدارس فحسب بل أيضا كنتيجة للأحداث المسببة للانفعال الشديد المحيطة بهم. وشهد السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة انخفاضات حادة في مستويات الدخل خلال الانتفاضة. وقد أشار مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة التابع للبنك الدولي، في نشرة المستجدات الفصلية الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠٠١، إلى أنه بالاستناد إلى مكتب الإحصاءات المركزي الفلسطيني، فقد انخفض الدخل الوسيط للأسر المعيشية في نهاية الفصل الأول من السنة بحوالي ٥ في المائة مقارنة بمستويات ما قبل الانتفاضة. وقد كان ذلك نتيجة لفقدان إمكانيات العمل بأجر في الاقتصاد الإسرائيلي ولتوقف النشاط الاقتصادي على نطاق واسع. وفي سياق هذا الانخفاض في الدخول، لم يتمكن العديد من الأسر المعيشية من تغطية التكاليف المتصلة بالاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الأغذية والعلاج الطبي. وكان رد فعل الأونروا تجاه تلك الأزمة أنها وجهت مجموعة من النداءات العاجلة بدأت بنداء طوارئ عاجل في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ يركز على توفير الإمدادات الطبية. ومكن نداء الطوارئ الموحد الأول الصادر في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الوكالة من تزويد اللاجئين بالمساعدة الغذائية والنقدية، من جملة أشكال أخرى للمساعدة، للفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وحتى شباط/فبراير ٢٠٠١. ومكن نداء الطوارئ الثاني، الصادر في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ الوكالة من إتاحة فرص للعمالة العاجلة القصيرة الأجل للاجئين، بالإضافة إلى المساعدة الغذائية والنقدية، وتصليح المآوى والخدمات الصحية في الفترة من آذار/مارس حتى أيار/مايو ٢٠٠١. وأتاح النداء الثالث، الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه، توفير خدمات الإغاثة الطارئة المتواصلة من حزيران/يونيه حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

١٠٤ -التنفيذ - واجهت الوكالة الاحتياجات الصحية للاجئين عن طريق الأموال الواردة. وتشمل هذه الاحتياجات رفع مستوى المعدات في مراكزها الصحية وتكوين مخزون من أدوية الإسعافات الأولية والإمدادات عند مستوى مقبول. وتلقت نحو ٥٠٠ ١٢٧ أسرة لاجئة في قطاع غزة و ٠٠٠ ٩٠ أسرة في الضفة الغربية معونة غذائية طارئة. ولمواجهة مشكلة البطالة المتزايدة تأخذ الوكالة عن طريق برنامج إيجاد الوظائف التابع لها، أكثر من ٠٠٠ ٢٣٠ يوما من أيام عمل الموظفين وحددت مآوى للإصلاح والتعمير العاجل في قطاع غزة والضفة الغربية، وفي بعض الحالات تم الدفع نقدا مقابل الإصلاحات. ووزعت الوكالة أيضا بطاطين وخياما وأطقما للطبخ وقدمت مساعدة نقدية على نحو انتقائي. وبالنسبة للأشخاص الذين أصبحوا معوقين نتيجة للأزمة الراهنة، قدمت الوكالة أجهزة جراحة تعويضية

مع إسداء المشورة وتوفير سبل التدريب، ورفع الوعي والتأهيل المهني. وبدأت الوكالة أنشطة بشأن تعزيز الرعاية النفسية والتدخل وقت الأزمات في المدارس. وعينت الوكالة أيضا مستشارين وتعاقدت مع منظمات متخصصة غير حكومية، وقدمت تدريبا للمستشارين والمشرفين الموجودين في المدارس.

١٠٥ - حالة التمويل - جاءت استجابة المانحين السريعة والسخية للنداء العاجل ونداءيي الطوارئ، مشجعة للغاية فدلت على الثقة التي يضعها المانحون في قدرة الوكالة المتأصلة في تقديم المساعدة اللازمة للاجئين بكفاءة وفعالية. وتلقت الوكالة ١,٧ مليون دولار في شكل تبرعات نقدية وعينية للنداء العاجل. بل كانت تبرعات نداء الطوارئ الأول بمبلغ ٣٩,٢ مليون دولار أكبر من المتوقع فوصلت إلى ما مجموعه ٤٤,٥ مليون دولار. وبلغ تمويل نداء الطوارئ الثاني، ٢٤ مليون دولار. وتسعى الوكالة إلى الحصول على تبرعات قدرها ٧٦,٩ مليون دولار في نداء الطوارئ الثالث، لتغطية أنشطة الطوارئ خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وبلغت أموال النفقات بالنسبة للنداء العاجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٩,٣ مليون دولار.

الفصل الثالث

المسائل المالية

ألف - هيكل الأموال

١٠٦ - خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، تلقت الأونروا تبرعات وتكبدت نفقات تندرج تحت العناوين التالية:

(أ) الميزانية العادية؛

(ب) ميزانية المشاريع التي تتألف من:

'١' مشاريع ما بعد ١٩٩٩؛

'٢' برنامج إقرار السلام؛

'٣' نداء لبنان؛

'٤' نداء الطوارئ.

١٠٧ - الميزانية العادية - غطت جميع النفقات المتكررة المتكبدة في برامج الأونروا في مجالات التعليم، والصحة، والخدمات الغوثية والاجتماعية، وجميع وظائف الدعم.

١٠٨ - غطت أنشطة مشاريع ما بعد ١٩٩٩ تمويل المشاريع الوارد فيما يتعلق بالقائمة الموحدة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ للمشاريع ذات الأولوية وتمويل المشاريع الأخرى الوارد بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

١٠٩ - غطى برنامج إقرار السلام أنشطة المشاريع الممولة في إطار مبادرة للأونروا جارية منذ عام ١٩٩٣ من أجل تحسين البنى الأساسية وتعزيز الأحوال المعيشية للاجئين على نطاق الوكالة.

١١٠ - غطى نداء لبنان الاحتياجات التشغيلية المستعجلة التي جرى تمويلها استجابة للنداء الصادر في تموز/يوليه ١٩٩٧ من أجل زيادة المساعدات في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ بغية الإسهام في تخفيف الأحوال الاجتماعية والاقتصادية السلبية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

١١١ - وغطى نداء الطوارئ أنشطة الحالات الطارئة التي اضطلعت بها الوكالة استجابة لحالة التراع القائمة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

باء - الميزانية والإيرادات والنفقات

١١٢ - هناك خصائص تنظيمية معينة للأونروا ذات صلة خاصة بحالتها المالية، ومنها مثلا: دور الوكالة بوصفها الجهة المعنية بتقديم الخدمات مباشرة إلى اللاجئين الفلسطينيين عن طريق منشآتها وموظفيها؛ وطابع القطاع العام الذي يميز خدمات الأونروا، بما في ذلك كونها متاحة لجميع الذين

يفون بتعريف الوكالة التنفيذي للاجئ الفلسطيني؛ والنمو المطرد على مر الزمن في عدد المستفيدين بسبب النمو السكاني الطبيعي للاجئين؛ وافتقار الوكالة إلى إمكانية الاستعانة بمصادر الإيرادات المتاحة للقطاعات العامة بمعنى الكلمة، كالضرائب والاقتراض، وعدم وجود نظام للاشتراكات المقررة، وما يصاحب كل ذلك من اعتماد الوكالة على التبرعات في الحصول على الدخل.

١١٣ -إعداد الميزانية - تعد الأونروا ميزانيتها على أساس فترة السنتين، بالرغم من أن العمليات تمول على أساس سنوي. وتمثل ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مقابل فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، خطوة أخرى إلى الأمام في إطار الجهود التي تبذلها الوكالة لزيادة الشفافية في الميزانية وفائدتها كأداة تخطيط وإدارة وجمع أموال. وقد وجهت عملية وضع الميزانية نحو إعداد ميزانية على أساس برنامجي واستنادا إلى دور الوكالة في تقديم الخدمات:

(أ) وهي تغطي الاحتياجات المالية للوكالة اللازمة لأنشطة البرامج العادية وهو ما لا يشمل الميزانية العادية فقط بل يشمل أيضا أنشطة المشاريع.

(ب) وأعيد تشكيل فئات الميزانية كما أعيد توزيع النفقات المخصصة لتعكس تكلفة أنشطة البرامج على نحو أدق.

(ج) وقدمت مبررات وتفسيرات أكثر تفصيلا عن البرامج للأنشطة المدرجة في الميزانية والتغيرات في مخصصات الميزانية.

(د) وهي مستمدة من برنامج عمل السنتين يحدد الأهداف المتوخاة والإنجازات المتوقعة والأنشطة المخصصة ومؤشرات الأداء الرئيسية لقياس أداء كل برنامج موضوعي.

(هـ) وقد استرشد إعداد الميزانية افتراضات التخطيط بدلا من الحدود القصوى للميزانية.

١١٤ -ولرصد عملية التنفيذ، تم تعزيز الاستعراض الدوري لأداء الميزانية ليتضمن تقارير مديري البرامج عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في الميزانية وأهداف البرامج. وسوف يعزز هذا الاستعراض باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية لمساعدة المديرين التنفيذيين في تقييم الأداء أثناء عملية التنفيذ.

١١٥ -الميزانية العادية - بلغت الميزانية العادية للأونروا لعام ٢٠٠٠ ما مجموعه ٣٠٠,٩ مليون دولار، يمثل ٢٨٠,٤ مليون دولار منها الجزء النقدي و ٢٠,٥ مليون دولار الجزء العيني، الذي يتألف في معظمه من هبات لبرامج حالات العسر الشديد، والتغذية التكميلية. أما الميزانية العادية لعام ٢٠٠١ فقد بلغت ما مجموعه ٣١٠,٤ مليون دولار، يمثل ٢٨٩,٧ مليون دولار منها الجزء النقدي و ٢٠,٧ مليون دولار الجزء العيني (انظر المرفق الأول ، الجدول ٩).

١١٦ -ميزانية المشاريع - بلغت ميزانية مشاريع الوكالة ٦٥,١ مليون دولار لعام ٢٠٠١.

١١٧ -الإيرادات ومصادر التمويل - بلغ ما تلقته الأونروا في عام ٢٠٠٠ من الإيرادات النقدية والعينية ٣١١,٤ مليون دولار منها ٢٧٠,٩ مليون دولار للميزانية العادية و ٤٠,٥ مليون دولار للمشاريع. وبلغت التبرعات من الحكومات والجماعة الأوروبية ٢٩٣,٣ مليون دولار، أي ٩٤,٢ في المائة من مجموع الإيرادات (انظر المرفق الأول، الجدول ١٠). وقد وردت معظم تلك الإيرادات نقدا، رغم أنه تم تلقي ١٢,٣ مليون دولار عينا، أغلبها هبات تتألف من سلع غذائية. وقدمت هيئات الأمم المتحدة الأخرى ١٣,٤ مليون دولار (٤,٣ في المائة من مجموع الإيرادات) لتغطية تكاليف الموظفين، بما في ذلك تمويل ٩٨ وظيفة دولية

من الأمانة العامة للأمم المتحدة وتلقي مساعدة من اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية في تزويد برامج التعليم والصحة بالموظفين والهبات العينية من منظمات الأمم المتحدة الأخرى. أما الجزء المتبقي البالغ ٤,٧ مليون دولار (١,٥ في المائة من مجموع الإيرادات) فقد جاء من مصادر متنوعة.

١١٨ - النفقات والنتائج المالية - بلغت نفقات الأونروا في عام ٢٠٠٠ ما مجموعه ٣٠٠,٣ مليون دولار، كان ٢٨٠,٧ مليون دولار منها للميزانية العادية و ١٩,٦ مليون دولار منها للمشاريع. وسجلت الوكالة في عام ٢٠٠٠ عجزا في ميزانيتها العادية قدره ٢,٤ مليون دولار في الجزء النقدي من الميزانية العادية في عام ٢٠٠٠، وهو يمثل الفارق بين الإنفاق النقدي الفعلي البالغ ٢٥٨,٤ مليون دولار والإيراد النقدي الفعلي البالغ ٢٥٦,٠ مليون دولار (والمؤلف من ٢٥٥,٧ مليون دولار من تبرعات المانحين و ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من الإيرادات الأخرى). فضلا عن ذلك شهدت الوكالة في نهاية عام ٢٠٠٠ عجزا قدره ٢٤,٤ مليون دولار، عندما قورنت النفقات بالميزانية النقدية العادية التي وافقت عليها الجمعية العامة، البالغة ٣٠٠,٩ مليون دولار لتلك السنة.

١١٩ - تعويضات نهاية الخدمة - لم تتضمن الميزانية العادية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ أي اعتماد لتعويضات نهاية الخدمة الواجبة الدفع للموظفين المحليين لدى حل الأونروا في آخر الأمر، ولم تكن الوكالة قادرة على تمويل هذا الاعتماد في السنوات السابقة. ويشكل المبلغ المقدر حاليا لتعويضات نهاية الخدمة بحوالي ١٤٥ مليون دولار، استحقاقا شرطيا على الوكالة.

جيم - الأنشطة الممولة من خارج الميزانية

١٢٠ - مشاريع ما بعد عام ١٩٩٩ - يبلغ رصيد مشاريع ما بعد عام ١٩٩٩ رصيدا إيجابيا قدره ٦,٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ ويمثل الفارق بين الإيراد الفعلي البالغ ١١,٦ مليون دولار والإنفاق الفعلي البالغ ٦,٦ مليون دولار.

١٢١ - برنامج إقرار السلام - كان لحساب برنامج إقرار السلام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ رصيد إيجابي قدره ١٥,٣ مليون دولار يمثل الفرق بين الإيرادات الفعلية البالغة ٢١٣.٠ مليون دولار منذ بدء البرنامج والنفقات الفعلية البالغة ١٩٧,٧ مليون دولار. وقد خصصت جميع التبرعات في إطار البرنامج لأنشطة محددة من أنشطة المشاريع يتعين تنفيذها على مدى فترات زمنية مختلفة.

١٢٢ - نداء لبنان - كان لحساب نداء لبنان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ رصيد إيجابي قدره مليون دولار واحد يمثل الفرق بين التبرعات الفعلية المتلقاة منذ توجيه النداء في تموز/يوليه ١٩٩٧ والنفقات المتكبدة حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وقد خصصت جميع التبرعات في إطار نداء لبنان لأنشطة محددة من أنشطة المشاريع يتعين تنفيذها على مدى فترات زمنية مختلفة.

١٢٣ - نداء الطوارئ - وصل رصيد نداء الطوارئ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى ٢٣,٣ مليون دولار وهو ما يمثل الفارق بين التبرعات الفعلية المتلقاة منذ توجيه النداء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ والنفقات المتكبدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

دال - الحالة المالية الراهنة

١٢٤ - نظرة عامة - ظلت الحالة المالية للوكالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير صعبة وقاتمة وتتسم بنواقص كبيرة في تمويل الميزانية العادية، ونضوب رأس المال المتداول والاحتياطيات النقدية، وحالات عجز متراكم في بعض حسابات المشاريع. وظل العجز الهيكلي، الناتج عن عدم قدرة الإيرادات على مسايرة الاحتياجات الناجمة عن النمو الطبيعي في تعداد

اللاجئين وعن التضخم مشكلة ماثلة. وبالرغم من تقديم المانحين تبرعات إضافية مخصصة مع ما اقترن بذلك من إدارة مالية حصيفة من جانب الوكالة، عانت الوكالة من عجز بحلول عام ٢٠٠٠، كما أن إدخال تدابير إدارية أخرى، من بينها عقود جديدة للموظفين المحليين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ساعد في زيادة احتواء التكاليف. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يحدث عجز في الميزانية بنهاية عام ٢٠٠١ ما لم تقدم تبرعات إضافية خلال هذا العام. وتواجه الوكالة في الأمد القصير نقصا في التمويل وأزمة في السيولة يهددان بالإخلال بعمليات الوكالة في الربع الأخير من عام ٢٠٠١ إذا لم يحلا.

١٢٥ -رأس المال المتداول - بلغ رأس المال المتداول، الذي يعرف بأنه الفرق بين الأصول والخصوم في الميزانية العادية للسنة الميلادية ٢,٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. غير أن ٧,١ مليون دولار شكلت أموالا خصصت لشراء سلع أساسية، فأصبح هناك رأس مال متداول سلبي حقيقي قدره ٤,٩ مليون دولار بالنسبة للميزانية النقدية. وهذا المستوى من رأس المال المتداول يقل بكثير عن المستوى الأمثل المعادل لمتوسط النفقات في الشهر الواحد، أو حوالي ٢٥ مليون دولار، منها ١٧ مليون دولار تمثل المرتبات. ولم تتمكن الوكالة من إحراز تقدم في سبيل تجديد رأسمالها المتداول خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب استمرار سوء حالتها المالية. غير أن الوكالة في سعيها إلى إعادة بناء رأسمالها المتداول، أدرجت اعتمادا قدره ٧ ملايين دولار كل سنة في ميزانيتها للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ولكنه ظل دون تمويل.

١٢٦ -الوضع النقدي - ظل وضع التدفقات النقدية للوكالة حرجا بسبب تكرار حالات نقص التمويل في السنوات السابقة التي أحدثت تآكلا شديدا في الوضع النقدي للأونروا، (أي مقدار ما يوجد في أي وقت في الحسابات المصرفية للوكالة من مبالغ نقدية متاحة لاستخدامها في تلبية الالتزامات الأساسية). وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بلغت التبرعات المعلنة غير المسددة في جميع الحسابات ٦١,١ مليون دولار، منها ٢٠,٦ مليون دولار تخص الميزانية العادية و ٤٠,٥ مليون دولار تخص المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن السلطة الفلسطينية قد عوضت الوكالة عن مدفوعاتها عن ضريبة القيمة المضافة وما في حكمها من رسوم كانت تكلف الوكالة حوالي مليون دولار في السنة بما تحرمها منه من إيرادات الفوائد وحدها. وقد زادت هذه العوامل من الضغط الواقع على الوضع النقدي للوكالة، وجعلت من العسير جدا عليها أن تفي بالتزاماتها في حينها في أواخر السنة المالية. وستواجه الوكالة عجزا نقديا حرجا عن الربع الأخير من عام ٢٠٠١. وتدل التنبؤات المتعلقة بتدفق النقد لعام ٢٠٠١ أن الوكالة سيكون لديها عجز نقدي قدره ٦٦ مليون دولار. وأهم العوامل المسهمة في هذا العجز هي:

(أ) عدم رد ضريبة القيمة المضافة البالغة ١٨,٨ مليون دولار فضلا عن الفائدة التراكمية البالغة ٥,٠ مليون دولار؛

(ب) إنفاق مبلغ غير ممول قدره ١١,٥ مليون دولار على مستشفى غزة الأوروبي؛

(ج) إنفاق مبلغ غير ممول قدره ٥,٢ مليون دولار على نقل مقر الوكالة من فيينا؛

(د) عدم تسديد رسوم ميناء متكبدة تبلغ ٤,٩ مليون دولار.

١٢٧ -الحالة المالية في منتصف عام ٢٠٠١ - دلت آخر التقديرات للإيرادات والنفقات على أن الميزانية النقدية العادية للوكالة لعام ٢٠٠١ ستشهد عجزا قدره ٦٦,٠ مليون دولار بنهاية السنة. وكانت النفقات النقدية المتوقعة

في البرنامج العادي ٣١١,٠ مليون دولار في مقابل الإيرادات النقدية المتوقعة بمبلغ ٢٤٥,٠ مليون دولار. وظل الوضع النقدي للوكالة حرجا، مما اضطر الوكالة إلى الاقتصار على الاحتياجات المباشرة من حيث الموازنة ما بين الأموال الواردة والمدفوعات الصادرة. ويعتبر رأس المال المتداول في حكم العدم من الناحية العملية، الأمر الذي يجعل الوكالة عرضة للتأثر بأي تغير في الإيرادات أو النفقات المتوقعة وتسعى الوكالة إلى الحصول على تبرعات إضافية لسد الفجوة بين الإيرادات والنفقات المتوقعة وللتغلب على حالتها النقدية الصعبة وتجديد رأسمالها المتداول.

١٢٨ - التقلبات في أسعار العملات - أدى ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل العملات الأوروبية الأخرى والين الياباني إلى تكبد الوكالة لخسائر في أسعار الصرف. إذ أن ٨٥ في المائة من نفقات الوكالة تتم بالدولار في حين أن ٤٠ في المائة فقط من إيراداتها ترد بتلك العملة. كما أن الافتقار إلى الموارد ورأس المال المتداول حدّ من قدرة الوكالة على اتقاء تلك الخسائر في أسعار الصرف.

١٢٩ - إصلاح النظم المالية ونظم المرتبات - باشرت الوكالة مشروعا لاستبدال نظمها المالية وكشوف مرتباتها كجزء من عمليات الإصلاح الإداري والمؤسسي التي تقوم بها. ومن المتوقع أن توضع هذه النظم قيد التنفيذ مع بداية عام ٢٠٠٢. وسيتم الوفاء باحتياجات الإدارة والمانحين من المعلومات على نحو أفضل من حيث الشفافية وسرعة الاستجابة بعد أن يتم العمل بها.

الفصل الرابع
المسائل القانونية

ألف - موظفو الوكالة

١٣٠ - اعتقال الموظفين واحتجازهم - شهدت الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، مقارنة بالفترة السابقة المشمولة بالتقرير، انخفاضا عاما في عدد موظفي الوكالة الذين اعتقلوا و/أو احتجزوا في ظروف تسمح للوكالة بتأكيد حق المنظمة في الحصانة الوظيفية عملا، في جملة أمور، بنصوص اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦ (انظر المرفق الأول، الجدول ١٠). وأطلق سراح معظم الموظفين الذين اعتقلوا بعد فترات قصيرة من الاحتجاز دون توجيه تهم إليهم أو محاكمتهم. وبلغ عدد الموظفين الذين اعتقلوا واحتجزوا ٢٢ موظفا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل سبعة منهم مسجونين حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

١٣١ - الحماية الوظيفية للموظفين المحتجزين - لم تقم السلطات المختصة بتزويد الوكالة دائما بمعلومات وافية أو في حينها حول أسباب اعتقال موظفيها واحتجازهم. وفي ظل انعدام هذه المعلومات، لم يكن في إمكان الوكالة أن تحدد ما إذا كانت هناك صلة بين الأعمال التي ارتكبها الموظف أثناء قيامه بمهامه الرسمية وبين الجرم الذي يزعم أن الموظف قد ارتكبه، الأمر الذي كان يمكن أن يكفل للوكالة ممارسة حقها في الحصانة الوظيفية بناء على الظروف.

١٣٢ - سبل الوصول إلى الموظفين المحتجزين - حصلت الوكالة، في قطاع غزة على إمكانية الوصول إلى جميع موظفيها المحتجزين لدى السلطة الفلسطينية. بيد أن إمكانية الوصول إلى الموظفين الذين تحتجزهم عناصر جهاز الأمن الداخلي الفلسطيني لم تتحقق على نحو عام إلا بعد جهود دؤوبة قامت بها الوكالة وأحيانا، إلا بعد تدخل وزارة

العدل. وحصلت الوكالة، في الضفة الغربية، على إمكانية الوصول إلى جميع موظفيها الذين قامت باحتجازهم السلطة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية، باستثناء ثلاث حالات حديثة احتجزت فيها السلطات الإسرائيلية موظفين. ولا تزال السلطات الإسرائيلية تحول دون زيارة الوكالة لهؤلاء الموظفين حتى اختتام الفترة المشمولة بالتقرير. وفي معظم الأحيان، تضطر الوكالة إلى تقديم عدة طلبات لكل من السلطة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية قبل أن تتاح لها معلومات تتعلق بمكان الاعتقال. وفي هذا الصدد، واجهت الوكالة مشاكل خاصة مع السلطات الإسرائيلية وبالإضافة إلى ذلك، لم تتلق الوكالة قط أي تفسيرات مكتوبة عن الاعتقالات التي أجرتها السلطات الإسرائيلية. وفي الأردن، لم تواجه الوكالة أي صعوبات تذكر في الحصول على تفاصيل أماكن الموظفين المحتجزين لدى السلطات الأردنية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أو عندما ترى الوكالة أنه من الضروري الحصول على إمكانية الوصول إلى هؤلاء الموظفين المحتجزين.

١٣٣ - معاملة الموظفين المحتجزين وحالتهم الصحية - ظلت الحالة الصحية لموظف محتجز لدى السلطات الفلسطينية منذ عام ١٩٩٦ دون توجيه تهم إليه أو محاكمته مدعاة للقلق بالنسبة للوكالة، إذ أنه ما زال يعاني من مرض السكري. وتعرض موظف احتجز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ للضرب في مرفق الاحتجاز الإسرائيلي الثاني في الضفة الغربية وأصيب بكسر ضلعي.

١٣٤ - حرية تنقل الموظفين العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة - فرضت السلطات الإسرائيلية، إثر اندلاع الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ مزيدا من القيود على حرية تنقل موظفي الوكالة ومركباتها وبضائعها أكثر مما شهدته في الفترة السابقة المشمولة بالتقرير، على أساس اعتبارات أمنية. وجاءت القيود المفروضة على حرية تنقل موظفي الوكالة، التي أثرت سلبا على الفعالية التنفيذية للبرامج الإنسانية للوكالة، إلى حد كبير في أعقاب قرارات حكومة إسرائيل بطلب جملة أمور منها الإغلاق التام للضفة الغربية وقطاع غزة؛ وفرض حظر تجول؛ وتدابير إغلاق داخلي في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وإنشاء نقاط تفتيش؛ ورفض إصدار تصاريح للموظفين المحليين للدخول إلى إسرائيل؛ وفرض قيود على عبور جسر اللنبي (الملك حسين) الذي يربط الضفة الغربية بالأردن. وطبقت المجموعة الكبرى من هذه القيود على الموظفين الفلسطينيين الذين يشكلون ٩٩ في المائة من مجموع موظفي الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وما برحت هذه القيود تخالف المبادئ المعمول بها في القانون الدولي ولا سيما اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦؛ والرسائل الثنائية لعام ١٩٦٧ المتبادلة بين الوكالة وإسرائيل (اتفاق كوماي - ميتشلمور). وواصلت الوكالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الاحتجاج لدى السلطات الإسرائيلية على جميع المستويات، من بينها الاجتماع خلال فترة عدة شهور مع وزارة الخارجية الإسرائيلية وقوات الدفاع الإسرائيلية، من أجل تخفيف هذه القيود وتيسير عملياتها الإنسانية. ووافقت الوكالة، دون الإخلال بوضعها القانوني، على النظر في إيجاد حلول عملية لتيسير حرية التنقل لموظفيها. وأكدت وزارة الخارجية الإسرائيلية للوكالة أنها ستولي تظلمات الوكالة اعتبارا. بيد أنه، حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد الوكالة أي تحسن ملموس في الواقع، بالرغم من أن المحادثات ما زالت جارية بين الوكالة والسلطات الإسرائيلية.

١٣٥ - فترات الإغلاق التام للضفة الغربية وقطاع غزة - شددت السلطات الإسرائيلية إجراءات صارمة لتنظيم الدخول والخروج من الضفة الغربية وقطاع غزة. وظلت الضفة الغربية وقطاع غزة مغلقين بالنسبة لجزء كبير من

الفترة المشمولة بالتقرير. وخلال فترات الإغلاق التام، منع الفلسطينيون الذين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية وقطاع غزة، بمن فيهم موظفو الوكالة، من مغادرة منطقة سكناهم وألغي ما لديهم من تصاريح بدون إخطار (انظر الفقرة ٨).

١٣٦ - حالات حظر التجول والإغلاق الداخلي في الضفة الغربية وقطاع غزة - فرضت حالات حظر التجول كثيرا في جميع أنحاء الضفة الغربية خلال مسار الانتفاضة وكان أغلبها في الخليل والقرى المحيطة برام الله ونابلس. وفي الضفة الغربية تمت مراقبة كثير من الطرق الرئيسية والطرق الثانوية من خلال نقاط تفتيش ثابتة ومتحركة أنشأتها قوات الدفاع الإسرائيلية وأحيانا عن طريق المستوطنين الإسرائيليين المسلحين. وفي كثير من الأحيان، منع الموظفون المحليون من عبور نقاط التفتيش إلى داخل وخارج مناطق الضفة الغربية، وبذلك حيل دون قيام الموظفين بالمهام الضرورية بالنسبة للوكالة لأداء مهمتها الإنسانية. وعلى سبيل المثال، لم يكن يسمح أحيانا لموظفي الوكالة بإمكانية الوصول إلى المستشفيات والمستوصفات، ومنعوا من توزيع الإمدادات للمجتمعات المحلية المحتاجة. ووقعت حوادث عديدة في نقاط التفتيش تلك. وكانت هناك حالات كثيرة صودرت فيها بطاقات الهوية التابعة للوكالة أو أتلفت. وفي حالات صارخة، هددت قوات الدفاع الإسرائيلية موظفي الوكالة وفي بعض الأحيان صوبوا نحوهم بنادقهم. وفي إحدى الحالات، أصيب أحد الموظفين بعدة كدمات في جسده على يد قوات الدفاع الإسرائيلية. وفي قطاع غزة، قسمت قوات الدفاع الإسرائيلية الأراضي إلى ثلاثة أقسام، في عدة مناسبات، ووضعت متاريس للطرق ونقاط تفتيش على الطرق الرئيسية التي تربط الجنوب بالشمال. وفي مناسبتين، أوقف أفراد قوات الدفاع الإسرائيلية المفوض العام ليتأخر وصوله إلى منشآت الوكالة في جنوب قطاع غزة ساعتين أو أكثر. وفي إحدى المناسبات، هدده أفراد قوات الدفاع الإسرائيلية وهو في سيارته الرسمية وصوبوا أسلحتهم نحوه مرارا، وأدت هذه الحادثة إلى أن طلبت الوكالة من السلطات الإسرائيلية إجراء تحقيق حول ما وقع. ولم ترد السلطات الإسرائيلية على طلب الوكالة حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ومنذ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، طلب من جميع المركبات، بما في ذلك سيارات الوكالة، عبور تقاطع أبو العجين، وهو التقاطع الرئيسي للحركة بين شمال وجنوب قطاع غزة، أن تحمل راكبين اثنين بالإضافة إلى السائق. وحاولت السلطات الإسرائيلية في نقاط تفتيش مختلفة بالضفة الغربية وقطاع غزة، مرارا، تفتيش مركبات الوكالة، وهو إجراء رفضت الوكالة دائما الامتثال إليه. وفي مناسبة أخرى، أوقفت موظفة دولية يرافقها موظف محلي في نقطة تفتيش قوات الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية لأكثر من ثلاث ساعات. ولم يسمح لهما بالتحرك في أي اتجاه إلا إذا وافقا على تفتيش سيارتهما، وهو طلب لم تقبله الوكالة. ولم ترفع المتاريس الضخمة المتحركة التي كانت قد وضعت أمام وخلف سيارة الأمم المتحدة إلا بعد ثلاث ساعات من المفاوضات وسمح للسيارة بمواصلة سيرها. ونتيجة للقيود المفروضة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، من النوع المذكور أعلاه، لم يستطع موظفون محليون لفترة من الزمن الوصول إلى أماكن العمل وتعرضوا لتأخير طويل في الذهاب إلى العمل وعانوا من شدة الإجهاد والتعب. وعلى سبيل المثال، أضيع ما مجموعه ٤٠٠ ٥ ساعة عمل تقريبا، في الضفة الغربية، خلال الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بسبب تأثر موظفي الوكالة الذين كانوا يستقلون مركباتهم بحالات التأخير عند نقاط التفتيش. وأدى هذا الأثر السيئ على عمليات الوكالة، إلى تكليف موظفيها الدوليين بالعمل خارج نطاق واجباتهم

العادية والتفاوض مع أفراد قوات الدفاع الإسرائيلية من أجل تيسير الحركة.

١٣٧ - تصاريح الدخول ورخص قيادة السيارات التي تعطى للموظفين المحليين - جرت العادة في السنوات السابقة على أن تطلب الوكالة من السلطات الإسرائيلية إعطاء تصاريح دخول للموظفين المحليين الذين يقيمون في قطاع غزة أو الضفة الغربية بما يمكنهم من الدخول إلى إسرائيل وإلى القدس. وقد عملت الوكالة بحسن نية ومدركة لاهتمام إسرائيل بسلامة مواطنيها فقبلت مؤقتا على سبيل الاستثناء نظام تصاريح الدخول الذي فرضته إسرائيل. وقبل اندلاع الانتفاضة في آخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كان ٣٦ من الموظفين المقيمين في غزة و ٣٣٥ من الموظفين المقيمين في الضفة الغربية قد حصلوا على تصاريح تمكنهم من دخول إسرائيل والقدس. وباستثناء حالة أو اثنتين، سحبت السلطات الإسرائيلية جميع تصاريح الدخول التي أصدرتها للموظفين المحليين المقيمين في قطاع غزة، وذلك بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، مما حال دون دخولهم إسرائيل والقدس. وفي ختام الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن السلطات الإسرائيلية قد أعادت إصدار أي من تصاريح الدخول. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، وافق جيش الدفاع الإسرائيلي على طلب الوكالة إصدار ٣٩٢ تصريح دخول للموظفين المحليين المقيمين في الضفة الغربية بما يسمح لهم بالوصول إلى أماكن عملهم في القدس. لكن السلطات الإسرائيلية ولأسباب عديدة لم تكن قد أصدرت في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير إلا ١٧٤ تصريح دخول كلها مقصورة على مناطق محدودة في القدس الشرقية كما أنها لم تكن صالحة إلا لفترة مدتها ثلاثة أشهر. وإضافة إلى تصاريح الدخول، اضطرت الوكالة إلى طلب إصدار رخص قيادة من السلطات الإسرائيلية للموظفين المحليين المقيمين في الضفة الغربية لاستخدامها في إسرائيل والقدس. وفي قطاع غزة، يشترط على الموظفين المحليين حاملي تصاريح الدخول الحصول على إذن منفصل من السلطات الإسرائيلية يعادل تصريحا ثانيا للسماح لهم بالقيادة في إسرائيل والقدس. وقبل ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كانت السلطات الإسرائيلية قد أصدرت ٦٧ رخصة قيادة للموظفين المحليين المقيمين في الضفة الغربية بالرغم من أن الوكالة كانت في حاجة إلى ١٣٥ رخصة قيادة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، انتهت مدة صلاحية رخص القيادة التي أصدرت في الضفة الغربية وعددها ٦٧ رخصة. وفي ختام فترة الإبلاغ، لم تكن السلطات الإسرائيلية قد جددت رخص القيادة. وفي قطاع غزة، كانت السلطات الإسرائيلية قد سمحت، قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، لـ ١٩ من الموظفين المحليين البالغ عددهم ٣٦ موظفا يحملون تصاريح دخول بقيادة السيارات في إسرائيل والقدس. وبعد ذلك التاريخ، حالت السلطات الإسرائيلية دون الموظفين المحليين بقطاع غزة قيادة مركبات الوكالة في إسرائيل والقدس، وذلك بسحبها لتصاريح الدخول الـ ٣٦ آنفة الذكر التي صرفت على أساسها رخص القيادة. وبعد تدخلات من الوكالة، وافقت السلطات الإسرائيلية على إعادة إصدار ١٥ تصريحا لبعض الموظفين في قطاع غزة مع الإذن لهم بقيادة مركبات الوكالة في إسرائيل والقدس شريطة أن يخضع السائقون المحليون لمزيد من التفتيش الأمني وأن يكون معهم داخل المركبة موظف دولي. لكنه بعد فترة وجيزة من إنهاء الإجراءات الأمنية الإضافية، قامت السلطات الإسرائيلية مرة أخرى بإلغاء جميع تصاريح الدخول ومن ثم رخص القيادة مما منع الموظفين المحليين في قطاع غزة من القيادة في إسرائيل والقدس. وظل الموقف كذلك في قطاع غزة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وإضافة إلى ما سبق، ادعت السلطات الإسرائيلية مؤخرا أن الموظفين الحاملين لبطاقات مغنطيسية للهوية، في الضفة الغربية، هم وحدهم الذين ستصدر لهم تصاريح دخول، وأنه

يتعين دفع رسم من جانب الوكالة عن كل بطاقة. وطلبت الوكالة ٢٤٥ بطاقة هوية مغنطيسية كما طلبت إسقاط الرسوم التي فرضتها السلطات الإسرائيلية. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت السلطات الإسرائيلية قد بدأت إصدار بطاقات للموظفين، ولكن في ظروف خلقت متاعب إدارية للوكالة لا لزوم لها. وإبان مدة معينة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قلصت السلطات الإسرائيلية من مدة صلاحية تصاريح الدخول التي تصدرها للموظفين المحليين في الضفة الغربية من ثلاثة أشهر إلى شهر واحد، وهو إجراء حمل الوكالة مزيدا من الأعباء البيروقراطية والمالية. لكنه بعد تدخل الوكالة في حزيران/يونيه ٢٠٠١، أعادت السلطات الإسرائيلية مدة صلاحية تصاريح الدخول إلى ثلاثة أشهر، ولكنها في نفس الوقت حددت نطاق صلاحية تلك التصاريح لتنحصر في مناطق محدودة في القدس الشرقية. وخلاصة القول هي أن نظام التصاريح معقد بطبيعته ويشكل عبئا إداريا ويوجد قدرا من عدم التيقن يعرقل حركة موظفي الوكالة. وبسبب عدم تمكين الموظفين المحليين من القيادة في إسرائيل والقدس، اضطرت الوكالة إلى تعيين موظفين دوليين آخرين (انظر الفقرة ١٤٢ أدناه). وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لا يزال مفهوم نظام التصاريح بأكمله موضوع مناقشات بين الوكالة والسلطات الإسرائيلية.

١٣٨ -الدخول إلى القدس - نظرا لتدابير الإغلاق المفروضة على الضفة الغربية، فإن الموظفين المقيمين هناك لم يتمكنوا في بعض المناسبات من الوصول إلى أماكن عملهم في مرافق الوكالة الموجودة في القدس، ولا سيما المكتب الميداني للضفة الغربية الذي يعمل به ثلث الموظفين المحليين المقيمين في الضفة الغربية، فضلا عن ثماني مدارس ومركزين سياحيين في منطقة القدس. وقد انضافت القيود المفروضة على حركة تنقل الموظفين المحليين التابعين للوكالة نتيجة لعمليات الإغلاق من جانب السلطات الإسرائيلية، إلى القيود المفروضة نتيجة لتنفيذ نظام التصاريح المبين في الفقرة السابقة.

١٣٩ - نقطة التفتيش إيريتز - منذ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، لم يسمح، بصفة عامة سوى للموظفين الدوليين بعبور نقطة التفتيش في إيريتز التي تعتبر نقطة العبور الرئيسية غير التجارية بين قطاع غزة وإسرائيل. وقد ظلت جميع مركبات الأونروا تقريبا تخضع لعمليات التفتيش الداخلي والخارجي، كما طلب من الموظفين أحيانا المرور عبر جهاز للتفتيش البدني في الجانب الإسرائيلي من نقطة العبور. وتطبق إجراءات التفتيش، بما فيها تفتيش أمتعة موظفي الوكالة بالأشعة السينية، على جميع المركبات التي يقودها موظفو الأونروا باستثناء الذين يحملون جوازات حمراء صادرة من الأمم المتحدة. ولا يحمل هذه الجوازات سوى ٧ موظفين دوليين في قطاع غزة من بين مجموع الموظفين وعددهم ٤٦ موظفا. ويتولى عملية تفتيش المركبات إما مدنيون إسرائيليون يعملون لدى السلطات الإسرائيلية لذلك الغرض، أو في أحيان أخرى أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي. وقد ارتبطت معظم الحوادث التي أبلغ عنها بعمليات التفتيش التي يقوم بها أفراد عسكريون. وتشمل هذه الحوادث في معظم الأحيان فترات تأخير طويلة لأن الموظفين الإسرائيليين الموكلين بهذه المهمة ليسوا دائما حاضرين لأدائها. ويبدو أن أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي ليست لديهم دائما تعليمات واضحة ودقيقة بشأن كيفية القيام بعمليات التفتيش أو التعامل مع موظفي الأمم المتحدة. وجدير بالتذكير أنه في آذار/ مارس ١٩٩٦ وافقت الأونروا استثنائيا على السماح بمراقبة مركباتها التي يقودها موظفون دوليون عند خروجها من قطاع غزة وذلك كتدبير عملي مؤقت يراعي الشواغل الأمنية الإسرائيلية آنذاك. وقد كان هذا الموقف الذي اتخذته الأونروا بحسن نية وانطلاقا من روح التعاون على حساب امتيازات الأونروا وحصاناتها. وظلت إجراءات التفتيش

سارية على الموظفين الدوليين التابعين للأونروا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإضافة إلى ذلك، طالب أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، في نقطة التفتيش في إيريتز، بتفتيش الحقيبة الدبلوماسية للأونروا بالأشعة السينية. وإثر محاولات فاشلة لتمرير الحقيبة الدبلوماسية دون تدخل، تقرر إعادة الحقيبة إلى مقر الوكالة في غزة. وإثر تدخل الأونروا لدى السلطات الإسرائيلية، سمح بمرور الحقيبة يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ عبر نقطة التفتيش في إيريتز دون أن يطلب تفتيشها بالأشعة السينية. وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الوكالة جهودها لحل المشكلة في إيريتز من خلال تقديم مذكرات للسلطات الإسرائيلية.

١٤٠ - جسر اللنبي (الملك حسين) - في بداية الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن السلطات الإسرائيلية تميز بين الموظفين المحليين والموظفين الدوليين الذين يعبرون جسر اللنبي (الملك حسين) من إسرائيل إلى الأردن. لكنه منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أصبح الموظفون المحليون الذين يسافرون في مهام من الضفة الغربية إلى مقر الوكالة في عمان يمنعون من عبور الجسر. وهذه المشكلة لا تؤثر على الموظفين المحليين المقيمين في قطاع غزة، لأن السلطات الإسرائيلية بدأت منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تمنع أولئك الموظفين بصفة عامة من دخول إسرائيل، ومن ثم من الوصول إلى الجسر. وإضافة إلى ذلك، قلصت فترات فتح الجسر، مما سبب للوكالة صعوبات تشغيلية وكبدها نفقات إضافية. وتتنافى هذه القيود، ولا سيما تقليص فترات فتح الجسر، مع التزامات إسرائيل بموجب اتفاق كوماي - ميشيلمور لتيسير مهمة الوكالة بأقصى ما تسمح به ظروفها. وإضافة إلى ذلك، تجبي السلطات الإسرائيلية ضريبة عبور، كما ذكر سابقا، من الأشخاص الذين يعبرون الجسر، بمن فيهم موظفو الأونروا. ولكن كما كان الشأن في السنوات السابقة فإن السلطات الإسرائيلية أعفت عددا محدودا من مسؤولي الأونروا الذين يعبرون الجسر بصورة متكررة من الأردن من ضريبة العبور. وبناء على قائمة قدمتها الوكالة، أعفي ٦٤ مسؤولا خلال الفترة المشمولة بالتقرير من دفع ضريبة العبور. ولا يزال جميع الموظفين الآخرين مطالبين بدفع الضريبة لدى عبور الجسر إلى الأردن.

١٤١ - مطار غزة الدولي وممر رفح - منذ اندلاع الانتفاضة في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والسلطات الإسرائيلية تغلق مطار غزة الدولي بين الحينة والأخرى. ومنذ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، أبقت السلطات الإسرائيلية المطار مغلقا بصورة مستمرة، وكان لا يزال كذلك في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. كما أغلقت السلطات الإسرائيلية ممر رفح بين قطاع غزة ومصر في عدة مناسبات ولعدة أيام متتالية. ونقطة العبور من رفح إلى مصر هي نقطة العبور الوحيدة التي يمكن للموظفين استخدامها، حتى لدى سفرهم في مهام رسمية تابعة للأمم المتحدة. ويتسبب إغلاق مطار غزة الدولي وضخامة أعداد الذين يحاولون المرور من قطاع غزة إلى مصر عبر رفح في تضييع قدر كبير من الوقت على موظفي الوكالة وفي تمديد فترات السفر مع ما يترتب على ذلك من نتائج سلبية بالنسبة للوكالة.

١٤٢ - السائقون الدوليون - اضطرت الأونروا بفعل القيود المفروضة على دخول الموظفين المحليين إلى قطاع غزة وخروجهم منه، إلى تعيين موظفين دوليين اثنين إضافيين كسائقين، وتحقيقا لجملة أغراض منها الحفاظ على فعالية الخدمات المتعلقة بالحقيبة الدبلوماسية والبريد لمقرها في غزة والعمليات الميدانية. والتكاليف الإضافية للسائقين الاثنين من الفئة الدولية كبيرة إذا ما قورنت بتكاليف توظيف سائقين محليين.

١٤٣ - الموظفون الدوليون ذوو الإقامات المحلية - لا تزال السلطات الإسرائيلية ترفض منح الموظفين الدوليين بالوكالة الذين يحملون بطاقات هوية صادرة في القدس أو الضفة الغربية أو قطاع غزة والموظفين الدوليين المتزوجين من الأشخاص الحاملين لهذه البطاقات تأشيرات سفر دبلوماسية أو تأشيرات للعمل. ويتعين على هؤلاء الموظفين حمل تصاريح للسفر بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الوكالة مذكرات متكررة للسلطات الإسرائيلية المعنية مفادها أنه ينبغي من حيث المبدأ المساواة بين جميع الموظفين الدوليين في المعاملة. وفي ختام الفترة المشمولة بالتقرير، كان يفرض على الموظفين المعنيين حمل تراخيص صادرة عن السلطات الإسرائيلية وصالحة لفترة شهر واحد.

١٤٤ - توظيف الموظفين المحليين في الجمهورية العربية السورية - خلال الفترة المشمولة بالتقرير اعترضت السلطات السورية على توظيف ١٢ موظفا من المنطقة لأسباب أمنية غير محددة. وإثر تدخل الوكالة، منحت السلطات تراخيص أمنية لـ ٤ من الموظفين المحليين.

باء - خدمات الوكالة وأماكن عملها

١٤٥ - تقديم الخدمات - ترى الوكالة أن القيود المتزايدة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على حرية تنقل موظفي الوكالة ومركباتها وسلعها خلال الفترة المشمولة بالتقرير لا تتسق مع مبادئ القانون الدولي أو مع الاتفاقات المحددة المبرمة بين إسرائيل والأونروا. وتشمل هذه الاتفاقات اتفاق كوماي - ميشيلمور لعام ١٩٦٧ الذي يتعين على الحكومة الإسرائيلية بموجبه، في جملة أمور، تيسير عمليات الوكالة ''بأقصى ما تسمح به ظروفها''. ولم تتمكن السلطات الإسرائيلية والوكالة على الاتفاق على نطاق أو تطبيق الاعتبارات المتعلقة بالأمن العسكري التي يخضع لها هذا الالتزام بموجب الاتفاق.

١٤٦ - معبر كارني - أوقفت السلطات الإسرائيلية حركة السلع التجارية عبر ممر إيريتز من إسرائيل إلى الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونقطة العبور في كارني هي النقطة الرئيسية حاليا لدخول وخروج الشاحنات والمقطورات التي تملكها أو تستخدمها الوكالة. ويتعين على جميع المركبات التابعة للوكالة التي تستخدم معبر كارني أن تمتثل لما يسمى بإجراء النقل ''المتتابع''، فيما عدا المركبات التي تنقل سلعا في حاويات مختومة من الميناءين الإسرائيليين في أشدود وحيفا والتي يتعين عليها أن تمتثل لنظام للتحميل أقل صرامة وإن كان بغيضا هو الآخر ويطلق عليه مجازا ''الفصل والربط''. ووفقا لهذا الإجراء، تفصل المقطورة التي تحمل السلع من الشاحنة الإسرائيلية لدى وصولها إلى الجانب الإسرائيلي من نقطة كارني للعبور ثم تربط بقاطرة فلسطينية في جهة غزة من نقطة العبور. أما إجراء ''التفريغ والشحن''، فيقضي بأنه لدى وصول شاحنة إسرائيلية محملة بالسلع إلى الجانب الإسرائيلي من نقطة العبور فإن السلع تفرغ من الشاحنة الإسرائيلية على الأرض ثم تفتش للأغراض الأمنية ثم يتم شحنها في شاحنة فلسطينية منفصلة يسمح لها بالدخول إلى قطاع غزة. وقد رفضت الوكالة مستندة إلى اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦ واتفاق كوماي - ميشيلمور لعام ١٩٦٧ السماح بأن تخضع شاحناتها المميزة باللونين الأبيض والأزرق والتي تحمل شارة الأمم المتحدة لأي تدخل من النوع الذي تصر السلطات الإسرائيلية على القيام به. أما بخصوص الشاحنات والمقطورات التي تستأجرها الوكالة من شركات الشحن الإسرائيلية، فإن الوكالة، مع رفضها الامتثال لنظام ''الشحن والتفريغ''، قبلت بعد تردد وكتدبير مؤقت ومخصص إجراء ''الربط والفصل'' باعتباره ضرورة، وذلك لكي يتسنى لها

أن تدخل مرة أخرى الشحنات الإنسانية إلى قطاع غزة، حيث أنه في أمس حاجة إليها. وإضافة إلى ذلك، تجبي سلطات المطارات الإسرائيلية رسوما من جميع المركبات بما في ذلك المركبات التي تشغلها الوكالة والتي تمر عبر نقطة التفتيش في كارني. وترى الوكالة أن الرسم المعني هو في واقع الأمر ضريبة تتمتع الوكالة بالإعفاء منها بموجب امتيازاتها وحصاناتها. وقد أدت القيود المفروضة في نقطة كارني على العبور إلى قطاع غزة إلى حدوث تأخيرات كثيرة وتكاليف إضافية ومشاكل حادة في مجال التخزين للمكتب الميداني في الضفة الغربية، حيث لا تزال بعض اللوازم الطبية والسلع الهامة وقطع غيار المحركات الخاصة بالمكتب الميداني في غزة محجوزة. وعلى سبيل المثال، كانت الوكالة قد راكمت حتى بداية حزيران/يونيه حوالي ٤٠ حمولة من اللوازم لشاحنات سعة كل منها ١٠ أطنان، تبلغ قيمتها زهاء مليون دولار، ومنها أدوية تنقضي مدة صلاحيتها بسرعة، ويتعين نقلها من مستودعات في الضفة الغربية إلى غزة، حيث تشتد الحاجة إلى تلك اللوازم. وواصلت الوكالة، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، الاعتراض على الإجراءات التي تطبقها السلطات الإسرائيلية في نقطة كارني للعبور، كما أنه بالرغم من إثارة هذه المسألة في اجتماعات مع وزارة الخارجية وجيش الدفاع الإسرائيلي لم تقدم السلطات الإسرائيلية أي حل مقبول لهذه المشكلة حتى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠١.

١٤٧ - المرور عبر نقاط التفتيش - ما زالت حركة مركبات الأونروا عبر نقاط التفتيش الإسرائيلية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة تخضع لقيود شديدة. وكما ذكر أعلاه، أدت إجراءات العبور المرهقة في نقاط التفتيش الإسرائيلية، التي تنجم عنها تأخيرات كثيرة، إلى صعوبات تشغيلية للوكالة. ومما يشغل بال الوكالة بصفة خاصة منع مركباتها من العبور واحتجازها. ومن الأمثلة على منع المرور أن فريقاً صحياً تابعاً للأونروا كان متوجهاً إلى مخيم دير عمّار في الضفة الغربية منعته جيش الدفاع الإسرائيلي من عبور نقطة تفتيش ''الجانية'' بالرغم من أن هذا الفريق كان يستقل سيارة للوكالة مميزة بلونها الأبيض. وقد تعرض موظف طبي من أفراد الفريق للشتائم والتهديد من قبل جنود جيش الدفاع الإسرائيلي العاملين في نقطة التفتيش. وقد استطاع الفريق في النهاية أن يصل إلى المخيم بعد أن سلك طريقاً دائرية أطالت سفرهم بأربعين كيلومترا إضافية وأخّرت توفير الخدمات الطبية للاجئين الفلسطينيين لفترة طويلة من يوم عمل الفريق.

١٤٨ - تفتيش المركبات والسلع - وفقا لما ذكر سابقا، ظلت السلطات الإسرائيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تطالب أحيانا بتفتيش مركبات الوكالة في نقاط العبور ونقاط التفتيش، وهو إجراء ما فتئت الوكالة تقاومه وتعترض عليه استناداً إلى امتيازاتها وحصاناتها. وقد تزايدت هذه المطالبات بشكل ملموس بعد اندلاع القلاقل في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ مما أثّر سلبياً على الكفاءة التي تقدم بها الوكالة خدماتها الإنسانية، لأن رفض الوكالة الامتثال لإجراءات التفتيش أدى بالضرورة إلى حدوث تأخيرات في الميدان. وبالمثل، تعرضت شحنة موجهة إلى مخازن الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة لتفتيش أمني مطول من جانب السلطات الإسرائيلية في ميناء أشدود. ونتيجة للتأخيرات التي سببتها هذه الإجراءات الأمنية، تكبدت الوكالة تكاليف التخزين والتأخير في التسليم ورفضت السلطات الإسرائيلية تعويض تلك التكاليف.

١٤٩ - مشاريع البناء - تأخّرت معظم مشاريع البناء في منشآت الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة تأخراً كبيراً أو توقفت تماماً بسبب القيود المفروضة على نقل مواد البناء أو بسبب انعدامها. فقد توقفت جميع مشاريع البناء في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٥ نيسان/أبريل في قطاع غزة

مما أحدث تأثيرا سلبيا كبيرا. وعندما استؤنفت الأشغال، ظلت ندرة مواد البناء تمثل مشكلة واضحة. وقد كان السبب في قلة مواد البناء الإجراءات التي تفرضها السلطات الإسرائيلية في نقطة كارني للعبور إلى قطاع غزة.

١٥٠ - برنامج موظفي الدعم التشغيلي - صمّمت الوكالة برنامج موظفي الدعم التشغيلي ونفذته خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان الغرض من البرنامج هو أن يساعد في التخفيف من الآثار السلبية للقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على تقديم الخدمات الإنسانية من جانب الوكالة. وقد أكّد البرنامج جدواه في الضفة الغربية حيث ساعد موظفو الدعم التشغيلي التابعون للبرنامج في تعزيز الفعالية التشغيلية للبرامج الجارية للوكالة وكذا في تيسير وصول موظفي الوكالة ومركباتها وسلعها إلى الجهات المقصودة.

١٥١ - الإضرار بمنشآت الوكالة ومركباتها - ألحقت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في بعض الحالات أضراراً بمنشآت الوكالة. ومن الأحداث الباعثة على القلق تعرض مدرسة عايدة للبنات في الضفة الغربية لنيران قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، وقد حدث ذلك أحياناً أثناء اليوم المدرسي. وبالمثل، أصيبت مدرسة أحمد عبد العزيز للبنين في خان يونس بقطاع غزة بأضرار في أكثر من مناسبة من جراء نيران جيش الدفاع الإسرائيلي من جراء القصف بالمدفعية في إحدى المرات. وعلى سبيل المثال، ألحقت أضرار بعشر منشآت خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٠ في قطاع غزة، حيث أصيبت بعض المباني بأضرار في أكثر من مناسبة. وقد قدرت الأضرار التي ألحقت بمنشآت الوكالة وممتلكاتها منذ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ دولار في الضفة الغربية وحوالي ١٣ ٠٠٠ دولار في قطاع غزة. وتعكف الأونروا على جمع الأدلة على الأضرار التي ألحقتها قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بمنشآت الوكالة، حيث ستسعى إلى الحصول على تعويض من إسرائيل على أساس أن إسرائيل ملزمة قانونياً بتوفير الحماية والأمن لمنشآت الوكالة وممتلكاتها بموجب صكوك عديدة منها اتفاق كوماي - ميشيلمور. وإضافة إلى ما سبق، عمد المستوطنون الإسرائيليون إلى استخدام القوة ضد منشآت الوكالة وموظفيها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكمثال على ذلك، منع موظفو الوكالة أثناء ذهابهم إلى عملهم من دخول قرية حلحول في الضفة الغربية بعدما وضع متراس في المدخل الشمالي لهذه القرية يوم ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقذفت مجموعة تتكون من حوالي ستة مستوطنين بعض الموظفين بالحجارة. ولم يتدخل أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي الموجودون عند المدخل لوقف الاعتداء.

١٥٢ - التدخل المسلح - ظل التدخل المسلح لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي في حق موظفي الأونروا ومركباتها شاغلا للوكالة بصفة خاصة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. فخلال الأسبوع الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ على سبيل المثال، أطلق أحد أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي رصاصة مغلفة بالمطاط على سيارة إسعاف تابعة للوكالة ومميزة بشكل واضح كانت تسير في الضفة الغربية، فأصابت سائق سيارة الإسعاف في ساقه. وإضافة إلى ذلك، أصيبت مركبة تابعة للأونروا يوم ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠١ برصاصة مغلفة بالمطاط أطلقها أحد أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي في مفرق الرام في الضفة الغربية. كذلك أصابت رصاصة مغلفة بالمطاط سيارة تابعة للأونروا يوم ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ أطلقها أحد أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من مطار قلندية في الضفة الغربية. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أصيب سائق سيارة إسعاف تابعة للأونروا في ساقه في منطقة كفار داروم برصاصة أطلقها أحد أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي، كما أصيبت سيارة إسعاف تابعة للأونروا بطلقات في ظروف مماثلة يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠.

١٥٣ - سير الأعمال في المقر - ما فتئت القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة الموظفين المحليين المعينين بمقر الأونروا في غزة تؤثر سلبياً على الكفاءة التشغيلية للمقر.

١٥٤ - اقتحام المنشآت - لم تسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي عمليات اقتحام لمباني الأونروا في الأردن أو لبنان أو سوريا. لكنه في الضفة الغربية سُجلت عمليتا اقتحام لمنشآت الوكالة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقامت عناصر فلسطينية مسلحة بعملية اقتحام لمدرسة الأمعري للبنات في رام الله كما قامت السلطات الإسرائيلية بعملية اقتحام لمكاتب موظفي الخدمات في مخيم دير عمّار. وفي الحالتين، احتجت الوكالة رسمياً على العمليتين لدى السلطات المختصة على أساس حرمة أماكن الوكالة بموجب القانون الدولي. وفي قطاع غزة، اقتحمت عناصر فلسطينية مسلحة مخزن رفح ومدرسة بيت حانون الإعدادية ''ألف'' للبنين والبنات ومدرسة خان يونس الابتدائية ''دال'' ومدرسة الشوكة الإعدادية. وفي جميع الحالات، احتجت الوكالة رسمياً على عمليات الاقتحام لدى السلطة الفلسطينية.

١٥٥ - المشورة والمساعدة القانونيتان - واصلت الأونروا تقديم المشورة والمساعدة القانونيتين، وبخاصة للاجئين المتقدمين في قطاع غزة، بطلبات لجمع شمل الأسر والحصول على تصاريح زيارة. واستجابت الوكالة أيضا، لعدد كبير من طلبات إثبات مركز اللاجئ تقدم بها لاجئون مسجلون ومنظمات حكومية وغير حكومية من جميع أنحاء العالم.

١٥٦ - ضريبة الديزل - وفقا لما جاء في تقارير السنوات السابقة، قدمت الوكالة إلى السلطات السورية احتجاجا رسميا على فرض رسم على مركبات الديزل المسجلة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ أو بعده، وهو ما تعتبره الوكالة ضريبة مباشرة، والوكالة معفاة بمقتضى اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦ من أية ضرائب من هذا القبيل. وما زالت المسألة قيد نظر الأونروا والسلطات السورية.

جيم - مسائل أخرى

١٥٧ - حصانة الأونروا من الإجراءات القانونية - ظلت الأونروا على تمسكها بحصانتها من الإجراءات القانونية بصرف النظر عن صدور بعض الأحكام ضدها في الفترة المشمولة بالتقرير. وقد طعنت الوكالة، استنادا إلى امتيازاتها وحصاناتها، في تلك الأحكام وطلبت إلغاءها.

١٥٨ - حصانة الموظفين من الإجراءات القانونية - واصلت الأونروا، حيثما تسنى لها ذلك وعند اللزوم والاقتضاء، التأكيد على أن جميع موظفيها يتمتعون بالحصانة بحكم عملهم، وفقا لأحكام اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦. وقد التمست الوكالة، في مناسبات عدة، المساعدة من الحكومتين المضيفتين، إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بغية كفالة الامتثال للاتفاقية. بيد أن السلطات الإسرائيلية والفلسطينية في الضفة الغربية استمرت في توجيه أوامر الحضور لموظفي الأونروا مباشرة دون الرجوع أولا للوكالة.

١٥٩ - رد ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الرسوم - تقضي أحكام الاتفاق الثنائي المبرم في عام ١٩٩٦ بين الوكالة والسلطة الفلسطينية بأن تدفع الوكالة بوجه عام، رغم أنها معفاة صراحة بموجب الاتفاق من أي شكل من أشكال الضرائب، ضريبة القيمة المضافة من المنبع على أن تطلب بعد ذلك من السلطة الفلسطينية رد الضريبة، بيد أنه في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن السلطة الفلسطينية قد ردت بعد إلى الأونروا إلا قدرا يسيرا جدا من رسوم ضريبة القيمة المضافة التي سددتها الوكالة. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بلغ مجموع المبلغ غير المسدد

١٩,٧ مليون دولار. وفي أيار/مايو ٢٠٠١ طلبت الوكالة من السلطة الفلسطينية سداد المبلغ المستحق عليها وقدمت لها اقتراحات بشأن أفضل سبل تنقيح و/أو تعديل الإجراءات المتبعة حاليا فيما يتصل بضريبة القيمة المضافة. وما زالت المسألة قيد النظر الفعلي بين السلطة الفلسطينية والوكالة. كما أن مسألة دفع فواتير المياه الخاصة بمنشآت الأونروا في الضفة الغربية لم تحسم بعد بصفة نهائية مع السلطة الفلسطينية. وفيما يتعلق بمسألة استرداد الأونروا لرسوم الموانئ وما يتصل بها من رسوم من إسرائيل فإنها هي الأخرى لم تسو بعد. وقد ظلت الأونروا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تدفع جميع رسوم ما يصل إلى ميناء أشدود وأماكن أخرى، من شحنات خاصة بها. وفي رأي الوكالة أن دفع رسوم الموانئ وما يتصل بها من رسوم يظل التزاما منوطا بإسرائيل أداؤه عملا بأحكام اتفاق كوماي - ميشلمور لعام ١٩٦٧. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، كان مجموع الرسوم الواجبة الدفع للوكالة هو ٥,٨ ملايين دولار. وكما ذُكر في الفقرة ١٤٥ أعلاه، فرضت السلطات الإسرائيلية عند معبر كارني المؤدي إلى قطاع غزة، رسم عبور كنوع من الضريبة لاستخدام المعبر. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بلغ مجموع رسوم العبور التي دفعتها الوكالة ٧٥٦ ٥٠٧ ٣ دولارا. والواقع أن تكاليف التخزين وغرامات التأخير، البالغة ٨١٢ ٤٢٧ ١٣ دولارا التي كانت مستحقة على الوكالة لميناء أشدود وسددتها، تعزى إلى عدة أسباب من بينها إصرار إسرائيل على استخدام الوكالة لمعبر كارني وفقا لشروطها. وجدير بالذكر أن للأونروا الحق في أن تطالب باسترداد بعض الضرائب من حكومة إيطاليا تتصل بالاستثمارات التي قام بها في إيطاليا قبل عام ٢٠٠٠، صندوق التوفير الخاص بموظفيها، ومن ثم فهي تتابع سير إجراءات كل مطالبة من مطالبات استرداد الضرائب على حدة. وتقدر قيمة تلك المطالبات بزهاء ١,٢٧ مليون دولار، وقد واصلت الوكالة متابعتها مع حكومة إيطاليا.

الفصل الخامس
الأردن

ألف - التعليم

١٦٠ - التعليم الابتدائي والإعدادي - في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١، استوعبت الأونروا في مدارسها بالأردن وعددها ١٩٠ مدرسة ٨٠٣ ١٣٩ تلاميذ في المرحلة الابتدائية التي تمتد ست سنوات والمرحلة الإعدادية التي تمتد أربع سنوات، مما يمثل انخفاضا قدره ٣٨٨ ٢ تلميذا (١,٧ في المائة) في تلك السنة الدراسية عن السنة الدراسية السابقة. ويعزى ذلك الانخفاض إلى عدة عوامل، منها انتقال الأسر من الأردن إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ونقل التلاميذ اللاجئين من مدارس الأونروا إلى المدارس الحكومية المشيدة حديثا بجوار بعض مخيمات اللاجئين، وانخفاض عدد أيام الأسبوع الدراسي في المدارس الحكومية (خمسة أيام مقابل ستة أيام في مدارس الأونروا)، وشيوع المدارس الحكومية ذات الفترة الواحدة.

١٦١ - البنية الأساسية للتعليم - لا يزال سوء حالة مباني الكثير من مدارس الأونروا في الأردن مصدر قلق للوكالة، فيما تبذله من جهود لتوفير بيئة تعليمية مرضية للتلاميذ اللاجئين. وتشكل المباني المستأجرة ذات الحالة غير المرضية البالغ عددها ٤٩ مبنى نسبة ٢٥,٨ في المائة من مباني المدارس التي تستخدمها الوكالة في ميدان العمل البالغ عددها ١٩٠ مبنى. فقد اكتمل، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، العمل في إعادة تشييد مبنى مدرسة واحدة، بتمويل من اليابان، ليحل محل مبنى المدرسة القديم غير المرضي. وتم أيضا بناء فصلين وثلاثة خزانات مياه ووحدتي مراحيض.

١٦٢ - تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة - ما زال مشروع تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة يوفر خدمات للأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعليم في المرحلة الابتدائية. وقد استفاد منه زهاء ٧٦ طفلا أصم وطفل واحد مكفوف البصر و ٦٥٠ تلميذا منخفضي الإنجاز وبطيئي التعلم و ٧٥٠ تلميذا كانوا في حاجة إلى الفصول المخصصة لمعالجة التخلف الدراسي خلال السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١. وثمة حاجة لمزيد من التمويل من المانحين بما يسمح بمواصلة تلك البرامج.

١٦٣ - التدريب المهني والتقني - تم خلال السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١ استيعاب ما مجموعه ٢٠٦ متدربين، منهم ٤٤٧ متدربة في ١٦ دورة حرفية و ١١ دورة تقنية/شبه مهنية في مركز عمان التدريبي ومركز تدريب وادي السير. وقد حقق المتدربون في المجالات التقنية/شبه المهنية نتائج ممتازة في الامتحانات الشاملة لدخول الكليات المجتمعية التي أجرتها جامعة البلقاء الأردنية للعلوم التطبيقية في تموز/يوليه ١٩٩٩، حيث حققوا معدلات نجاح بلغت ٩٣,٥ في المائة في مركز عمان التدريبي و ٨٤ في المائة في مركز وادي السير التدريبي، مقابل نسبة نجاح في المواد المناظرة بلغ متوسطها على الصعيد الوطني ٦١ في المائة.

١٦٤ - كلية العلوم التربوية - قدمت كلية العلوم التربوية في مركز عمان التدريبي تدريبا في أثناء الخدمة إلى ٢٠٣ من معلمي الأونروا، منهم ١٣٩ معلمة، وبرنامجا لإعداد المعلمين قبل دخول الخدمة استفاد منه ٣٨٣ من خريجي المدارس الثانوية، منهم ٣٤١ خريجة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تخرج ١٩٦ مدرسا من برنامج التدريب أثناء الخدمة في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١، وتخرج ٧٥ طالبا من برنامج الإعداد قبل دخول الخدمة، وقد حصلوا كلهم على درجة بكالوريوس معتمدة في التربية.

١٦٥ - المنح الدراسية الجامعية - في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١، استمرت من السنوات الماضية ١١٥ منحة دراسية، حصلت الطالبات على ٤٤ منحة منها.

باء - الصحة

١٦٦ - الرعاية الصحية الأولية - قدمت الأونروا الرعاية الصحية إلى اللاجئين الفلسطينيين في الأردن من خلال ٢٣ مرفقا من مرافق الرعاية الصحية الأولية توفر جميعها خدمات تنظيم الأسرة وخدمات المختبرات وقدم ١٧ مرفقا منها رعاية خاصة بالنسبة للأمراض غير المعدية، ويقوم أحدها بتشغيل وحدة للأشعة ووحدة للعلاج الطبيعي. وقدمت خدمات طب الأسنان في ١٧ مرفقا، بالإضافة إلى ثلاث وحدات متنقلة لطب الأسنان تقدم خدماتها في المدارس والمجتمعات المحلية. وتم توفير رعاية تخصصية شملت مجالات أمراض النساء والتوليد من خلال برنامج مناوبة أسبوعي، يقوم الأطباء في إطاره بإحالة المرضى الذين تم الكشف عليهم من قبل إلى أخصائيين لإجراء مزيد من الفحص والعلاج. وقد استفاد كثير من اللاجئين في الأردن من خدمات الرعاية الصحية الأولية الحكومية المتاحة بسهولة أكبر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مضى العمل قدما في تشييد مركز صحي جديد في منطقة الشونة الشمالية، بوادي الأردن، ليحل محل الأماكن المستأجرة غير المرضية، كما أنجزت أعمال توسيع حجم مركز إربد الصحي ومركز صحة الأم والطفل في منطقة المشرفة.

١٦٧ - الرعاية الصحية الثانوية - قدمت المساعدة في مجال الرعاية الصحية الثانوية من خلال خطة لرد التكاليف، تغطي جزءا من التكاليف الطبية التي يتحملها اللاجئون للعلاج الطارئ بالمستشفيات الحكومية. وتجنبا للنتائج غير المستحبة في حالات الحمل المستعصية، تم إبرام اتفاقين أحدهما مع المستشفى الجامعي في عمان والآخر مع مستشفى خاص في

إربد وذلك لكفالة الولادة الآمنة للنساء اللائي يتقرر أنهن يواجهن خطرا شديدا، واللائي لا يمكن إدخالهن المستشفيات الحكومية وليس في وسعهن تحمل تكاليف مستشفيات القطاع الخاص.

١٦٨ - التعاون مع حكومة الأردن - لا يزال التعاون الطويل الأمد بين الأونروا ووزارة الصحة الأردنية يغطي مجموعة كبيرة من الأنشطة في مجال الصحة العامة، منها التحصين، ومراقبة الأمراض المعدية، ومكافحة السل، وتنمية الموارد البشرية في مجال الصحة، وضمان جودة الأدوية الأساسية، والمشاركة في حملات التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال والجدري والتبرع العيني باللقاح المضاد لالتهاب الكبد من الفئة باء. وتعاونت الأونروا، أيضا، مع مشروع مبادرة الرعاية الصحية الأولية الذي تموله وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في مجالات البحوث المتعلقة بمقدمي الخدمات وبرضا العملاء والتي تجرى بالتعاون مع وزارة الصحة. وفضلا عن ذلك واصلت الحكومة المضيفة العمل في مشروع استبدال أنابيب المياه الصدئة في مخيمات اللاجئين باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من خطة إصلاح شبكات المياه المحلية. وعلى مشارف نهاية الفترة المشمولة بالتقرير بدأت وزارة الصحة في تلبية احتياجات الوكالة من لوازم منع الحمل واللقاح الرباعي المضاد لالتهاب الكبد من الفئة باء، والخناق (الدفتريا) والسعال الديكي والكزاز (التيتانوس) ولقاح النزلة النزفية (ب) اللذين أدرجا حديثا في برنامج للتحصين الوطني الموسع، وذلك كتبرعات عينية.

جيم - الخدمات الغوثية والاجتماعية

١٦٩ - تسجيل اللاجئين - في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الأردن ٧١٨ ٦٣٩ ١ لاجئا. ويعكس هذا العدد زيادة عن العام السابق نسبتها ٤.٤ في المائة. وهي زيادة تساير معدلات النمو السكاني الراهنة. ويستضيف الأردن ٤٢,٣ في المائة من جميع اللاجئين المسجلين في المنطقة ليشكل بذلك أكبر ميدان من الميادين الخمسة التي تعمل بها الأونروا.

١٧٠ - برنامج العسر الشديد - ما زال الأردن يضم أقل نسبة مئوية من اللاجئين المشمولين ببرنامج العسر الشديد، حيث أن نسبتهم لا تتجاوز ٢,٥٨ في المائة من جميع اللاجئين المسجلين، في حين يبلغ متوسط تلك النسبة على نطاق الوكالة ٥.٥ في المائة. ويعزى هذا الانخفاض النسبي في جانب منه إلى توافر إمكانية حصول اللاجئين على خدمات حكومية معينة بحكم مركزهم كمواطنين أردنيين. بيد أن معدل البطالة في الأردن خلال الفترة المشمولة بالتقرير تجاوز ٣٠ في المائة علما بأن ثلث السكان يعيشون دون حد الفقر، الأمر الذي كان له أثر سلبي على مجتمع اللاجئين. ورغم أنه أمكن زيادة عدد الأسر المسجلة في الأردن من ٩٥٥ ٤٠ أسرة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ٣٦٤ ٤٢ أسرة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (أي بنسبة ٣,٤٤ في المائة) لم يتسن مساعدة مئات من مقدمي الطلبات الآخرين نظرا لعدم كفاية الدعم المقدم من المانحين تحت بندي الغذاء والإعانات النقدية.

١٧١ - المساعدة النقدية الانتقائية - تم تخصيص مبلغ قدره ٦١٦ ١٠٧ دولارا كمعونة نقدية مباشرة لـ ٧٧٤ أسرة من اللاجئين تواجه حالات طارئة أو صعوبات استثنائية أو تفتقر إلى الضرورات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية. وفضلا عن ذلك، قدمت أسرة فلسطينية في عام ٢٠٠٠ منحة خاصة قدرها ٢٠ ٠٠٠ دولار في ذكرى وفاة ابنتها. وسيغطي ذلك المبلغ تكاليف ٢٠ منحة دراسية كاملة تقدم للطلبة الموهوبين من أبناء الأسر التي تندرج حالتها ضمن حالات العسر الشديد، وتشمل رسوم الجامعة ورواتب للمعيشة حتى التخرج. وتبرعت الأسرة أيضا بمبلغ قدره

٠٠٠ ٧ دولار لبرنامج العسر الشديد، مما سمح للمكتب الميداني بتقديم المساعدة إلى ٦٥ أسرة تتألف من ٤٠٠ فرد.

١٧٢ - إصلاح المأوى - تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير ترميم ٥٢ من وحدات الإيواء التي تشغلها أسر مسجلة في برنامج العسر الشديد، وذلك عن طريق منحة قدمها مكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية للشؤون الإنسانية قدرها ٦٠٩ ٢١٧ دولارات. بيد أنه لا يزال هناك ما يربو على ٥٠٧ من وحدات الإيواء يلزم إجراء إصلاحات فيها و/أو ترميمها كما يلزم تمويل إضافي لمساعدة الأسر المدرجة على قائمة الانتظار.

١٧٣ - التخفيف من وطأة الفقر - جرى تمويل أنشطة التخفيف من وطأة الفقر وإدرار الدخل في الأردن من خلال مصدرين، هما الميزانية العادية للأونروا التي قدمت منها لحالات العسر الشديد ائتمانات في إطار برنامج الدعم الذاتي، وبرنامج إدرار الدخل الرامي إلى دعم المشاريع التجارية التي يتولاها لاجئون جذورهم الاجتماعية والاقتصادية متنوعة، وذلك من خلال المنح الأجنبية والتبرعات الخارجة عن الميزانية العادية. ولزيادة تجسيد التحول من تقديم المساعدة الغوثية البحتة إلى تحقيق أهداف المشاركة المجتمعية والتنمية الاجتماعية الطويلة الأجل، تولت شعبة الخدمات الاجتماعية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملية تقديم الائتمانات من الميزانية العادية للأسر التي تعتبر حالتها من حالات العسر الشديد، وهي خدمة كانت تديرها في السابق شعبة الخدمات الغوثية. وفضلا عن ذلك بدأ في عام ٢٠٠١ الأخذ بسياسة قوامها تقاسم التكاليف تقضي بأن يغطى المستفيدون من الائتمانات ١٥ في المائة من القيمة الإجمالية للمنح التي يحصلون عليها في المعتاد بمبلغ أقصاه ٠٠٠ ٢ دينار أردني (٨٠٠ ٢ دولار في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير). وقد استفاد من هذه الخدمة ما مجموعه ٨٢ أسرة ممن تعتبر حالتها من حالات العسر الشديد حيث أن تلك الأسر استغنت، بعد نجاحها في استخدام المنح في الإنفاق على المشاريع التجارية الصغيرة، عن حصص الإعاشة التي تقدمها الأونروا. وتكمل هذه الخدمة مخططين آخرين لتخفيف حدة الفقر. وقد استمر العمل، على نحو سلس، بمخططات الإقراض المضمونة جماعيا التي استهلت في منتصف التسعينات لصالح النساء اللاتي ينظمن المشاريع وتلزمهن ائتمانات صغيرة. وفضلا عن ذلك، ظلت اللجان المحلية تدير بنجاح، بالتعاون مع مصرف الأردن، مخططها المستقل لتقديم ائتمانات صغرى للأفراد. وبدأت الجماعات النسائية في مخيمي جرش وحُسن في توسيع نطاق نظامها الادخاري ليشمل أفرادا لا ينتمون إلى مجموعاتها الادخارية الرسمية. وتعد تلك المبادرة خطوة أولى صوب مبادرة مصرفية مجتمعية صغيرة النطاق، ويؤمل أن تتضاعف تلك الأنشطة على مر الزمن بما يكفل قدرة البرنامج على الاستمرار وبما يحقق الاستقلال المالي والإداري للاجئين وللمنظمات الراسخة الجذور في مجتمعاتهم المحلية. كما شهد برنامج إدرار الدخل الممول من جهات مانحة أجنبية مزيدا من التجديدات خلال العام الماضي. فعلى سبيل المثال أدخل البرنامج في الأردن نظاما إضافيا للقروض الصغيرة، يحصل المستفيدون، بمقتضاه على قروض صغيرة (بمبلغ أقصاه ٧٠٠ دولار) بعد تسمية ضامن يكون بوسعه تحرير شيك لمصرف الأردن. وقد مكن هذا النظام مكتب الأردن الميداني التابع للبرنامج من زيادة نطاق ائتماناته ومن الوصول إلى عدد أكبر من اللاجئين الفقراء. وتشمل المشاريع التجارية المدعومة من هذا النظام، منتجي العسل والمكتبات ومحال البقالة ومتاجر الملابس والصيدليات. وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير توزيع ما مجموعه ٧٩ قرضا قيمتها ٤٠٣ ٢٠٢ دولارات.

١٧٤ - دور المرأة في التنمية - شهدت إدارة مراكز البرامج النسائية تغييرات هيكلية كبرى خلال الفترة المشمولة

بالتقرير. فقد اندمج عدد من اللجان النسائية المسؤولة عن المراكز آنفة الذكر. وفي ختام الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ١٤ لجنة محلية تدير مختلف أنشطة ومبادرات ٢١ مركزا للبرامج النسائية وتشرف عليها. وقد كان لتجميع موارد اللجان ولتبادل الخبرات والمهارات أثرهما في زيادة فعاليتها وانتشار أثرها حيث تمتعت النساء المستفيدات من مراكز البرامج النسائية بإمكانية الوصول إلى مجموعة من أنشطة التدريب على المهارات وإلى المبادرات الثقافية والترويحية وحملات التوعية (بقضايا عدة من بينها القضايا المتصلة بالصحة والمنظور الجنساني)، وخدمات توفير القروض الصغرى، وإمكانية الحصول على خدمات مكتبين مرموقين للمشورة القانونية موجودين في مخيمي الوحدات وجبل الحسين. ويدير هذين المكتبين محاميان محنكان نظما أيضا دورات تثقيفية في المجال القانوني من أجل جماعات محلية في مخيم آخر، وساعدا على إقامة اتصالات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية. وقد تقاضى هذان المحاميان أتعابهما من مراكز البرامج النسائية مما يبرز مدى تزايد اكتفاء تلك المراكز ذاتيا من الناحية المالية. ومن خلال التنسيق مع مركز الدراسات المسكونية، استمر العمل في مشروع التعليم الشعبي في مركز البرامج النسائية بمخيم الزرقاء، حيث أعطيت دروس محو الأمية في الفترة المشمولة بالتقرير. وتم أيضا الاستعانة في برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية بالأساليب التشاركية وهي الأساليب التي ينادي مشروع التعليم الشعبي باتباعها في ما نضطلع به اللجان المحلية التابعة للمنظمات المجتمعية من عمليات تقييم الاحتياجات وحل المشاكل، ليجري بذلك تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المحلية. واشتركت الأونروا واليونيسيف في تنسيق المشروع الإرشادي للآباء ودعمتهما في ذلك وزارتا الشباب والتعليم وبعض المنظمات غير الحكومية. وتم خلال العام الماضي، التوسع في أنشطة التوعية حيث تضم الآن بين عناصرها، عنصرا يتصل بتنمية الإدراك في مرحلة الطفولة المبكرة، الهدف منه مساعدة الوالدين على النهوض بمدارك الأطفال الصغار وبخاصة الطفلة، وبصحتهم الاجتماعية.

١٧٥ - التأهيل المجتمعي - يضطلع منذ عام ١٩٩٧ بمشروع تجريبي في مخيم جرش بغرض استكشاف نطاق نهج التأهيل المجتمعي المتبع في معالجة مسألة المعوقين ومدى نجاحه. ويدعو ذلك النهج إلى زيادة المشاركة المجتمعية في تقديم المساعدة والدعم للمعوقين ذهنيا وبدنيا. وتشكل الزيارات المترلية جزءا رئيسيا من أنشطة التوعية المضطلع بها في سياق التأهيل المجتمعي شأنها في ذلك شأن حملات التوعية والأنشطة المشتركة بين الأصحاء والمعوقين في أي مجتمع محلي. وقد استفاد من تلك الأنشطة ما مجموعه ٢ ٤٢٤ فردا و/أو أسرة.

١٧٦ - مشروع التأهيل المجتمعي التجريبي - اختتم، بنجاح في عام ٢٠٠١، مشروع التأهيل المجتمعي التجريبي الذي اضطلع به المكتب الميداني في الأردن. ففي جرش، قام ٤ من العاملين في مجال التأهيل بزيارات مترلية استفاد منها ما يقرب من ١٣٠ أسرة. وقد استشيرت كل أسرة ثم قدمت إليها خطة تدريب تلائم احتياجاتها الخاصة صممها موظف برنامج المعوقين وموظفون آخرون من مراكز التأهيل المجتمعي. وعرضت الجهات المانحة الممولة للمشروع التجريبي المساعدة في تنفيذ مشاريع تجريبية إضافية في المكتب الميداني بالأردن. وأجريت دراسة استقصائية تناولت المعوقين في مخيمي جرش والزرقاء وأحوالهم المعيشية وأعدت نتائجها للنشر في شكل كتيب للتدريس. وتمشيا مع نهج التأهيل المجتمعي نظم مكتب الأردن الميداني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وللمرة الأولى، مخيما شتويا جمع فيه بين أطفال أصحاء وأطفال معوقين بدنيا. وانخرط ما مجموعه ١٤٢ طفلا من الأصحاء والمعوقين في أنشطة مشتركة

وأقاموا علاقات تغلب عليها سمة التفهم والتسامح والاحترام المتبادل. وقد تسنى تمويل ذلك النشاط بمساعدة المنظمات العاملة في المنطقة. وتجلت في إعادة بناء مركز تأهيل مجتمعي قديم في مخيم الوحدات بالاستعانة بتبرعات نقدية وعينية قدمها ما يقرب من ٤٠ شخصا من أفراد ذلك المجتمع المحلي لتغطية ٣٣ في المائة من التكاليف، قيمة المشاركة في بناء الأصول المجتمعية. وظل التدريب في صدارة جدول أعمال برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية في الأردن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن ثم فبناء على التوصيات المقدمة بعد تقييم مشروع التأهيل المجتمعي التجريبي، تم تشكيل فريق تدريبي أساسي في هذا المضمار. وسيسهم ذلك الفريق في نشر المعارف والمهارات اللازمة لتنفيذ نهج التأهيل المجتمعي، وسيساعد أيضا في تنفيذ أي مشاريع تجريبية أخرى قد يضطلع بها مستقبلا. وفضلا عن ذلك النشاط من أنشطة المتابعة، نظم برنامج المعوقين أيضا أنشطة تدريبية مختلفة على امتداد العام الماضي من قبيل عقد دورات لبناء القدرة في مجالات العلاج الطبيعي ومعالجة عيوب النطق وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

الفصل السادس

لبنان

ألف – التعليم

١٧٧ – التعليم الابتدائي والإعدادي – في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١، استوعبت مدارس الأونروا للمرحلة قبل الثانوية وعددها ٧١ مدرسة في لبنان ٤٥٦ ٣٩ تلميذا في المرحلة الابتدائية التي تمتد ست سنوات والمرحلة الإعدادية التي تمتد ثلاث سنوات. وعلى مدار العام الماضي، لم يزد عدد التلاميذ المسجلين في المرحلتين الابتدائية والإعدادية. وفي الامتحان السنوي للشهادة الإعدادية (البريفيه) الذي عقد لطلاب الصف الثالث الإعدادي، في تموز/يوليه ٢٠٠٠، حقق تلاميذ الوكالة نسبة نجاح بلغت ٧٧,٨٨ في المائة، مقابل ٧٧ في المائة في المدارس الحكومية. ويذكر أن حكومة لبنان بدأت في السنة الدراسية ١٩٩٨-١٩٩٩ المرحلة الأولى من منهج جديد يتألف من ثلاث مراحل. وقد اعتمدت الأونروا، تلك التغييرات مما شمل إدخال المواضيع الجديدة في المناهج وتوفير الأموال اللازمة للكتب المدرسية الجديدة والمعلمين الإضافيين اللازمين. وخلال السنة الدراسية ١٩٩٩/٢٠٠٠، أُدخلت المرحلة الثانية في مدارس الأونروا. وخلال السنة ٢٠٠٠/٢٠٠١، تم إدخال المرحلة الثالثة من المنهج اللبناني الجديد. وتم شراء كتب مدرسية قيمتها ٠٠٠ ٦٨٠ دولار وأنشئ مختبران للحاسوب في مدرسة بيسان الإعدادية ومدرسة صامو الثانوية في مخيم عين الحلوة.

١٧٨ – التعليم الثانوي – ظل لبنان ميدان العمليات الوحيد الذي تقدم الأونروا فيه تعليما بالمستوى الثانوي على نطاق محدود لمعالجة مشكلة ضيق فرص التحاق اللاجئين الفلسطينيين بالمدارس الحكومية، وارتفاع تكلفة المدارس الخاصة بشكل يحول دون التحاقهم بها. وكانت هناك خمس مدارس ثانوية، هي: مدرسة الجليل في برج البراجنة، ومدرسة بيسان في عين الحلوة، ومدرسة الأقصى في صور ومدرسة الناصرة في الشمال ومدرسة القسطل في البقاع. وكانت أعمال البناء في مدرسة الأقصى جارية ومن المتوقع أن تكتمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وحققت مدارس الجليل وبيسان والأقصى نسبة نجاح في امتحان الثانوية العامة الرسمي قدرها ٨٩,٧١ في المائة مقابل ٦٩,٢ في المائة وهي نسبة النجاح في حالة المدارس الخاصة والحكومية بوجه عام.

١٧٩ – البنية الأساسية للتعليم – استمرت أعمال البناء في مدرستين في صور للاستعاضة عن مدرسة متداعية ومدرسة في مخيم الراشيدية. وتلقت الوكالة أموالا لبناء مدرسة على

أرض مركز سيبلين للتدريب ليستعاض بها عن مدرستين مستأجرتين. وتعمل نسبة كبيرة من المدارس في لبنان داخل مبان مستأجرة حالتها غير مُرضية (٤٦,١ في المائة). وقد أدى صغر حجم الفصول المتاحة في المباني المستأجرة إلى بقاء معدل عدد التلاميذ في الفصل منخفضا نسبيا (٣٤,٥ تلميذ)، ومع ذلك لا تزال هذه الفصول ضيقة. وما زالت الوكالة يساورها القلق إزاء الآثار المالية المحتمل أن تترتب على قانون للإيجارات أُعلن عنه في الفترة المشمولة بالتقرير السابق ويمكن، إذا ما طُبق تطبيقا تاما على الأونروا، أن يفضي إلى زيادة كبيرة في الإيجارات التي تدفعها الوكالة. وحيث أن الوكالة غير مسموح لها بالاستعاضة عن مباني المدارس المؤجرة خارج المخيمات بمدارس تبنيها هي، فإن برنامج التعليم ما زال يبذل جهودا لتدبير مبان ملائمة.

١٨٠ - التعليم المهني والتقني - قدم مركز سيبلين للتدريب تدريبا مهنيا وتقنيا إلى ٦٥٠ متدربا، منهم ١٦٥ متدربة، من خلال ١٣ دورة حرفية و ٧ دورات تقنية/شبه مهنية.

١٨١ - إعداد المعلمين قبل الخدمة - بلغ مجموع عدد الملتحقين بمركز سيبلين للتدريب ١٢٨ طالبا، منهم ٩٩ طالبة. وبعد الاستفادة من منهج دراسي أعدته الأونروا، تخرج ٥٢ طالبا من الدورة في آب/أغسطس ٢٠٠٠، قامت الوكالة بتوظيف ٥١ منهم.

١٨٢ - رياض الأطفال - واصلت رياض الأطفال الأربع العاملة باللغة الفرنسية والممولة من أحد المانحين، العمل، وبلغ عدد الملتحقين بها ٢١٦ طفلا في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١.

١٨٣ - المنح الدراسية الجامعية - في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١، استمر من السنوات السابقة تقديم ٥٠ منحة دراسية، منها ١٦ منحة قدمت إلى طالبات.

باء - الصحة

١٨٤ - الرعاية الصحية الأولية - ظلت الأونروا المصدر الرئيسي لتقديم الرعاية الصحية إلى اللاجئين المسجلين في لبنان البالغ عددهم ٣٨٣ ٠٠٠ لاجئ. وكانت إمكانية حصول اللاجئين الفلسطينيين على الخدمات الصحية مقيدة بأن البنية الأساسية للصحة العامة لا تزال في مرحلة الإنشاء، وبأن معظم اللاجئين غير قادرين على دفع التكاليف المرتفعة التي تتطلبها الرعاية الخاصة. وقدمت الوكالة خدماتها عن طريق ٢٥ مرفقا للرعاية الصحية الأولية، تقدم جميعها خدمات تنظيم الأسرة، ويقدم ٢٤ مرفقا منها رعاية خاصة للسيطرة على مرض البول السكري وارتفاع ضغط الدم، ويقدم ١٧ مرفقا الرعاية الخاصة بطب الأسنان، ويضم ١٥ مرفقا مختبرات، من بينها أربعة مختبرات تضم أجهزة للأشعة، ويقدم ١٥ مرفقا الرعاية المتخصصة في مجالات القلب والتوليد وأمراض النساء.

١٨٥ - الرعاية الصحية الثانوية - قدمت الرعاية في المستشفيات إلى اللاجئين الموجودين في لبنان عن طريق ترتيبات تعاقدية مع ١٤ من المستشفيات الخاصة والمستشفيات العامة التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ومؤسسة صحية واحدة للأمراض العقلية. وقد أدى الارتفاع المطرد في التكاليف واتساع الهوة بين الاحتياجات الدنيا للاجئين والموارد المتاحة لدى الأونروا إلى جعل توفير الرعاية الكافية بالمستشفيات شاغلا من الشواغل ذات الأولوية في الميدان. ونظرا للأحوال الاجتماعية - الاقتصادية الصعبة بوجه خاص، استمر إعفاء اللاجئين في لبنان من نظام المشاركة في التكاليف الساري في ميادين العمليات الأخرى، وإن كانت المشاركة في التكاليف ملزمة في حالة العلاج المتخصص اللازم لإنقاذ الحياة. وأصبح من الجلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنه لا يمكن استمرار الخدمات بالأموال المحدودة المخصصة من ميزانية الوكالة العادية.

ولم يتسن الإبقاء على الخدمات في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ إلا بنقل بعض الاعتمادات من ميادين عمل أو برامج أخرى وكذلك من التبرعات الخاصة المقدمة من إيطاليا، والوكالة الكندية للتنمية الدولية (كندا)، وسويسرا، ومكتب االشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية. وما زال التحدي الأساسي يتمثل في تدبير تبرعات إضافية لإدامة خطة العلاج بالمستشفيات، التي ظلت على مدار السنوات القليلة الماضية معتمدة إلى حد كبير على الموارد الخارجة عن الميزانية. وقد تم توفير جزء من التمويل اللازم للمشروع الخاص لتحسين إمكانية الوصول إلى خدمات المستشفيات الذي تبلغ تكلفته ٤,٤ ملايين دولار خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ومن ثم فإن هناك مخاطر كبيرة تتعلق بإمكانية استدامة الخدمات خلال عام ٢٠٠١.

١٨٦ -التعاون مع حكومة لبنان - شاركت الأونروا في أيام التحصين الوطنية للقضاء على شلل الأطفال في لبنان وفقا للاستراتيجية الإقليمية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، واستخدمت في ذلك لقاحات تبرعت بها اليونيسيف. واستمر التعاون الوثيق بين الوكالة والبرنامج الوطني لمكافحة السل في جميع الجوانب المتصلة بتنفيذ استراتيجية منظمة الصحة العالمية القائمة على دورة العلاج القصيرة الخاضعة للملاحظة المباشرة، بما في ذلك المراقبة والإدارة والمتابعة الوبائية. وواصلت الرابطة الوطنية لمرض فقر الدم البحري تقديم الدعم اللازم لعلاج أطفال اللاجئين الذين يعانون من هذا المرض الخلقي.

١٨٧ -البنية الأساسية للصحة البيئية - على الرغم من أن دراسات الجدوى المفصلة والتصميمات التقنية ووثائق العطاءات لتشييد شبكات المجاري والصرف الصحي وإمدادات المياه في ٥ مخيمات للاجئين كانت معدة منذ صيف عام ١٩٩٩، لم يحرز تقدم في هذه المشاريع بسبب تطبيق الجماعة الأوروبية لنظام جديد لإجراءات تقديم العطاءات. وقد أعيدت صياغة مشروع ملف العطاءات لعقد الإشراف وما تزال الموافقة عليه مرهونة بالتصديق النهائي من قبل المكاتب المعنية التابعة للأونروا والجماعة الأوروبية. وعُلق كذلك العطاء الخاص بمشاريع تشييد البنية الأساسية في المخيمات الخمسة انتظارا للموافقة على عقد الإشراف التقني. وإلى أن يتم ذلك، تم استبدال أنابيب المياه الصدئة في قطاعات مختلفة من مخيمات الراشدية، وعين الحلوة، ووافل، والبداوي، وشاتيلا.

جيم - الخدمات الغوثية والاجتماعية

١٨٨ -تسجيل اللاجئين - في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في لبنان ٣٨٢ ٩٧٣ لاجئا، بزيادة نسبتها ١,٧٣ في المائة عن عدد اللاجئين المسجلين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وهو ٣٧٦ ٤٧٢ لاجئا. وتم إدماج ٤٠ في المائة من رموز تسجيل الملفات الأسرية السابقة بنهاية الفترة المشمولة بالتقرير. واعتمدت السلطات اللبنانية اعتمادا كبيرا على نظام معلومات الأونروا لتسجيل اللاجئين. ولتيسير الوصول إلى نظام المعلومات وزيادة الكفاءة في إيصال الخدمات إلى اللاجئين، أحيلت قوائم كاملة بأسماء الأفراد والأسر على أقراص حاسوبية مدمجة (CD-ROM) إلى الأمن العام. وكانت قاعدة البيانات هذه نفسها قد ركبت من قبل في مكاتب مديرية إدارة الشؤون الفلسطينية وتداوم الأونروا على استكمالها بانتظام.

١٨٩ -برنامج العسر الشديد - في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠١، بلغ عدد اللاجئين المسجلين في برنامج المساعدة في حالات العسر الشديد ٤٤٨ ٤٢ شخصا، أي ١١,٠٨ في المائة من مجموع اللاجئين المسجلين. واستمر تزايد الطلب على البرنامج بسبب الضغوط الاجتماعية - الاقتصادية التي

يعاني منها اللاجئون. وشكلت مجموعة المعونة الغذائية النقدية والعينية لحالات العسر الشديد إضافة غذائية هامة إلى طعام أسر اللاجئين الفقيرة وكانت ذات قيمة كبيرة بالنسبة للأسر العاجزة عن تأمين إيراد منتظم، والتي تحصل، بصعوبة بالغة، على وظائف متقطعة. وقد استمر توزيع العدس في لبنان فقط بالإضافة إلى مكونات الإعاشة الأساسية الأخرى. وبسبب التأخيرات في إيصال السلع الأساسية، لزم تعديل مجموعة المعونة الغذائية في مطلع عام ٢٠٠١ نتيجة للنقص في السكر وزيت عباد الشمس. وخفضت المبالغ النقدية المخصصة للغذاء من ١٠ دولارات إلى ٨ دولارات للشخص خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ بسبب تناقص قيمة اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة، مما أدى إلى نقصان مجموع المساعدة المقدمة من برنامج حالات العسر الشديد في لبنان بما يزيد على ٠٠٠ ٨٠ دولار. وفي عام ٢٠٠١، لم تصرف المبالغ النقدية المخصصة للغذاء خلال الربع الأول بسبب تأخر وصول الأموال، ولكن تم تعويضها خلال التوزيع في الربع الثاني. وانعكاسا للقلق الاجتماعي – الاقتصادي الذي يعيشه مجتمع اللاجئين بكامله خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجه الأخصائيون الاجتماعيون في عدد من المناسبات لاجئين غير مستوفين للمعايير الدنيا للحصول على مساعدة العسر الشديد ولكنهم رغم ذلك كانوا يدعون الاستحقاق للمعونة الغذائية.

١٩٠ – الإعانة النقدية الانتقائية – في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠٠٠ وحزيران/يونيه ٢٠٠١، تلقت ٨٨٧ أسرة تتكون من ٧٩٨ ٣ شخصا مساعدة نقدية لحالات الطوارئ لتغطية احتياجات محددة مثل الإيجار أو التعليم أو النفقات الطبية. وبلغ متوسط المبلغ المدفوع للأسرة الواحدة ١١٥ دولارا.

١٩١ – إصلاح المأوى – ظل السكن يمثل مشكلة عسيرة لمجتمع اللاجئين في لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتتسم الحالة بالاكتظاظ البالغ في مخيمات اللاجئين، واستمرار الحظر على إصلاح المأوى في مخيمات صور، والافتقار إلى أي حيز في المخيمات لاستيعاب النمو الطبيعي للسكان، ومحدودية التمويل المخصص لإصلاح المأوى. وأصبحت الحالة أكثر حدة مع إصدار قانون في لبنان يمنع الفلسطينيين من امتلاك عقارات للسكن. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، ظلت ٥٧١ ١ أسرة مسجلة في برنامج المساعدة في حالات العسر الشديد تسكن في مآوي داخل المخيمات لا تتوافر فيها المعايير الدنيا. وتم إصلاح ١٢٣ مأوى تضم ٦٣٨ شخصا، وذلك بتمويل مشاريعي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن أجل ترشيد عملية اختيار الأسر المستحقة لتلقي المساعدة المتعلقة بالمأوى وفقا لقوائم الأولوية القائمة على مدى الحاجة، قامت أفرقة تتكون من موظفي الخدمات الغوثية، وموظفي خدمات المخيمات، وموظفي المناطق في صيدا، ومنطقة وسط لبنان، ومنطقة شمال لبنان، والبقاع بإجراء استقصاءات من منزل إلى منزل خلال الفترة شباط/فبراير – آذار/مارس ٢٠٠١. وخلص الاستقصاء إلى أن أكثر من ٥٩٠ مأوى تحتاج إلى إصلاح فوري. وأدى التنسيق مع وزير شؤون النازحين اللبناني إلى استئناف صرف التعويض النقدي للاجئين الفلسطينيين المشردين نتيجة للطرد في جميع أنحاء لبنان، فضلا عن إيقاف طرد اللاجئين المسجلين في مخيم ضبيه. وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، ألحقت الفيضانات الضرر بمآوي تسع أسر من اللاجئين تعيش في جال البحر في منطقة صور. ووزعت إعانات نقدية صغيرة على الأسر لتعويض جزء من الخسائر. ولم يمكن تقديم مساعدات لإصلاح المأوى لأن المكان الذي كانت تشغله الأسر لم يكن مملوكا أو مستأجرا بصورة قانونية.

١٩٢ – الخدمات الاجتماعية – تم أخيرا في عام ٢٠٠١ تعزيز عملية الانتقال من التركيز على الإغاثة إلى التركيز على الإغاثة والخدمات الاجتماعية المتخصصة، التي بدأت في عام ١٩٨٩، وذلك بتوظيف مسؤول عن الخدمات

الاجتماعية في الميدان وتعيين أخصائيين اجتماعيين متخصصين في التنمية المجتمعية ومساعدين لتقديم الائتمانات.

١٩٣ - التخفيف من حدة الفقر - لا يزال توفير الائتمان للمشاريع الصغرى يمثل العمود الفقري لمبادرات التخفيف من حدة الفقر في ميدان لبنان. وشملت اللمسات النهائية لإعادة تشكيل برنامج الائتمان إنزال نظام المعلومات ذي الصلة إلى المناطق (صيدا، وصور، والبقاع، ومنطقة شمال لبنان، ومنطقة وسط لبنان) للتمكين من تيسير وتعزيز توصيل الخدمات عن طريق مساعدي تقديم الائتمانات. واستمر الإنهاء التدريجي لحصة المنح من القروض الميسرة لحالات العسر الشديد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، رفعت حصة القروض إلى ٦٠ في المائة من قيمة كل مشروع وحددت الفائدة على السداد بمعدل ثابت قدره ١٠ في المائة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صرفت قروض ميسرة قدرها ٣٣٠ ٨٨ دولارا إلى ٢١ أسرة (١٣٣ شخصا) تعاني من حالات عسر شديد. ورفعت نحو ٢٤ أسرة (١٤١ شخصا) من قوائم حصص الإعاشة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لأن إيراداتها من مشاريعها الصغرى كانت كافية لدعم اعتمادها على ذاتها اقتصاديا. وبذلت جهود من أجل تمديد نطاق التسهيلات الائتمانية إلى قطاع أوسع من مجتمع اللاجئين ولتطبيق طرق إقراض جديدة لزيادة العائدات وتحفيز المزيد من النشاط الاقتصادي داخل المخيمات. وصُرفت قروض صغيرة لتدبير رأس المال المتداول للمشاريع الصغرى القائمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صُرف ١٤٨ قرضا، أي ضعف العدد الذي أبلغ عنه في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وبلغت القيمة الكلية للقروض التي صرفت ٩٠٠ ٤٠٧ دولار، نتج عنها إنشاء و/أو استبقاء ٢١٢ وظيفة. وبلغت الفوائد المتحصلة عن سداد القروض خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٠٠٠ ١٨ دولار، استخدم منها مبلغ ٥٠٠ ١١ دولار لتغطية تكاليف الموظفين وتكاليف التشغيل وأعيد استخدام الجزء المتبقي في تقديم قروض جديدة.

١٩٤ - دور المرأة في التنمية - تم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إقرار وبدء نفاذ مذكرة التفاهم التي تنظم علاقة الأونروا مع المنظمات المجتمعية التي تعمل من داخل الأماكن المملوكة للأونروا. وقد رسخ هذا الأساس اللازم لالتزام الأونروا بتنمية قدرات المنظمات المجتمعية لكي تصبح مستقلة ولمساعدتها في جهودها من أجل تحقيق الاستدامة الذاتية الكاملة إداريا وماليا. وقد اجتذبت دورات التدريب على المهارات التي قدمتها المنظمات المجتمعية في مراكز البرامج النسائية ٨٠١ ٢ مشاركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفضلا عن الدورات التقليدية في الحياكة، والتطريز، وتصفيف الشعر، واللغات، والطباعة، قدمت دورات جديدة وحديثة للتدريب على الحاسوب والإنترنت، اجتذبت متدربين من الذكور والإناث في مركز البرامج النسائية في عين الحلوة. وقد حضرت نحو ٠٠٠ ٣ إمرأة أنشطة مختلفة للتوعية في مراكز البرامج النسائية. وشملت المواضيع مسائل تتعلق بالصحة الإنجابية، والحقوق القانونية، والعنف المترلي، والصحة العقلية، والمنظور الجنساني. ونظمت الأنشطة بالتنسيق مع إدارتي الصحة والتعليم بالأونروا، ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية المحلية. ودُبرت الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات من الرسوم التي تم تحصيلها من دورات التدريب على المهارات، والإعانات المقدمة من الأونروا، والمساهمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية المحلية الشريكة. وأولي اهتمام خاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتنمية وتعزيز القدرات الإدارية والمؤسسية للمنظمات المجتمعية. وشمل التدريب المتعلق بتنمية الموارد البشرية تدريب مدربي التنمية المجتمعية، والتشخيص القائم على المشاركة، وإدارة المنظمات المجتمعية، وتصميم مناهج التدريب المهني، والتخطيط الجنساني والاستراتيجي. واكتمل

وضع مؤشرات لتقييم أداء المنظمات المجتمعية، مما وفر للعمال الاجتماعيين المتخصصين في تنمية المجتمعات المحلية أداة لرصد تقدم اللجان نحو تحقيق الاستدامة من الناحية الإدارية. وساعد هذا النشاط اللجان التنظيمية في تحديد المجالات التي تتطلب تحسين الإدارة الذاتية، وكشف عن المجالات التي تحتاج لمزيد من التدخل من جانب الأونروا لمساعدة المنظمات المجتمعية في الوصول إلى هذه الغاية.

١٩٥ - الإعاقة - خطت المنظمة المجتمعية، التي تدير مركز التأهيل المجتمعي في مخيم نهر البارد في شمال لبنان، خطوة أخرى نحو بلوغ درجة الاعتماد الكلي على الذات حيث أتمت ترتيبات التسجيل القانوني وحصلت على رقم الترخيص. وتتضمن الأنشطة التي يضطلع بها المركز تقديم خدمات التأهيل المتخصصة لـ ٦٨ طفلا من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة و ٧٩٢ ٢ مستفيدا آخر في منازلهم، والقيام بحملات لتوعية الآباء ومعلمي المدارس والمنظمات غير الحكومية المحلية بهدف تعزيز دمج المعوقين واعتماد نهج التأهيل المجتمعي. وقدمت طائفة من الممولين الدوليين والمحليين هبات يجاوز مجموعها ٠٠٠ ٤٠ دولار، غطت جزءا من التكاليف الجارية ومصاريف إنشاء نظام سمعي جديد لتعليم الأطفال ضعاف السمع. وقامت الأونروا بدور رئيسي في ترويج النهج المجتمعي واستخدامه من خلال عضويتها في المنتدى المعني بالمعوقين. واتضحت الجهود المتضافرة التي بذلها أعضاء منتدى المنظمات غير الحكومية في تعزيز وتوحيد نظام الإحالة فيما بين المنظمات غير الحكومية وتوسيع نطاق تقاسم تكاليف الأجهزة التعويضية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ٣١٦ معوقا المساعدة من خلال نظام الإحالة الذي تؤدي فيه الأونروا دورا كبيرا، وتلقى ١٠ أشخاص المساعدة من خلال نظام تقاسم التكاليف. وتواصلت عملية دمج الأطفال المكفوفين في منطقة صيدا، إذ تم إلحاق ثلاثة تلاميذ بمدارس الوكالة.

وبالتنسيق مع إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية وبرعاية مالية من إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية، تم خلال السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلحاق ثلاثة أطفال مكفوفين بإحدى المدارس العادية في صور. وتكفلت الأونروا خلال الفترة المشمولة بالتقرير برعاية ٥٧ طفلا في مؤسسات التأهيل المتخصصة، منهم سبعة أطفال ذوو إعاقات حركية وطفلان مكفوفا البصر، يجري إعدادهم للدمج في سلك التعليم العادي. وفي مخيم برج البراجنة، اتُخذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الخطوة الأولى نحو تنفيذ مبادرات التأهيل المجتمعي، إذ تم الاضطلاع بعملية تشخيص تشاركي مع المنظمات غير الحكومية العاملة في المخيم لتحديد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

١٩٦ - أنشطة الشباب - نُظمت أنشطة تثقيفية ورياضية ترويحية من أجل ٤١٧ ٥ مشاركا في مركز أنشطة الشباب في مخيم نهر البارد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتتولى إدارة المركز لجنة محلية، وغُطيت جميع تكاليف تشغيله من إيرادات الأنشطة المدرة للدخل ورسوم العضوية. وشارك مجموع ٨٧٥ طفلا في المخيم الصيفي الذي دام أسبوعين وفي الأنشطة الصيفية التي نُظمت في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٠، بالتشارك مع طائفة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

الفصل السابع

الجمهورية العربية السورية

ألف - التعليم

١٩٧ - التعليم الابتدائي والإعدادي في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١، استوعبت المدارس التي تديرها الأونروا في الجمهورية العربية السورية والبالغ عددها ١١٠ مدارس ٦٩٩ ٦٤ تلميذا في المرحلة الابتدائية التي تمتد ست سنوات والمرحلة الإعدادية التي تمتد ثلاث سنوات. وفي السنة

الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١، زاد عدد الملتحقين بمدارس الأونروا زيادة طفيفة بنسبة ٠,٤١ في المائة عن السنة السابقة. ويعمل حوالي ٩٣,٦ في المائة من المدارس التي تديرها الأونروا والبالغ عددها ١١٠ مدارس بنظام الفترتين، ويوجد ٨,٢ في المائة منها في مبان مدرسية مستأجرة حالتها غير مرضية. ويمكن أن يعزى جزء من ارتفاع نسبة النجاح، (٩٤,٦٤ في المائة)، في الامتحان الحكومي السنوي الذي عقد في منتصف عام ٢٠٠٠ لتلاميذ الصف الثالث الإعدادي، إلى نظام الرصد والمراقبة الذي اتبعته الأونروا في سوريا. ويستند النظام إلى التقييم والتشخيص المستمرين لجوانب ضعف الطالب، ثم وضع تدابير لمعالجة هذا الضعف خلال السنة الدراسية.

١٩٨ - البنية الأساسية للتعليم - اكتمل العمل في تشييد مدرسة الخيرية في اللاذقية، كما استكمل مختبر للعلوم ومركز لموارد التعلم في درعا.

١٩٩ - التدريب المهني والتقني - استوعب مركز دمشق التدريبي ٨١٤ متدربا، منهم ٢٠٣ متدربات. وانتظم هؤلاء المتدربون في ١٣ دورة حرفية وسبع دورات تقنية/شبه مهنية.

٢٠٠ - المنح الدراسية الجامعية - في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١، واصل ١١٠ من الحاصلين على المنح الدراسية، منهم ٣٧ امرأة، دراساتهم التي بدأوها في السنوات السابقة.

باء - الصحة

٢٠١ - الرعاية الصحية الأولية - قُدمت الرعاية الصحية إلى اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية عن طريق شبكة الوكالة المؤلفة من ٢٣ مركزا صحيا، توفر كلها الرعاية الطبية الشاملة، بما في ذلك رعاية صحة الأم والطفل وخدمات تنظيم الأسرة، والرعاية المتخصصة لمرضى البول السكري وارتفاع ضغط الدم. ويضم ١٩ مرفقا من هذه المرافق مختبرات، ويقدم ١٢ مرفقا منها خدمات طب الأسنان، مدعومة بخدمات صحة الفم من خلال وحدة متنقلة لطب الأسنان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اكتملت الأشغال المتعلقة بتشييد مركزين صحيين جديدين في مخيم خان دنون ومزيريب للاستعاضة عن المبنيين السابقين لحالتهما غير المرضية.

٢٠٢ - الرعاية الصحية الثانوية - قدمت خدمات العلاج في المستشفيات عن طريق اتفاقات تعاقدية مع ثمانية مستشفيات خاصة بأسعار حكومية ضئيلة. ونظرا لعدم إمكان تدبير مخصصات إضافية في عام ١٩٩٩ للحفاظ على الخدمات الأساسية بالمستشفيات، استمرت الرقابة الصارمة على الإحالات وعلى فترات البقاء بالمستشفيات، وتم نقل بعض الأسرَّة المتاحة للمرضى من مستشفيات القطاع الخاص إلى مستشفيات أقل تكلفة تابعة لمنظمات غير حكومية. وخصصت اعتمادات إضافية بالميزانية للتخفيف من حدة الحالة اعتبارا من سنة ٢٠٠٠.

٢٠٣ - التعاون مع حكومة الجمهورية العربية السورية - استمرت عملية التعاون والتنسيق الطويلة الأمد بين الأونروا ووزارة الصحة السورية، لا سيما في مجالي مراقبة الأمراض ومكافحتها، والحملات الوطنية للتحصين ضد شلل الأطفال. وواصلت الوزارة تلبية احتياجات الوكالة من اللقاح المضاد لالتهاب الكبد من الفئة باء عن طريق الهبات العينية، واستمر التعاون مع البرنامج الوطني لمكافحة السل في تنسيق أنشطة مراقبة هذا المرض ومكافحته استنادا إلى استراتيجية منظمة الصحة العالمية القائمة على دورة العلاج القصيرة الخاضعة للملاحظة المباشرة. وظل الأطفال اللاجئون المصابون بمرض فقر الدم البحري يعالجون عن طريق البرنامج الوطني لمكافحة هذا المرض. وبدأت الوزارة في تزويد الوكالة باللقاح الرباعي الجديد المضاد للأنفلونزا

من الفئة باء والدفتريا والسعال الديكي والتيتانوس، الذي أُدرج حديثا في البرنامج الوطني الموسع للتحصين، بوصف ذلك مساهمة عينية.

٢٠٤ - البنية الأساسية للصحة البيئية - أُنجزت دراسة الجدوى المتعلقة بتحسين شبكات الإمداد بالمياه في مخيمي خان دنون وخان الشيح، كما انتهى تشييد شبكة للصرف الصحي في مخيم خان الشيح، بتمويل تبرعت به حكومة سويسرا. ونوقشت الخيارات التقنية المختلفة مع السلطات المحلية وتم التوصل إلى اتفاق على الخيار المفضل. وموَّلت الوكالة الكندية للتنمية الدولية تكلفة وضع التصميمات التقنية وإعداد التقديرات التفصيلية للتكاليف. ونظرا لأن المشروع يشمل تطوير مناطق ريفية متاخمة لمخيمات اللاجئين، توصلت بعثة الجماعة الأوروبية في الجمهورية العربية السورية ووزير التخطيط إلى اتفاق من حيث المبدأ بشأن هذا الموضوع، ومن المنتظر إتمام صوغ قرار التمويل في السنة المقبلة.

٢٠٥ - تفشي الأمراض - تفشى داء الليشمانيا في منطقة عين التل السكنية قرب حلب خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠١ بسبب تزايد أعداد الذبابة الرملية نتيجة لعطل أصاب شبكة الصرف الصحي البلدية المجاورة. وقامت الأونروا بالتعاون مع السلطات البلدية المحلية باتخاذ تدابير الصحة العامة اللازمة بما في ذلك زيادة وتيرة جمع القمامة ورش المبيدات الحشرية، الأمر الذي ساعد في الحد من انتشار المرض. وبلغ عدد حالات الإصابة بالمرض التي أُبلغ عنها فيما بين اللاجئين الفلسطينيين بلغت ٦٥ حالة تولت وزارة الصحة علاجها جميعا. ومن الجدير بالذكر أن داء الليشمانيا لا يزال مستوطنا في المنطقة.

جيم - الخدمات الغوثية والاجتماعية

٢٠٦ - تسجيل اللاجئين - في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، كان عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الجمهورية العربية السورية ٣٩١ ٦٥١ لاجئاً، مما يمثل زيادة بنسبة ٢,٢ في المائة عن عدد المسجلين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الذي بلغ ٣٨٣ ١٩٩ لاجئاً. وتعليمات التسجيل الموحدة الجديدة، التي تسمح بأن تعتبر سجلات الحالة الأسرية لدى الإدارة العامة لشؤون اللاجئين العرب الفلسطينيين دليلا كافيا لتأكيد أن مقدم الطلب لاجئ فلسطيني حقيقي، أتاحت لـ ١٨ أسرة التسجيل حديثا لدى الأونروا. وبُذلت جهود مكثفة لتعجيل خطى العمل في مشروع ''رموز التسجيل السابقة''. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أُدمج ما يقارب ٧٠ في المائة من الملفات الأسرية.

٢٠٧ - برنامج العسر الشديد - زاد عدد حالات العسر بنسبة ٧,٢ في المائة، من ٥٩٤ ٢٦ شخصاً في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ٥١٣ ٢٨ شخصاً بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠١. وجابه اللاجئون صعوبات من جراء التأخر في تسليم الإعانات النقدية لفقراء اللاجئين بالإضافة إلى نقص المخزون من الزيوت النباتية. ولم توزع الإعانة النقدية المخصصة للأغذية حتى الربع الثاني من عام ٢٠٠١ بسبب تأخر وصول الأموال. وخلال الفترة المستعرضة، قررت حكومة الجمهورية العربية السورية حظر استيراد مشتقات الألبان من الاتحاد الأوروبي. وسيحل السردين والفول المصري محل الألبان حتى يرفع الحظر. وبغية زيادة وتعزيز قدرة الاخصائيين الاجتماعيين على التعامل بمزيد من الكفاءة والفعالية مع برنامج الخدمات الغوثية، نظمت حلقتان تدريبيتان في دمشق وحلب دامت كل منهما ٣ أيام. وظل الأخصائيون الاجتماعيون مثقلين بالعمل، حيث بلغ متوسط الحالات الموكلة إلى كل أخصائي ٣٥٠ حالة، وهو

ما يتجاوز بكثير العدد الموصى به، وهو ٢٥٠ حالة لكل أخصائي.

٢٠٨ - المساعدة النقدية الانتقائية - في عام ٢٠٠١، استخدم اعتماد صغير في الميزانية مقداره ٠٠٠ ٧٦ دولار في توزيع مساعدة نقدية مباشرة على ٤٩٦ أسرة تواجه صعوبات استثنائية أو تفتقر إلى الضروريات الدنيا. وشملت المساعدة توفير بعض العناصر الأساسية للأسر المعيشية، وتعليم الأطفال، والملابس، والمأوى، والمنافع.

٢٠٩ - إصلاح المأوى - لم تكن هناك اعتمادات لبرنامج المأوى في ميزانية الوكالة العادية لعام ٢٠٠١. إلا أنه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُصلح ٤٩ مأوى وكانت ٧ مآوى قيد الإنشاء نتيجة لتمويل مشاريعي. وجرى العمل على أساس الاعتماد على الذات. وظل ما يقدر بـ ٧٣٢ مأوى مدرجا في قائمة انتظار التدخل الفوري حالما يتوافر تمويل مشاريعي.

٢١٠ - التخفيف من حدة الفقر - سعيا إلى وضع مبادئ توجيهية جديدة وسياسة سليمة لبرنامج التخفيف من حدة الفقر/برنامج إدرار الدخل، أُنشئ مجلس استشاري لبرنامج إدرار الدخل. ويجري المجلس الاستشاري حاليا حصراً شاملاً للقروض غير المسددة ويعكف على وضع استراتيجية عملية للتحصيل. وبدأ المجلس أيضا استعراضا للاختلافات الوظيفية بين برنامج التخفيف من حدة الفقر وبرنامج تمويل القروض الصغرى والمشاريع الصغرى، لا سيما من حيث منهجية العمل والمستفيدين المستهدفين بوجه عام، الذين يغلب أنهم أشد فقرا في حالة برنامج التخفيف من حدة الفقر من المستفيدين من ائتمانات برنامج تمويل القروض الصغرى والمشاريع الصغرى. وخلال الفترة المستعرضة، لم يُصدق على مزيد من القروض أو برنامج القروض المضمونة جماعياً. وفي تلك الفترة، قام خمسة مستفيدين من القروض الفردية و٥٤ مستفيداً من برنامج القروض المضمونة جماعياً بتسوية قروضهم. وحاليا، لا يزال عدد المشاركين في برنامج القروض المضمونة جماعياً ١١٦ مشاركا وعدد القروض الفردية ١٣٩ قرضا.

٢١١ - دور المرأة في التنمية - تم في جميع مراكز البرامج النسائية في ميدان الجمهورية العربية السورية، البالغ عددها ١٥ مركزاً، تنظيم سلسلة من الحلقات التدريبية شملت مواضيع مثل حقوق المرأة، والزواج، وتعليم الأطفال، والإرشاد، ودورات محو الأمية، ودورات تعليم اللغة الإنكليزية، وغير ذلك من الأنشطة البيئية والاجتماعية والترويحية. وبالتعاون مع مديرية الزراعة السورية، نظمت حلقات تدريبية عن استخدام القش في الإنتاج الفني والحرفي في مركزين من مراكز البرامج النسائية. ونظمت عدة حلقات دراسية بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من أجل المجتمع المحلي، استهدفت زيادة الوعي بحقوق المرأة والمنظور الجنساني ومسائل أخرى اجتماعية وقانونية. وبالتعاون مع وزارة الثقافة، شارك ٥٠ شخصا، يمثلون لجانا إدارية متعددة، في حلقة تدريبية مماثلة عن المهارات اللازمة لتنظيم حملات ناجحة للتوعية. وواصلت مراكز البرامج النسائية جهودها الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ماليا بالمشاركة في عدة معارض لمنتجات التطريز بغرض تدبير الأموال، وأُنشئ برنامج للقروض المضمونة جماعياً من أجل المرأة في بعض مراكزالأنشطة النسائية. وتخرج نحو ١ ٨٠٠ من الرجال والنساء من طائفة واسعة التنوع من دورات التدريب على المهارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢١٢ - التأهيل المجتمعي - نُظمت دورات تدريبية من أجل العاملين المتطوعين في مجال التأهيل، وآباء الأطفال المعوقين، والاخصائيين الاجتماعيين، وذلك بالتعاون مع منظمة غير حكومية إيطالية وجمعيات أخرى في دمشق. واستهدفت الدورات تدريب المشاركين على طرق التدريس والتعامل مع

الأطفال المتخلفين عقلياً. وإضافة إلى ذلك، نظمت سلسلة من الدورات التدريبية من أجل المتطوعين والأخصائيين الاجتماعيين التابعين لمركز التأهيل المجتمعي، بشأن مواضيع إدارة المراكز، ومعوقات النطق والسمع، والشلل الدماغي، والإعاقات الذهنية، وقيمة التدخل المبكر. وفي إطار جهد مستقل، شارك ١١٨ من الأطفال اليتامى والمعوقين تتراوح أعمارهم بين ٧ و ١٣ عاماً في مخيم صيفي نظمته الأونروا في طرطوس. واكتمل العمل في مشروعين هما تشييد مركزي التأهيل المجتمعي في حماة ودرعا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووسع المركزان إلى حد بعيد نطاق المرافق والخدمات المتاحة لمجتمع اللاجئين، وبخاصة برامج التأهيل وتنمية القدرات بالنسبة إلى النساء وكذلك المعوقون بدنياً/ ذهنياً.

الفصل الثامن
الضفة الغربية

ألف – التعليم

٢١٣ – التعليم الابتدائي والإعدادي – تدير الأونروا ٩٥ مدرسة في الضفة الغربية، منها ٣٦ مدرسة للبنين و٤٥ مدرسة للبنات و١٥ مدرسة للتعليم المختلط. واستوعبت المدارس ٦٩٨ ٥٥ تلميذا، ٤٣,٦ في المائة منهم بنين و٥٦,٤ في المائة بنات. وزاد عدد الملتحقين بالمدارس في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١ بنسبة ٣,٥ في المائة بالمقارنة بالسنة الدراسية ١٩٩٩/٢٠٠٠.

٢١٤ – البنية الأساسية للتعليم – أتمت الأونروا، باستخدام أموال مشاريعية، تشييد ثمانية فصول مدرسية وثلاث وحدات للمراحيض. وظلت الاونروا تواجه صعوبات في توفير مواقع لتشييد المدارس، وبخاصة في القدس. وتضم مدارس الوكالة في الضفة الغربية أقل معدل لعدد التلاميذ في الفصل (٣٩ تلميذا) بالمقارنة بأي ميدان عمل آخر نتيجة للكثرة النسبية لعدد المدارس الكائنة في مباني مستأجرة حالتها غير مرضية (١٦,٨ في المائة) أو الكائنة خارج المخيمات في المناطق النائية. وما زالت المدارس الموجودة داخل المخيمات مكتظة.

٢١٥ – التدريب المهني والتقني – ضمت مراكز التدريب المهني والتقني الثلاثة التابعة للأونروا في الضفة الغربية ١ ٢٢٢ متدربا خلال السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١، منهم ٥٤٩ متدربة. ووفرت المراكز الثلاثة ١٦ دورة حرفية و ٢٠ دورة تقنية/شبه مهنية. وحقق خريجو الأونروا من المتدربين نسبة نجاح بلغت ٨٥,٨٩ في المائة في امتحان عام ٢٠٠٠ الشامل الذي عقدته وزارة التعليم العالي، في مقابل ٦٧,٥ في المائة لجميع الكليات في الضفة الغربية. ونُظمت، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية، دورات قصيرة تراوحت مدتها من اسبوع واحد إلى ١٦ اسبوعا في المراكز الثلاثة، لتدريب ١٩٨ متدرباً على تخصصات متنوعة.

٢١٦ – كليتا العلوم التربوية – استوعبت كليتا العلوم التربوية في مركز رام الله لتدريب الرجال ومركز رام الله لتدريب النساء ٥٩٤ طالبا، منهم ٣٨٩ طالبة، وذلك في برنامج مدته أربع سنوات لتدريب المعلمين قبل دخول الخدمة وبعد التخرج من المرحلة الثانوية. وقد تخرج من الكليتين في تموز/يوليه ٢٠٠٠، ١١٦ طالبا، منهم ٩٦ طالبة.

٢١٧ – المنح الدراسية الجامعية – استمر من السنوات السابقة ، في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١، تقديم ٩٦ منحة دراسية، منها ٤٠ منحة للإناث.

٢١٨ – القيود التشغيلية – لا يزال برنامج التعليم التابع للأونروا يتعرض للاضطراب بسبب القيود التي تفرضها السلطات الاسرائيلية، بدعوى الأسباب الأمنية. وقد أثرت هذه القيود أساسا على حرية التنقل. وحالت عمليات الإغلاق، في عدة مناسبات، دون وصول المتدربين والمعلمين وغيرهم من موظفي التعليم التابعين للوكالة إلى أماكن العمل

أو التدريب. وتعرض برنامج التعليم لأعطال شديدة بسبب عدم كفاية عدد المعلمين. وكان الموظفون الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية يواجهون أحيانا صعوبات في الوصول إلى المدارس الثماني التابعة للوكالة في القدس، لا سيما في أثناء عمليات الإغلاق الداخلي. وأغلقت جميع المدارس في الضفة الغربية لمدة سبعة أيام عمل في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وانخفضت جودة التعليم بسبب انخفاض الروح المعنوية لدى المعلمين والطلبة، وما واجهوه من توتر شديد بسبب ظروف الصراع. وكان هناك أيضا تدهور في مستويات الإنجاز. ولم تعقد مراكز التدريب الثلاثة أي فصول دراسية خلال تشرين الأول/أكتوبر، بسبب قرارات الإغلاق التي حالت دون وصول الطلبة إلى المراكز. وجُمدت دورات التدريب أثناء الخدمة ومشروع حقوق الإنسان/التواصل بلا عنف.

باء – الصحة

٢١٩ – الرعاية الصحية الأولية – تم توفير الرعاية الصحية الأولية الشاملة للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية عن طريق شبكة الوكالة التي تتألف من ٣٤ مرفقا للرعاية الصحية الأولية، توفر كلها خدمات تنظيم الأسرة والرعاية الخاصة بالسيطرة على مرض البول السكري وارتفاع ضغط الدم، بالإضافة إلى طائفة كاملة من خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية. ويؤوي ٢٥ مرفقا من هذه المرافق مختبرات وتوفر ٢٠ منها خدمات طب الأسنان، مدعومة بوحدة متنقلة لطب الأسنان توفر خدمات صحة الفم للمجتمعات المحلية. وستة من هذه المراكز مجهزة بوحدات للأشعة، كما توفر ستة منها خدمات العلاج الطبيعي. ويجري العمل حالياً في بناء مراكز صحية جديدة للاستعاضة بها عن المباني ذات الحالة غير المرضية في مخيمات الدهيشة وبلاطة وجنين، وكذا توسيع مستشفى قلقيلية، باستخدام أموال مشاريعية.

٢٢٠ – التعاون على الصعيد الوطني – مُثلت الوكالة في كل اللجان الصحية الوطنية التي أنشأتها وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية بما في ذلك برنامج تحصين موسع، والرعاية الصحية الأولية، والصحة الإنجابية، ومراقبة الحمى المالطية ومكافحتها، ومكافحة السل، والتثقيف الصحي. وشارك موظفو الأونروا في أنشطة التدريب المشتركة التي بدأتها الوكالة و/أو وزارة الصحة و/أو المنظمات غير الحكومية. كما أقامت الأونروا تعاونا وثيقا مع الجامعات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية في شتى الجوانب ذات الصلة بتطوير نظام الرعاية الصحية وتنمية الموارد البشرية في مجال الصحة. وقدمت وزارة الصحة هبات عينية في شكل لقاحات ولوازم لسلسلة التبريد، وقدمت المنظمات غير الحكومية لوازم طبية ومواد للتثقيف الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، أبرم عقد لإنجاز أعمال التجهيز الداخلي وتركيب شبكات الكهرباء والمياه وتكييف الهواء ومرافق التدريب في قسم السلامة البيولوجية في المختبر الوطني للصحة العامة برام الله الذي تموله حكومة إيطاليا وتنفذه الأونروا.

٢٢١ – الرعاية الصحية الثانوية – وفرت الرعاية الاستشفائية للمرضى المقيمين عن طريق ترتيبات تعاقدية مع مستشفي أوغوسطا فيكتوريا في القدس، ومستشفى القديس يوحنا لطب العيون، و٧ مستشفيات أخرى تابعة لمنظمات غير حكومية في الضفة الغربية، كما وفرت هذه الرعاية الاستشفائية مباشرة عن طريق الوكالة في مستشفى يضم ٤٣ سريرا في قلقيلية. وردّ إلى اللاجئين المرضى جزء من النفقات التي يتكبدونها في مستشفى المقاصد بالقدس، لقاء الرعاية المتخصصة غير المتوفرة في المستشفيات المتعاقدة، من قبيل جراحة القلب. كما ردت الوكالة أقساط التأمين المدفوعة لتغطية تكاليف معالجة مرض السرطان التي تكبدها لاجئون يحملون بطاقة هوية من الضفة الغربية. وبلغ مستوى المساهمة في دفع تكاليف العلاج ٢٥ في المائة في المستشفيات المتعاقدة

و٣٠ في المائة عن طريق خطة رد التكاليف. وبدأ العمل في بناء وتجهيز جناح لطب الأطفال يضم ٢٠ سريرا، ووحدات للأشعة وإعادة التأهيل البدني، ومهجع للممرضات في مستشفى الأونروا في قلقيلية. وعلاوة على ذلك، سيتم تحديث غرفة الإنعاش وقسم خدمات الطعام بفضل مساهمة خاصة من موظفي منطقة الأونروا في ميدان عمليات الأردن.

٢٢٢ - القيود التشغيلية - ظل البرنامج الصحي التابع للأونروا يواجه صعوبات خطيرة في الضفة الغربية بسبب القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على التنقل بدعوى الأسباب الأمنية، بما في ذلك القيود على عدد تراخيص السفر التي تصرف لموظفي الوكالة والمركبات التابعة لها، مما يحول دون وصول الموظفين إلى أماكن عملهم ويحد من قدرة المرضى على الوصول إلى المستشفيات في القدس. كما أن النظافة تعطلت في بعض الحالات لأن شاحنات جمع القمامة لم تتمكن من الوصول إلى المخيمات. كما تعذر التنسيق وتبادل المعلومات بسبب إغلاق الحدود وفرض القيود على السفر بين الضفة الغربية وقطاع غزة. (انظر الفقرات ...).

٢٢٣ - تفشي الأمراض - تفشى الإسهال الحاد في مخيم الفوار بالضفة الغربية، الذي كان خاضعا لعملية إقفال صارمة من قبل قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وأبلغ عن حالات مجموعها ٥٧٧ خلال الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وتبين من الفحص الوبائي أن المصدر العام للإصابة هو تلوث إمدادات المياه. وتمت السيطرة على حالة تفشي المرض عن طريق وقف التسرب بين شبكتي المياه والصرف الصحي.

جيم - الخدمات الغوثية والاجتماعية

٢٢٤ - تسجيل اللاجئين - بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ لدى الأونروا ٧٧٠ ٦٠٧ لاجئا، بزيادة نسبتها ٤,٢٥ في المائة عن عدد اللاجئين المسجلين في ٣٠ حزيران/يونيه وهو ٠٠٩ ٥٨٣ لاجئين. وشهدت شعبة التسجيل زيادة حادة في عدد اللاجئين الذي يقومون بتحديث بيانات تسجيلهم نتيجة للأزمة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي حين أن الشعبة ركزت على التصدي للأزمة، فإنها واصلت تنفيذ أنشطة برنامجية أخرى منها إدماج الرموز السابقة. فقد تم في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير إدماج نحو ٥١ في المائة من الرموز السابقة المتعلقة بملفات الأسرة.

٢٢٥ - برنامج العسر الشديد - بلغ عدد المقيدين في برنامج العسر الشديد ٧٠٢ ٣٠ من الأشخاص يمثلون ٥,٠٥ في المائة من مجموع اللاجئين المسجلين بالضفة الغربية. وواصل برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية اتباع نهج أسري شامل للوفاء باحتياجات فقراء اللاجئين داخل المخيمات وخارجها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وزاد موظفو الخدمات الغوثية والاجتماعية من حجم عملية توفير الغذاء والمأوى من خلال التصدي للمشاكل على صعيدي المجتمع والأسرة، حيث أن هذه المشاكل كثيراً ما تكون هي السبب المؤدي إلى الفقر وهي العامل الذي يضاعفه. ونتيجة لذلك، تم تعبئة موارد مجتمعية إضافية لتقديم المساعدة إلى فقراء اللاجئين داخل المخيمات عموما. وتم إعادة حوالي ٤٤ من الطلبة والطالبات المنتمين إلى الأسر المحرومة إلى المدارس بعد تركهم للدراسة، ووضع ٢٦ من مدمني المخدرات داخل نظام العلاج المنتظم، وانضمت ٢٢ انثى من فقراء اللاجئين إلى برامج تعليم القراءة والكتابة، والتمست ٦٣٩ امرأة فقيرة الحصول على المشورة بشأن تنظيم الأسرة بالمراكز الصحية التابعة للأونروا.

٢٢٦ -المساعدة النقدية الانتقائية - قدمت المساعدة إلى مجموع ٦٧٤ أسرة بما مجموعه ١٦٥ ٦٤٧ دولاراً كمساعدة نقدية من أجل تذليل حالات الأزمة. وشملت المساعدة اللوازم المنزلية الأساسية، والمواد المدرسية للأطفال، والملابس، وأماكن الإقامة، والمنافع العامة، وغير ذلك من مستلزمات الطوارئ.

٢٢٧ -إصلاح المأوى - قدمت المساعدة إلى ٢٠ أسرة على تحسين حالة مساكنهم. وبدأت أيضا أعمال الإصلاح بالنسبة إلى ٣٠ أسرة أخرى محتاجة. ونُفذت أعمال الإصلاح في إطار المشروعين على أساس الاعتماد على الذات. وهناك ما مقداره ١٩٦ مأوى في حاجة إلى الإصلاح الفوري أو إعادة البناء.

٢٢٨ -المساعدة الطارئة - قُدمت المساعدة الطارئة إلى ٧٣ أسرة مؤلفة من ٣٧٣ شخصا بسبب حوادث من قبيل الحرائق وهدم المنازل. وشملت المساعدة تقديم ٣٠٥ بطانيات، و٤١ من مجموعات أدوات المطابخ، و٦٢ لفافة أغذية، و٧٢ لفافة ملابس.

٢٢٩ -دور المرأة في التنمية - واصل البرنامج التركيز على تمكين المرأة والإدارة والمشاركة في مراكز البرامج النسائية. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ١٣ من هذه المراكز في مخيمات اللاجئين ومركزان خارجها. وتمثل هذه المراكز المكان الوحيد للأنشطة النسائية في المخيمات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفرت المراكز للنساء العاملات خدمات داعمة لم يكن بإمكانهن بدونها أن يشاركن مشاركة تامة في الأنشطة والدورات الدراسية ولا أن يستفدن فائدة كاملة منها. وتشمل هذه الخدمات رياضا للأطفال ودورا للحضانة ومرافق للرعاية النهارية للأطفال. وقارب عدد المستفيدين من هذه الخدمات ٢٥٠ من النساء العاملات و ٢٧٥ من الأطفال. وقام مركزا البرامج النسائية في الدهيشة والفوار بتطوير المرافق القائمة لرياض الأطفال ودور الحضانة. واستمرت خلال الفترة المشمولة بالاستعراض أنشطة التدريب على المهارات وإدرار الدخل، التي توفر سنويا ما متوسطه ٥٧ من فرص العمالة وعدة مئات أخرى من فرص العمالة من المترل. وجرى توسيع الدورات التدريبية القائمة في عدة مراكز وأُنشئت دورات جديدة في مراكز أخرى. واستُهلت دورات للتدريب الفني المتقدم شملت دروسا نظرية لقيادة السيارات؛ وتضمنت فرص التدريب الأخرى تعليم اللغة الانكليزية، ودورات دراسية في علاج بشرة الوجه ومواد التجميل، وحياكة الستائر، واللياقة البدنية، والتصوير الفوتوغرافي والمونتاج، والحاسوب، والغناء والدراما، وصيانة آلات الخياطة، وتصفيف الشعر، والأزياء. وبلغ مجموع المتخرجات من هذه الدورات للتدريب على المهارات حوالي ١٣١ ٢ امرأة. ونظمت جميع المراكز مجموعة واسعة النطاق من مبادرات التوعية بالمسائل الإنمائية والاجتماعية، تناولت عدة مواضيع منها حقوق المرأة، والتثقيف المدني والديمقراطية، والمنظور الجنساني، والإعاقة، والتدخل في المنازعات ومنعها، والزواج المبكر وزواج الأقارب، والحمل، والرضاعة الطبيعية، والعنف والإيذاء داخل الأسرة، ورعاية الطفل، وأطفال المدارس والديمقراطية، والإسعاف الأولي، والحملات الطبية، وتنظيم الأسرة، والتدريب على القراءة والكتابة، وحفظ الأغذية. وبلغ عدد المستفيدات من هذه الأنشطة حوالي ٦٦٠ ٩ امرأة. ونُظمت للنساء والأطفال طائفة متنوعة من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والترويحية، شملت تنظيم أيام مفتوحة ورحلات ومخيمات صيفية وحفلات غداء ومعارض ولقاءات اجتماعية وزيارات مترلية لكبار السن وتقديم المساعدة للأسر التي تعيش في فقر والاحتفال ببعض المناسبات مثل عيد الأم، واليوم الدولي لكبار السن، واليوم الدولي للمعوقين، ويوم منع التدخين.

وشارك في هذه الأنشطة أكثر من ٠٠٠ ٨ امرأة. وواصلت مراكز البرامج النسائية تطوير وسائل التنسيق والتواصل الشبكي بينها وبين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية من أجل تمويل الأنشطة والمشاريع، بما في ذلك الأعمال الإنشائية. وأدى اتحاد مراكز البرامج النسائية دورا رئيسيا في مجال التنسيق والتواصل الشبكي، وتمكن نتيجة لذلك من الحصول على الدعم لعدة مبادرات ومشاريع (توفير الحواسيب لمراكز البرامج النسائية وعدة مشاريع إنشائية). وواصلت إدارة الخدمات الغوثية والاجتماعية الاضطلاع بدور التمكين والتيسير في مجال دعم هذه المراكز بهدف مساعدتها على أن تصبح منظمات غير حكومية مستدامة مدارة كليا بالقدرات المجتمعية، عن طريق المشاركة والتواصل الشبكي وبناء المؤسسات وتمكين مجالسها الإدارية وجمهور أعضائها. واستفاد عدد من أعضاء المجالس والعديد من جمهور الأعضاء من برامج مختلفة لبناء القدرات أتاحتها منظمات غير حكومية أخرى ووزارات السلطة الفلسطينية، منها مثلا دورات للتدريب على مهارات القيادة والاتصال، والتخطيط والتمويل الاستراتيجيين، وحقوق الإنسان والقانون. ونظم موظفو برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية عدة حلقات تدريبية على مهارات الإدارة من أجل اللجان الإدارية لمراكز البرامج النسائية. وعلى غرار ما سبق، تلقت مراكز البرامج النسائية المساعدة المالية من برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية في شكل إعانات نقدية وقروض لمشاريع إدرار الدخل. وظل من الأهداف الرئيسية نشر القيم الديمقراطية على مستوى المراكز ذاتها، ونشرها عن طريقها على المستوى المجتمعي، وذلك عن طريق تيسير وتشجيع العمليات والإجراءات والأنشطة الديمقراطية في المراكز. وأُنجزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأعمال التحضيرية لانتخاب الأعضاء الجدد في مجالس إدارة تسعة من المراكز.

٢٣٠ - أنشطة الشباب - واصلت مراكز أنشطة الشباب في الضفة الغربية تنظيم أنشطة رياضية وترويحية وتثقيفية للشباب والأطفال اللاجئين، شملت عروضا سينمائية ومسرحية وعروضا للعرائس ومعارض للكتب والصور الفوتوغرافية، وفصولا دراسية علاجية وتكميلية، وتكريم الطلبة المتفوقين، والاحتفال بالمناسبات الوطنية والدولية. وبلغ العدد التقديري للشباب الذين شاركوا في هذه الأنشطة ٨ ٣٨٨ شابا. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت المراكز حلقات دراسية وحلقات تدريبية ومحاضرات وأنشطة للتوعية ومناقشات عامة بشأن طائفة متنوعة من المسائل، منها على سبيل المثال حقوق اللاجئين والحقوق المدنية وحقوق الطفل، ووضع مخيمات اللاجئين، والتدخل في الأزمات، وإسداء المشورة، والمساءلة العامة، وقوانين المرور، والتثقيف الصحي، والإسعاف الأولي، والدفاع المدني وغير ذلك من قضايا الشباب. وشارك في الاضطلاع بهذه الأنشطة فنيون محترفون وأعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني وبعض مسؤولي السلطة الفلسطينية. وواصلت عدة لجان للشباب المشاركة في تحقيق المصالحة بالطرق التقليدية بين الأسر المتنازعة والقيام بزيارات لمساندة المصابين والأسر التي فقدت بعض أفرادها خلال الانتفاضة. واضطلعت اللجان أيضا ببعض الخدمات المجتمعية، بما في ذلك حملات التنظيف، وإصلاح طرق المخيمات وغير ذلك من مشاريع البنية الأساسية. وتمكنت سبع من لجان مراكز أنشطة الشباب من الحصول على تمويل خارجي لإعادة بناء مراكزها أو توسيعها. ويسَّرت إدارة الخدمات الغوثية والاجتماعية أنشطة هذه المراكز وقدمت لها تبرعات نقدية. وأثمر تواصل الموظفين مع مصادر الموارد الخارجية فرصا تدريبية أُتيحت عن طريق السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية في مجالات المهارات القيادية، والتخطيط، وحقوق الإنسان، والتثقيف المدني، وتدريب المدربين.

٢٣١ - الإعاقة - يعمل البرنامج، عن طريق مراكز التأهيل المجتمعي، على تعزيز إدماج اللاجئين المعوقين بدنيا أو ذهنيا في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية لمجتمعاتهم المحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام ١٣ مركزا من مراكز التأهيل المجتمعي بتوفير مختلف خدمات التأهيل الأساسية في المخيم الذي يوجد به كل منها، بما في ذلك التأهيل للاندماج في المدارس العادية، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، والأجهزة التعويضية، والتوعية، وتوفير التدريب لأسر المعوقين (وبخاصة الأطفال)، والإحالة إلى الأخصائيين، وإجراء تعديلات في المنازل، والخدمات الإرشادية. وكانت مكتبات لعب الأطفال الموجودة في سبعة من مراكز التأهيل المجتمعي مفيدة في تيسير إحداث تغير إيجابي في مواقف الأطفال من الإعاقة، عن طريق اجتذاب الأطفال الأصحاء والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على نحو يوفر لهم ساحة مشتركة للعب والاستمتاع والتعلم معا. وساعدت الأعمال التي أنجزتها وحدات العلاج الأساسي لصعوبات النطق الموجودة في عدة مراكز على تقليل صعوبات النطق التي يعانيها عدد من الأطفال. وعززت المراكز آليات العمل مع المدارس والمؤسسات الاجتماعية في المخيمات، فضلا عن التنسيق مع إدارات السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية الدولية. وتيسر الاضطلاع بطائفة واسعة النطاق من الأنشطة بفضل هذا النوع من تدابير الشراكة والتواصل الشبكي، بما في ذلك تدريب الموظفين، وإقامة الاحتفالات وتنظيم المسيرات في بعض المناسبات مثل ''يوم المعوقين'' و ''يوم الفلسطينيين''. ونظمت عدة مراكز مخيمات صيفية ضمت الأطفال الأصحاء والأطفال المعوقين بدنيا وذهنيا. واستمر تعزيز الروابط مع أسر المعوقين عن طريق الزيارات الدورية وتبادل الأفكار بشأن احتياجات أطفال تلك الأسر واحتياجات الأُسر ذاتها بوصفها أُسرا لأطفال معوقين، والصيانة السليمة للأجهزة التعويضية، وسبل العثور على الخدمات ذات الصلة المتاحة في مراكز التأهيل المجتمعي وفي المنطقة المحلية وسبل الحصول عليها. ونُظم تدريب خاص للأمهات بشأن المسائل المتصلة بتأهيل أطفالهن. وأسهمت مراكز التأهيل المجتمعي في الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز حقوق المعوقين، ومن ذلك على سبيل المثال المشاركة في حلقتي عمل عقدتهما وزارة الشؤون الاجتماعية والاتحاد العام للمعوقين بشأن استراتيجيات تنفيذ قانون المعوقين. ووفرت إدارة الخدمات الغوثية والاجتماعية الدعم الفني والمالي لفرادى المعوقين وكذلك لمراكز التأهيل المجتمعي ذاتها. وقام الموظفون بزيارات منزلية للمعوقين لتقديم التوجيه والمساعدة. واضطلعت الإدارة أيضا بمبادرة رائدة لتدريب العاملين في مجال التأهيل على معالجة صعوبات النطق. وأُنشئت أربع وحدات أساسية لتأهيل الأطفال الذين يعانون من صعوبات في النطق وزُودت بالتمويل الدولي. وبغية مساعدة مراكز التأهيل المجتمعي على تعزيز درجة استدامتها من الناحية المالية، مول برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية ثلاثة مشاريع جديدة لإدرار الدخل من أجل المراكز القائمة في منطقة نابلس.

٢٣٢ - التخفيف من وطأة الفقر - يهدف برنامج التخفيف من وطأة الفقر إلى تعزيز قدرة فقراء اللاجئين على إدرار الدخل وزيادة اعتمادهم على أنفسهم عن طريق بناء قدراتهم وتزويدهم برأس المال. ونظم البرنامج ٣٠ من الاجتماعات والحلقات التدريبية والمحاضرات لزيادة الوعي بالفقر، وبخاصة أسبابه وكيفية التخفيف من حدته، بالتنسيق مع المراكز الاجتماعية في عدة مخيمات وبالاشتراك مع إدارات السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية المحلية وبعض الاستشاريين. واشتمل كل نشاط من هذه الأنشطة على تعميم المعلومات عن طريق نشرات من بينها قائمة تبين الجهات الأخرى التي تقدم خدمات. وبلغ مجموع الأشخاص الذين استفادوا من هذه الأنشطة ١ ٥٠٠ شخص. وواصل

البرنامج تركيزه أيضا على جهود التخفيف من وطأة الفقر على المستوى الأصغر عن طريق مواصلة أنشطة التدريب على المهارات. فقد وفر البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقرير لـ ١٩٢ من الأشخاص المنتمين إلى أُسر محرومة فرص التدريب على طائفة متنوعة من مهارات إدرار الدخل، مثل أشغال الألومنيوم، وفن التجميل، والمهارات الحاسوبية، ومهارات التمريض، والمهارات السكرتارية، والنجارة، والتسجيل بالفيديو، والتصوير الفوتوغرافي والمونتاج، وكهرباء السيارات، والميكانيكا. وواصل البرنامج تقديم المعاونة لـ ٤٥ من المنظمات والجماعات الشعبية في المخيمات لإعداد وتنفيذ دراسات الجدوى اللازمة لمشاريع إدرار الدخل. كما ساعد البرنامج نحو ١٥٠ من الأسر الفقيرة على تكوين أفكار لمشاريع تجارية وإعداد دراسات الجدوى اللازمة. وشارك موظفو البرنامج المتعلق بالمعوقين في الاجتماعات الدورية المعقودة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بشأن بعض المواضيع مثل المرأة والفقر، وفي عدة دورات تدريبية في مجال تقرير سياسات التنمية المجتمعية، وفي تدريب المدربين في مجال ''التنمية المجتمعية المستدامة'' بالتنسيق مع مقر الوكالة.

الفصل التاسع
قطاع غزة

ألف – التعليم

٢٣٣ – التعليم الابتدائي والإعدادي – في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١، استوعبت مدارس الأونروا في قطاع غزة، البالغ عددها ١٦٨ مدرسة، ٤٧٤ ١٧٧ تلميذا في المرحلتين الابتدائية ومدتها ست سنوات والإعدادية ومدتها ثلاث سنوات. وتُعزى الزيادة البالغة ٠٥٠ ٨ (٤,٨ في المائة) في عدد التلاميذ عن السنة الدراسية السابقة إلى الزيادة الطبيعية في عدد السكان اللاجئين وقبول حوالي ٢٣٧ ١ طفلا من أبناء الأسر اللاجئة الوافدة حديثا في مدارس الوكالة. وقارب متوسط عدد التلاميذ في الفصل المدرسي الواحد في قطاع غزة ٤٩,٣ تلميذا، وهو أعلى معدل على نطاق الوكالة، ويفوق متوسط عدد التلاميذ في الفصل المدرسي الواحد في مدارس السلطة الفلسطينية، وهو ٤٢ تلميذا.

٢٣٤ – البنية الأساسية للتعليم – أنجزت الأونروا عن طريق التمويل المشاريعي بناء ١٠ فصول مدرسية ووحدتين اقتصاديتين مترليتين. وفي منتصف عام ٢٠٠١، كان يوجد قيد الإنشاء خمسة من المباني المدرسية، و ٢٨ من الفصول المدرسية، وثلاث وحدات للحرف اليدوية. وكانت إحدى الأولويات العليا للوكالة في مجال التمويل هي تدبير تمويل مشاريعي إضافي لبناء المدارس في غزة.

٢٣٥ – التدريب المهني والتقني – استوعب مركز التدريب في غزة ٨٠٨ متدربين، من بينهم ١٧٦ امرأة، في ١٤ دورة حرفية وثماني دورات تقنية/شبه مهنية. ولأول مرة خلال خمس سنوات، صدرت تصاريح إسرائيلية للدخول إلى الضفة الغربية لتلاميذ غزة الملتحقين بكلية رام الله للعلوم التربوية وغيرها من مراكز الأونروا التدريبية في الضفة الغربية. وبلغ مجموع عدد الطلبة الملتحقين بهذه المراكز ٩٨ طالبة و ٣٦ طالبا.

٢٣٦ – المنح الدراسية الجامعية – استمر في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١ تقديم ٨٧ منحة دراسية ممتدة من السنوات السابقة للطلبة الملتحقين بجامعات في بلدان الشرق الأوسط، منها ٥٢ منحة لطالبات.

٢٣٧ – القيود التنفيذية – نتيجة للمواجهة اليومية بين قوات جيش الدفاع الإسرائيلي والفلسطينيين، تعرض أداء البرنامج في غزة لقيود مختلفة منها على سبيل المثال إغلاق الطرق التي تخترق القطاع والقصف الإسرائيلي المتكرر للمباني المدرسية. وقد جعلت هذه التدابير من الصعب، بل ومن المستحيل

أحيانا، على معلمي المدارس ومعلمي التدريب المهني وغيرهم من الموظفين الوصول إلى أماكن عملهم. ونتج عن ذلك فقد ٢٠ من أيام العمل وتعليق حلقتين تدريبيتين عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتيسيرا لمشكلة تعسر وصول الطلبة إلى مدارسهم، سمحت وزارة التعليم في السلطة الفلسطينية للتلاميذ في جميع أنحاء غزة بحضور الفصول الدراسية في أقرب المدارس إلى منازلهم، مما وفر لتلاميذ الأونروا الفرصة للالتحاق بالمدارس الحكومية إذا نشأت حاجة إلى ذلك. وتصديا لحالات الطوارئ وبغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من الأثر السلبي للحالة الأمنية السائدة على عملية التدريس، طلب برنامج التعليم الميداني من المدارس أن تعد خططا للطوارئ للتعويض عن الوقت المفقود، مع إصدار تعليمات إلى مشرفي المدارس للاضطلاع بالمتابعة، ونُقل المعلمون ذوو التخصص المتماثل إلى المدارس القريبة من أماكن إقامتهم، ووزعت على التلاميذ مواد للتعليم الذاتي.

باء – الصحة

٢٣٨ – الرعاية الصحية الأولية – ظلت الأونروا إحدى الجهات الرئيسية لتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية لسكان قطاع غزة، الذين يشكل اللاجئون الفلسطينيون منهم نحو الثلثين. وقُدمت هذه الخدمات عن طريق شبكة مؤلفة من ١٧ مرفقا للرعاية الصحية الأولية الخاصة، تتوافر فيها كلها مجموعة كاملة من الخدمات الطبية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، وتوفر ١٤ منها الرعاية الخاصة اللازمة للسيطرة على مرض البول السكري وارتفاع ضغط الدم والخدمات المختبرية، وتتوافر في ١١ منها خدمات طب الأسنان، مدعومة بثلاث وحدات متنقلة لطب الأسنان توفر خدمات صحة الفم على المستوى المجتمعي. وتوجد في ستة مرافق منها عيادات للعلاج الطبيعي كما أن خمسة منها مجهزة بوحدات للأشعة. وتم نحو خُمس الولادات المسجلة في قطاع غزة في ست وحدات للتوليد توجد ضمن المراكز الصحية في المخيمات. أما الخدمات المتخصصة في مجالات أمراض القلب والأمراض الصدرية وأمراض النساء والولادة وطب العيون وطب الأطفال، فتقدم وفقا لجدول تناوبي أسبوعي. واستمر العمل بالترتيب الفريد الذي يجعل العيادات تعمل بنظام النوبتين في المراكز الصحية الموجودة في المخيمات الخمس الكبرى، حيث ثبت أن هذا الترتيب هو أنجع وسيلة من حيث التكلفة لسد الفجوة بين احتياجات السكان المتنامية وأعدادهم المتزايدة بسرعة وبين الموارد المحدودة المتاحة للوكالة.

٢٣٩ – الرعاية الثانوية – قُدمت خدمات العلاج بالمستشفيات عن طريق اتفاق تعاقدي مع مستشفى تابع لمنظمة غير حكومية، والمستشفى الأهلي، الذي حُجز فيه ٥٠ سريرا للمرضى من اللاجئين، وعن طريق رد جزء من النفقات الطبية التي يتكبدها اللاجئون نظير العلاج في مستشفيات السلطة الفلسطينية. ونتيجة لأوجه العجز التمويلي، لم تتمكن الوكالة من استغلال خدمات مستشفى غزة الأوروبي، الذي أصبح قيد التشغيل في أوائل عام ٢٠٠١، على النحو المتفق عليه أصلا في مذكرة التفاهم الموقعة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ من جانب وزارة الصحة والجماعة الأوروبية والأونروا.

٢٤٠ – البنية الأساسية للصحة البيئية – تم بصفة مؤقتة قبول الأشغال لإنشاء المستقبل الرئيسي للصرف الصحي غير المضغوط في مخيم دير البلح (المرحلة الأولى). غير أن أشغال إنشاء شبكة المجاري والصرف الصحي (الخطوة الأولى من المرحلة الثانية) تخلفت عن جدولها الزمني من جراء القيود الإسرائيلية المفروضة على استيراد مواد البناء إلى قطاع غزة. وكان ٧٠ في المائة من الأعمال المتعاقد على تنفيذها، التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، قد أُنجز قبل تعطل العمل نتيجة للوضع السائد. وحدث تأخير كبير في تنفيذ مشروع حماية الشاطئ في مخيم الشاطئ لأن السلطات الإسرائيلية لم

تصدر التصاريح اللازمة لاستيراد الصخور. ووافقت السلطات الإسرائيلية على أحد جزأي المشروع في أواخر عام ٢٠٠٠، ولكن لم يتسن البدء في العمل قبل التفاوض على تعديل العقد ويبدأ تدفق الإمدادات. واستُكمل مشروع تحسين وميكنة جمع النفايات الصلبة والتخلص منها لمخيمات جباليا والشاطئ والأوسط عن طريق شراء خمسة هياكل شاحنات، وأربعة جرارات، وعربات لكنس الطرق، والتصنيع المحلي لأبدان الشاحنات والحاويات.

٢٤١ -التعاون على المستوى الوطني - على غرار ما تم في الضفة الغربية، كانت الوكالة ممثلة في جميع لجان الصحة الوطنية التابعة لوزارة الصحة في السلطة الفلسطينية، وشاركت في جميع الأيام المخصصة لحملات التحصين الوطنية، واشتركت في برنامج لمكافحة الأمراض غير المعدية. واستمرت وزارة الصحة في تزويد الأونروا باللقاحات اللازمة المستخدمة في التحصين للبرنامج الموسع، بوصف ذلك تبرعا عينيا.

جيم - الخدمات الغوثية والاجتماعية

٢٤٢ -تسجيل اللاجئين - زاد عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في قطاع غزة من ٦٢٢ ٨٢٤ لاجئ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٦٢٦ ٨٥٢ لاجئ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ويقطن حوالي ٥٤ في المائة من اللاجئين في مخيمات اللاجئين الثمانية في غزة، وهو ما يشكل النسبة الكبرى في أي ميدان من ميادين العمليات. واكتملت عملية الدمج اليدوي للرموز السابقة لجميع اللاجئين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ونتيجة لذلك، تم دمج ٧٧٤ ١٢٧ من الرموز السابقة الفرعية. وبذا تم توحيد رموز ٧٧٤ ١٢٧ من أبناء الأُسر المدونين في السجلات الميدانية للأونروا مع رموز وسجلات أسر اللاجئين الأصلية المسجلة لدى الأونروا.

٢٤٣ -برنامج العسر الشديد - حافظ برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية على مستوى المساعدة التي يقدمها للأسر المحرومة المستفيدة من برنامج العُسر الشديد، بقدر يكفي لتلبية الاحتياجات من الغذاء والمأوى وغيرها من الاحتياجات الأساسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد عدد المستفيدين من البرنامج ٢٩٧ ٢ شخصا، أي بنسبة ٠,٢٨ في المائة من العدد الكلي للاجئين. ويبلغ العدد الكلي للمستفيدين من برنامج العسر الشديد ٣٦١ ٧٣ شخصا، أي ما يقارب ٨,٦ في المائة من العدد الكلي للاجئين. أما المعونة النقدية السنوية، التي انخفضت من ٤٠ دولارا إلى ٣٨ دولارا للشخص الواحد نتيجة لانخفاض معدل صرف اليورو، فلا تزال تمد المستفيدين ببعض القوة الشرائية وتدعم في الوقت نفسه الاقتصاد المحلي. وكجزء من عملية توفير التدريب المنهجي من أجل تعزيز مهارات الموظفين، أجري لهم تدريب داخلي على التنفيذ السليم لتعليمات الخدمات الغوثية، وكذلك مهارات وأساليب إسداء المشورة، عملا على تحسين الأداء والكفاءة. ووُجه معظم التدريب إلى موظفي الخدمات الغوثية والاجتماعية والأخصائيين الاجتماعيين في المخيمات. وأدت جسامة عبء العمل الملقى على عاتق كل أخصائي من الأخصائيين الاجتماعيين وعدم كفاية مرافق النقل إلى الحد من قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على العمل بصورة متعمقة مع الأُسر، وقلَّص في أحيان كثيرة فعالية التدخل بغرض المساعدة. وضاعفت من هذا القيود الإسرائيلية الشديدة المفروضة على التنقل داخل قطاع غزة، التي تؤثر على موظفي الأونروا كلهم تقريبا.

٢٤٤ -إصلاح المأوى - تم إصلاح حوالي ٧٧ مأوى، مما حسن نوعية المعيشة للأسر المضرورة، وأوجد فرصا جديدة للعمالة، وشجع على المشاركة المجتمعية، ووفر في سياق ذلك وحدات سكنية فعالة من حيث التكلفة. وحالت محدودية الموارد المتاحة لدى الوكالة وكذلك لدى السلطة الفلسطينية

لأغراض تلبية احتياجات المأوى دون تنفيذ مشاريع كبيرة للإصلاح أو الإعمار. ولدى انتهاء الفترة قيد الاستعراض، بلغ عدد الأسر التي لا تزال بحاجة إلى المساعدة ٩٥٧ ٦ أسرة. وتشمل حالات هذه الأسر ٤٨٤ مأوى في حاجة إلى إصلاح عاجل أو إلى إعادة البناء. ولا يمكن الشروع في أي أنشطة أخرى تتعلق بالمأوى إلا بتدبير تمويل مشاريعي إضافي.

٢٤٥ - المساعدة النقدية الانتقائية - قدم حتى الآن ما مجموعه ٥٣٥ ١٧٥ دولارا إلى ٧٧٨ أسرة، في شكل منح صرفت لها مرة واحدة لتمكينها من تلبية الاحتياجات الطارئة.

٢٤٦ - المساعدة الطارئة - تصديا لحالة الاضطراب الراهنة في قطاع غزة، أنشئ برنامج جديد لحالات الطوارئ. وعين ما مجموعه ٤٦ عاملا اجتماعيا في إطار برنامج إنشاء الوظائف لدراسة وتحديد الأسر المضرورة من أجل إمدادها بالغوث والمساعدة. وقدمت مساعدة قدرها ٤٨٦ ٩٨٩ دولارا إلى ما مجموعه ٨٤٣ ٣ أسرة؛ و٨٥٩ بطانية إلى ١٧٦ أسرة؛ وقدمت خيام إلى ٢٢ أسرة؛ و ٤٧٨ حشيَّة إلى ١١٤ أسرة. وبدأت عملية توزيع أربع حصص للإعاشة في حالات الطوارئ في أواخر الربع الأخير من عام ٢٠٠٠، وصرفت لأسر اللاجئين ٢٢٩ ٤٨٦ من شحنات الأغذية (٥٠ كيلوغراما من الدقيق، و ٥ كيلو غرامات من الأرز، و ٥ كيلوغرامات من السكر، و ٥ كيلوغرامات من العدس، وكيلوغرامان من اللبن ولتران من الزيت). وجار حاليا صرف دفعة التوزيع الخامسة.

٢٤٧ - دور المرأة في التنمية - مولت الأونروا ثلاثة من مشاريع إدرار الدخل، اثنان منها لتوسيع القاعات وإضافة معدات للتمرينات الرياضية، ووفر المشروع الثالث التمويل اللازم لتدبير حواسيب للدورات التدريبية في مركز البرامج النسائية في مخيم الشاطئ. ومولت عدة جهات مانحة محلية ودولية ستة مشاريع أخرى لإدرار الدخل، شمل اثنان منهما مشاريع للبناء في مركزي البرامج النسائية في مخيمي جباليا والمغازي. وفي مواجهة ظروف الانتفاضة، قامت عشرة من مراكز البرامج النسائية بتكييف وتطوير أنشطتها لدعم المجتمع المحلي عن طريق القيام بزيارات للأسر المضرورة وتدبير المساعدات العينية. ونُظمت أيضا محاضرات وحلقات تدريبية خاصة عن الإسعافات الأولية والأمن والآثار السيكلوجية للأزمة على النساء والأطفال. وقام موظفون من الذين عيَّنهم برنامج إنشاء الوظائف بتنفيذ فصول تعليمية تكميلية لتلاميذ المدارس. ونفذ مشروع جديد لتقديم المساعدة السيكلوجية للنساء والأطفال في مركز البرامج النسائية في النصيرات بالتعاون مع منظمة غير حكومية دولية لتمكينهم من تحمل آثار الأزمة. وشرع في تموز/يوليه ٢٠٠٠ في تنفيذ برامج جديدة للأطفال واستمرت هذه البرامج طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واستفاد منها ٤٠٠ ١ طفل. وشملت الأنشطة العروض المسرحية والرسم والألعاب التعليمية والثقافية والمعارض والقيام بزيارات للمصابين خلال الانتفاضة. واضطلع بعض موظفي إدارة الخدمات الغوثية والاجتماعية وبعض المنظمات غير الحكومية الدولية بدورات دراسية وحلقات تدريبية لتعزيز الدور الذي تقوم به مجالس الإدارة والموظفين في مراكز البرامج النسائية. وتم بالتعاون مع منظمات غير حكومية محلية ودولية تنفيذ محاضرات وحلقات تدريبية في جميع مراكز البرامج النسائية لتوعية المجتمعات المحلية بالمواضيع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٢٤٨ - التأهيل المجتمعي - واصلت مراكز التأهيل المجتمعي السبعة توعية المجتمعات المحلية باحتياجات وحقوق الذين يعانون من صعوبات ذهنية وبدنية. وقامت هذه المراكز بتقديم خدمات التأهيل الأساسية، وإحالة المحتاجين من هؤلاء الأشخاص إلى الأخصائيين، ومساعدة الكبار المعوقين على

الحصول على التدريب الفني الملائم وعلى فرص العمالة. وخلال السنة المشمولة بالتقرير، استفاد من هذه المبادرات ما مجموعه ٦ ١١٦ شخصا. وأولى البرنامج المتعلق بالمعوقين، بالتنسيق مع مراكز التأهيل المجتمعي، اهتماما خاصا لبرنامج الزيارات المترلية وأنشطة الإدماج في المجتمع. واستفاد ٥ ٠٢٧ مشاركا من الخدمات الشاملة المتعلقة بمشاكل السمع والموفرة للمجتمعات المحلية والمدارس، ومن المكتبات، والحواسيب ولعب الأطفال ومبادرات تعليم الأطفال للأطفال والتثقيف المجتمعي والتوعية والرعاية التمويلية ودعم الأسرة وإسداء المشورة. واستمر البرنامج المتعلق بالمعوقين في تغطية تكاليف الأجهزة التعويضية وكراسي المقعدين والمعينات السمعية أو الإسهام في تغطية تكلفتها، ووضع ترتيبات تعاقدية مع منظمات غير حكومية شتى لتقديم الخدمات إلى ٣١٢ معوقا. ونظّم البرنامج بالتنسيق مع مراكز التأهيل المجتمعي ثلاث حلقات تدريبية في مركز التأهيل المجتمعي في جباليا بشأن لغة الإشارة لأسر الأطفال المعوقين والمتطوعين في مركز رفح للتأهيل المجتمعي، والإدارة المالية للمنظمات المجتمعية، والمهارات الحاسوبية الأساسية. وشارك في تلك الحلقات ما مجموعه ٩٠ متدربا. وواصلت مراكز التأهيل المجتمعي تعاونها الوثيق مع السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وهذه التدابير للشراكة والتواصل الشبكي تيسر تعزيز خدمات التأهيل المجتمعي، وإحالة المعوقين إلى الخدمات الطبية والتأهيلية المناسبة، وتوفير التدريب الفني المتخصص في لغة الإشارة والإدارة، وتنظيم المخيمات الصيفية وغيرها من الأنشطة الترويحية للمعوقين. وقد تأثرت مراكز التأهيل المجتمعي تأثيرا سيئا من جراء الانتفاضة. فعلى سبيل المثال، لم تتحقق إيرادات من مشاريع إدرار الدخل (تأجير القاعات للجمهور) نتيجة للحالة الاقتصادية المتدهورة. ولهذا السبب نفسه، عجز آباء المعوقين عن دفع رسوم إقامة أبنائهم في المؤسسات ورسوم نقلهم كما كانوا يفعلون سابقا. وواجه برنامج مراكز التأهيل المجتمعي قدرا كبيرا من الضغط من المجتمع المحلي مع ازدياد توقعات تلقي المساعدة الغذائية وتوفير الوظائف. كما تزايد بشدة عدد طلبات العكازات وأجهزة المشي وكراسي المقعدين، نتيجة لتزايد أعداد المصابين وحالات الإعاقة الناتجة عن أحداث الانتفاضة.

٢٤٩ - أنشطة الشباب - أنشئ مبنى إضافي لمركز أنشطة الشباب في المغازي، وتم تحسين ساحة اللعب في مركز أنشطة الشباب في خان يونس، وذلك عن طريق تمويل خارجي. وواصلت المراكز الثمانية لأنشطة الشباب الاضطلاع بأنشطتها الداخلية على النحو المعتاد على الرغم من الحالة الراهنة، وإن كانت القيود المفروضة على التنقل داخل قطاع غزة قد حدت من نطاق المشاركة في الأنشطة الرياضية. ومما يبين قدرة المراكز على التكيف في أوقات الاضطراب السياسي، فإن مركزا أنشطة الشباب في خان يونس ورفح قد استضافا طلابا من الجامعة الإسلامية هم وأساتذهم، تمكينا لهم من مواصلة دراستهم، لعدم تمكنهم من السفر كالمعتاد إلى الجامعة في مدينة غزة. وقام أعضاء مراكز أنشطة الشباب بتقديم المساعدة إلى المجتمع المحلي في شكل تبرعات عينية، بالتنسيق مع المؤسسات المحلية وإدارات السلطة الفلسطينية. ونفِّذ في مراكز أنشطة الشباب، بالتنسيق مع منظمة فرنسية غير حكومية، برنامج خاص للأطفال مماثل للبرنامج المضطلع به في مراكز البرامج النسائية. ويساعد هذا البرنامج الأطفال على التخلص مما يحسون به من كَمَد وعلى تحمُّل الآثار الناتجة عن الانتفاضة.

٢٥٠ - مركز تأهيل المكفوفين - استمرت طوال العام الأنشطة التعليمية والتأهيلية الجارية من أجل ٣٤٥ من الأطفال والكبار المكفوفين، وشملت التدريب المهني، وتوفير فرص إدرار الدخل، ودورات تعليم طريقة برايل، والزيارات المنزلية، والخدمات الإرشادية، والأنشطة الترويحية. وقدم

المركز معينات تعليمية وبصرية لتيسير إدماج ١١٢ من الأطفال المكفوفين في النظام المدرسي العادي وتيسير تشغيل ٤٥ من المكفوفين الكبار في السوق المحلي. وأسهمت الأنشطة التي شرع فيها المركز مؤخرا في تحسين وتعزيز العلاقة بين المركز والمجتمع المحلي، مما أثمر ازديادا في الوعي المجتمعي بالاحتياجات الخاصة للمكفوفين. وكان هذا هو ما أدى تحديدا إلى إنشاء وحدة ضعف البصر، ووحدة للطباعة بطريقة برايل، وتنظيم مخيمات للإقامة الصيفية. وواصلت جمعية أصدقاء مركز تأهيل المكفوفين دعمها المالي لعمليات المركز، وخصوصا مساعدة أي أنشطة إضافية يشرع فيها لتلبية الاحتياجات الأخرى للأطفال المكفوفين. ومن ذلك على سبيل المثال، إنشاء برنامج خاص جديد للأطفال المكفوفين الذين لديهم إعاقات إضافية. وقد أنفقت الجمعية حتى الآن ٠٠٠ ٧٠ دولار في تغطية التكاليف الجارية وتكاليف المعدات. وفي الوقت نفسه، مُنحت للمركز سيارة جديدة من طراز فولكس فاجن غولف لتيسير نقل الموظفين الذين يساعدون في دمج الأطفال المكفوفين في النظام المدرسي العادي. وأثّرت الانتفاضة تأثيرا سلبيا على عمليات المركز، حيث أن نسبة تتراوح من ٤٠ إلى ٤٥ في المائة من الأطفال المكفوفين من المناطق الجنوبية في قطاع غزة لم يتمكنوا لأيام كثيرة من السفر إلى القسم المدرسي بالمركز. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن موظفو الإرشاد من السفر إلى منازل هؤلاء التلاميذ، ولا من الوصول إلى المدارس العادية التي يجري دمج الأطفال المكفوفين بها. وهذا ناجم عن القيود والعقبات الأخرى الكثيرة الذي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الطرق التي تصل بين المدن والبلدات. وبالإضافة إلى ذلك فقد اثنان من تلاميذ المدارس بصرهم نتيجة لإصابتهم بنيران القناصة الإسرائيليين.

٢٥١ - مخيّم كندا - أنجزت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الإعادة التدريجية لـ ٤٩١ أسرة معيشية (٨٨٤ ٣٨ لاجئا) من مخيم كندا في شبه جزيرة سيناء إلى قطاع غزة. وكان هؤلاء اللاجئون قد انقطعت بهم السبل في مخيم كندا الواقع على الساحل الشمالي لشبه جزيرة سيناء لدى إعادة إقامة الحدود الدولية بين إسرائيل ومصر في عام ١٩٨٢. ومن ثم فإنه لم تعط لهم بطاقات هوية مماثلة لما أعطي لبقية السكان في قطاع غزة. وبدون المساعدة السخية التي قدمتها حكومة كندا، ورئيس الفريق العامل المعني باللاجئين، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، لم يكن لينجز الجزء المتعلق بجمع شمل الأسر من مشروع مخيم كندا. وبسبب النقص الشديد في مواد البناء في السوق المحلي، الناتج عن الحالة الراهنة في قطاع غزة، لم تتمكن الوكالة حتى الآن من البدء في أعمال البنية الأساسية في حي السلطان برفح، الذي أعيد فيه توطين اللاجئين من مخيم كندا. وأخيرا، وبالإضافة إلى الخدمات التعليمية والصحية والغوثية والاجتماعية التي قدمتها الأونروا إلى هؤلاء اللاجئين خلال فترة إعادتهم إلى قطاع غزة، اعتبرت المشاركة العامة للأونروا وما قامت به من تنسيق أداة رئيسية للنجاح في تنفيذ برنامج إعادة التوطين.

المرفق الأول
جداول المعلومات الإحصائية والمالية

المحتويات

الصفحة

١ - عدد الأشخاص المسجلين ٧٥

٢ - توزيع السكان المسجلين ٧٧

٣ - عدد حالات العسر الشديد وتوزيعها ٧٧

٤ - خدمات التعليم الأساسي ٧٨

٥ - خدمات التدريب المهني والتقني وإعداد المعلمين ٨٠

٦ - خدمات الرعاية الطبية ٨١

٧ - مؤشرات مختارة على الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين ٨٣

٨ - برنامج الخدمات الاجتماعية ٨٤

٩ - النفقات الفعلية في عام ٢٠٠٠، والميزانية العادية لعام ٢٠٠١، والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٨٥

١٠ - التبرعات النقدية والعينية المقدمة من الحكومات والجماعة الأوروبية ٨٦

١١ - الموظفون المعتقلون أو المحتجزون ٨٨

١٢ - موظفو الوكالة ٨٨

١٣ - برنامج تمويل القروض الصغرى والمشاريع الصغرى ٨٩

عدد الأشخاص المسجلين[أ]

(في ٣٠ حزيران/يونيه من كل سنة)

ميدان العمليات	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الأردن	٦١٣ ٧٤٣	٥٠٦ ٠٣٨	٧١٦ ٣٧٢	٩٢٩ ٠٩٧	١ ٢٨٨ ١٩٧	١ ٣٥٨ ٧٠٦	١ ٤١٣ ٢٥٢	١ ٤٦٣ ٠٦٤	١ ٥١٢ ٧٤٢	١ ٥٩٠ ١٩٢
لبنان	١٣٦ ٥٦١	١٧٥ ٩٥٨	٢٢٦ ٥٥٤	٣٠٢ ٠٤٩	٣٤٦ ١٦٤	٣٥٢ ٦٦٨	٣٥٩ ٠٠٥	٣٦٤ ٥٥١	٣٧٠ ١٤٤	٣٧٦ ٤٧٢
الجمهورية العربية السورية	١١٥ ٠٤٣	١٥٨ ٧١٧	٢٠٩ ٣٦٢	٢٨٠ ٧٣١	٣٣٧ ٣٠٨	٣٤٧ ٣٩١	٣٥٦ ٧٣٩	٣٦٥ ٨٠٥	٣٧٤ ٥٢١	٣٨٣ ١٩٩
الضفة الغربية[ب]	–	٢٧٢ ٦٩٢	٣٢٤ ٠٣٥	٤١٤ ٢٩٨	٥١٧ ٤١٢	٥٣٢ ٤٣٨	٥٤٢ ٦٤٢	٥٥٥ ٠٥٧	٥٦٩ ٧٤١	٥٨٣ ٠٠٩
قطاع غزة	٢٥٥ ٥٤٢	٣١١ ٨١٤	٣٦٧ ٩٩٥	٤٩٦ ٣٣٩	٦٨٣ ٥٦٠	٧١٦ ٩٣٠	٧٤٦ ٠٥٠	٧٧٢ ٦٥٣	٧٩٨ ٤٤٤	٨٢٤ ٦٢٢
المجموع	**١ ١٢٠ ٨٨٩**	**١ ٤٢٥ ٢١٩**	**١ ٨٤٤ ٣١٨**	**٢ ٤٢٢ ٥١٤**	**٣ ١٧٢ ٦٤١**	**٣ ٣٠٨ ١٣٣**	**٣ ٤١٧ ٦٨٨**	**٣ ٥٢١ ١٣٠**	**٣ ٦٢٥ ٥٩٢**	**٣ ٧٩٤ ٤٩٤**

(أ) تستند الأرقام إلى وثائق التسجيل لدى الأونروا التي يجري استكمالها باستمرار؛ غير أنه يكاد يكون من المؤكد أن عدد اللاجئين المسجلين الموجودين في مناطق عمليات الوكالة هو أقل من عدد السكان المسجلين.

(ب) حتى سنة ١٩٦٧، كانت الضفة الغربية للأردن تدار كجزء لا يتجزأ من ميدان عمليات الأردن.

الجدول ٢

توزيع السكان المسجلين

(في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

ميدان العمليات	السكان المسجلون	عدد المخيمات	مجموع سكان المخيمات	الأشخاص المسجلون خارج المخيمات	النسبة المئوية للسكان خارج المخيمات
الأردن	١ ٦٣٩ ٧١٨	١٠	٢٨٧ ٩٥١	١ ٣٥١ ٧٦٧	٨٢,٤٤
لبنان	٣٨٢ ٩٧٣	١٢	٢١٤ ٧٢٨	١٦٨ ٢٤٥	٤٣,٩٣
الجمهورية العربية السورية	٣٩١ ٦٥١	١٠	١٠٩ ٤٦٦	٢٨٢ ١٨٥	٧٢,٠٥
الضفة الغربية	٦٠٧ ٧٧٠	١٩	١٦٣ ١٣٩	٤٤٤ ٦٣١	٧٣,١٦
قطاع غزة	٨٥٢ ٦٢٦	٨	٤٦٠ ٠٣١	٣٩٢ ٥٩٥	٤٦,٠٥
المجموع	**٣ ٨٧٤ ٧٣٨**	**٥٩**	**١ ٢٣٥ ٣١٥**	**٢ ٦٣٩ ٤٢٣**	**٦٨,١٩**

الجدول ٣

عدد حالات العسر الشديد وتوزيعها

(في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

ميدان العمليات	عدد الأسر	عدد الأشخاص			نسبتهم المئوية من اللاجئين
		المتلقين حصص إعاشة	غير المتلقين حصص إعاشة[أ]	المجموع	
الأردن	١١ ١٢٤	٣٩ ٧٦٧	٢ ٥٩٧	٤٢ ٣٦٤	٢,٥٨
لبنان	١٠ ٥٠٧	٣٨ ٨١٧	٣ ٦٣١	٤٢ ٤٤٨	١١,٠٨
الجمهورية العربية السورية	٨ ٥٥٢	٢٥ ٢٠٢	٣ ٣١١	٢٨ ٥١٣	٧,٢٨
الضفة الغربية	٨ ٤٨٣	٢٦ ١١٥	٤ ٥٨٧	٣٠ ٧٠٢	٥,٠٥
قطاع غزة	١٦ ٨٣٣	٧٢ ٠٨٩	١ ٢٧٢	٧٣ ٣٦١	٨,٦٠
المجموع	**٥٥ ٤٩٩**	**٢٠١ ٩٩٠**	**١٥ ٣٩٨**	**٢١٧ ٣٨٨**	**٥,٦١**

(أ) بما في ذلك الأطفال دون الواحدة من العمر، والطلاب الذين يدرسون بعيدا عن ديارهم، وغيرهم.

الجدول ٤

خدمات التعليم الأساسي[أ]

(في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع/ المتوسط
تلاميذ المرحلة الابتدائية	٨٥ ٧٧٩	٣٠ ٢٩١	٤٣ ٦١٤	٤٠ ٤٦٢	١٣١ ٤٥٢	٣٣١ ٥٩٨
ذكور	٤٢ ٩٩٣	١٥ ٤١٨	٢٢ ٥٠٢	١٧ ٧٠٢	٦٧ ٢٣٧	١٦٥ ٨٥٢
إناث	٤٢ ٧٨٦	١٤ ٨٧٣	٢١ ١١٢	٢٢ ٧٦٠	٦٤ ٢١٥	١٦٥ ٧٤٦
تلاميذ المرحلة الإعدادية	٥١ ٦٣٦	٩ ١٦٥	٢١ ٠٨٥	١٥ ٢٣٦	٤٦ ٠٢٢	١٤٣ ١٤٤
ذكور	٢٦ ٥٢٩	٤ ٣٢١	١٠ ٨٣٠	٦ ٥٧٥	٢٣ ١٧٦	٧١ ٤٣١
إناث	٢٥ ١٠٧	٤ ٨٤٤	١٠ ٢٥٥	٨ ٦٦١	٢٢ ٨٤٦	٧١ ٧١٣
تلاميذ المرحلة الثانوية	–	٢ ٤٧٤	–	–	–	٢ ٤٧٤
ذكور	–	١ ٠٣٠	–	–	–	١ ٠٣٠
إناث	–	١ ٤٤٤	–	–	–	١ ٤٤٤
مجموع المسجلين	**١٣٧ ٤١٥**	**٤١ ٩٣٠**	**٦٤ ٦٩٩**	**٥٥ ٦٩٨**	**١٧٧ ٤٧٤**	**٤٧٧ ٢١٦**
ذكور	٦٩ ٥٢٢	٢٠ ٧٦٩	٣٣ ٣٣٢	٢٤ ٢٧٧	٩٠ ٤١٣	٢٣٨ ٣١٣
إناث	٦٧ ٨٩٣	٢١ ١٦١	٣١ ٣٦٧	٣١ ٤٢١	٨٧ ٠٦١	٢٣٨ ٩٠٣
النسبة المئوية للإناث	٤٩,٤	٥٠,٥	٤٨,٥	٥٦,٤	٤٩,١	٥٠,١
النسبة المئوية للملتحقين في كل من ميادين العمليات إلى مجموع الملتحقين على نطاق الوكالة	٢٨,٨	٨,٨	١٣,٦	١١,٧	٣٧,٢	١٠٠,٠
النسبة المئوية للزيادة في مجموع الملتحقين عن السنة السابقة	(١,٧)	١,٩	٠,٤	٣,٥	٤,٨	١,٨
المدارس الإدارية	١٩٠	٧٦	١١٠	٩٥	١٦٨	٦٣٩
الابتدائية	٦٢	٣٥	٦٠	٢٥	١٢٢	٣٠٤
الإعدادية	١٢٨	٣٦	٥٠	٧٠	٤٦	٣٣٠
الثانوية	–	٥	–	–	–	٥
النسبة المئوية للمدارس الإدارية العاملة بنظام الفترتين	٩١,٦	٤٤,٧	٩٣,٦	٤٣,٢	٧٥,٦	٧٥,٠
النسبة المئوية للمدارس الإدارية في أبنية مستأجرة	٢٥,٨	٤٦,١	٨,٢	١٦,٨	٠,٠	١٧,١
الأبنية المدرسية	١٠٣	٥٩	٦١	٨٣	١٠٩	٤١٥
الأبنية المدرسية المستأجرة	٢٧	٢٨	٧	١٦	صفر	٧٨
معدل التلاميذ في غرفة الدراسة الواحدة	٤٠,٤	٣٩,٦	٤٣,٧	٣٨,٧	٤٩,٣	٤٣,٥

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع/ المتوسط
النسبة المئوية للصفوف التي تضم ٤٨ تلميذا أو أكثر	١٣,٤	١٩,٨	٣٣,٤	٦,١	٧٥,٠	٣٦,٠
المنح الجامعية المقدمة	١١٥	٥٠	١١٠	٦٩	٨٧	٤٣١
النسبة المئوية للطالبات المستفيدات منها	٣٨,٣	٣٢,٠	٣٣,٦	٥٨,٠	٥٩,٨	٤٣,٩
المعلمون	٤ ٢٥٨	١ ٤٠٢,٥	١ ٧٦٢	١ ٧٨٢	٤ ٧٢٠	١٣ ٩٢٤,٥
المعلمون المتدربون في أثناء الخدمة[ب]	**١٦٨**	**٩٤**	**٦٥**	**١٤٠**	**٧١**	**٥٣٨**

(أ) لا تشمل أعداد المسجلين ما يقدر بـ ٦٠٣ ١٩١ من التلاميذ اللاجئين الملتحقين بالمدارس الابتدائية والإعدادية الحكومية والخاصة، و ٩٤٧ ٥٤ طالبا لاجئا ملتحقا بالمدارس الثانوية الحكومية والخاصة، وتشمل ٥٥٩ ٣٩ تلميذا من غير اللاجئين ملتحقين بمدارس الأونروا (الابتدائية والإعدادية والثانوية).

(ب) المشاركون في البرنامج العادي للتدريب أثناء الخدمة (باستثناء كلية العلوم التربوية) خلال السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١.

الجدول ٥

خدمات التدريب المهني والتقني وإعداد المعلمين

(الأعداد الفعلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ للملتحقين خلال السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١)

الأردن				لبنان		الجمهورية العربية السورية		الضفة الغربية				قطاع غزة				المجموع الفرعي		المجموع الكلي
مركز التدريب في عمان		مركز التدريب في وادي السير		مركز التدريب في سبلين		مركز التدريب في دمشق		مركز التدريب في قلنديا		مركز تدريب النساء في رام الله		مركز تدريب الرجال في رام الله		مركز التدريب في غزة				
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
	٥٩	٥٦٠		٣٤١	٤١	٤٨٢	٢٣	٤٨٦		٨٦				٥٨٢		٢ ٤٥١	٢٠٩	٢ ٦٦٠
٤٦	٢٩٨	١٥٣	٩٠	١٤٤	١٢٤	١٢٩	١٨٠			٤١٩	١٨٧	٤٤	٥٠	١٧٦	٧٠٩	١ ٣٣١	٢ ٠٤٠	
٤٦	**٣٥٧**	**٧١٣**	**٩٠**	**٤٨٥**	**١٦٥**	**٦١١**	**٢٠٣**	**٤٨٦**	**صفر**	**٥٠٥**	**١٨٧**	**٤٤**	**٦٣٢**	**١٧٦**	**٣ ١٦٠**	**١ ٥٤٠**	**٤ ٧٠٠**	
٤٢	٣٤١									٣٢١	٢٠٥	٦٨			٢٤٧	٧٣٠	٩٧٧	
٦٤	١٣٩														٦٤	١٣٩	٢٠٣	
				٩٩	٢٩										٢٩	٩٩	١٢٨	
١٠٦	**٤٨٠**	**صفر**	**صفر**	**٩٩**	**٢٩**	**صفر**	**صفر**	**صفر**	**صفر**	**٣٢١**	**٢٠٥**	**٦٨**	**صفر**	**صفر**	**٣٤٠**	**٩٦٨**	**١ ٣٠٨**	
١٥٢	**٨٣٧**	**٧١٣**	**٩٠**	**٥١٤**	**٢٦٤**	**٦١١**	**٢٠٣**	**٤٨٦**	**صفر**	**٨٢٦**	**٣٩٢**	**١١٢**	**٦٣٢**	**١٧٦**	**٣ ٥٠٠**	**٢ ٥٠٨**	**٦ ٠٠٨**	

(أ) دورات مدتها سنتان بعد المرحلة الإعدادية للتدريب على مجموعة متنوعة من المهن المتصلة بالبناء والكهرباء والالكترونيات والميكانيكا وأشغال المعادن.

(ب) دورات مدتها سنتان بعد المرحلة الثانوية لاكتساب مجموعة من المهارات في الميدان التقني وميدان المساعدة الطبية والميدان التجاري.

(ج) دورة مدتها أربع سنوات بعد المرحلة الثانوية تؤدي إلى الحصول على شهادة جامعية أولى.

(د) دورة مدتها ثلاث سنوات لحاملي دبلوم السلك الأول (سنتان من التدريب) تؤدي إلى الحصول على شهادة جامعية أولى.

(هـ) دورة مدتها سنتان بعد التعليم الثانوي تفضي إلى دبلوم السلك الأول للتدريس (سنتان من التدريب).

الجدول ٦

خدمات الرعاية الطبية

(١ تموز/يوليه ٢٠٠٠-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
رعاية المرضى الخارجيين						
مرافق الرعاية الصحية الأولية	٢٣	٢٥	٢٣	٣٤	١٧	١٢٢
الخدمات المقدمة على مستوى الرعاية الصحية الأولية						
الرعاية الطبية للأسنان	٢٠	١٧	١٣	٢١	١٤	٨٥
تنظيم الأسرة	٢٣	٢٥	٢٣	٣٤	١٧	١٢٢
الرعاية المتعلقة بالأمراض غير المعدية	١٧	٢٤	٢٣	٣٤	١٤	١١٢
الخدمات المتخصصة	١٣	١٥	١٥	٢٠	١٣	٧٦
المختبرات	٢٣	١٥	١٩	٢٥	١٤	٩٦
عدد زيارات المرضى						
للعلاج الطبي[أ]	١ ٦٩٢ ٣٧٥	٨٥٠ ٠٣٤	٩٩٠ ٤١١	١ ٠٦٤ ٦٥٠	٢ ٥٧٣ ٠٣١	٧ ١٧٠ ٥٠١
لعلاج الأسنان	١٧٣ ١١٢	٩١ ٨٩٩	٧١ ٤٦١	٦٥ ١٥٤	١٤٧ ٨٨٧	٥٤٩ ٥٠٤
رعاية المرضى داخليا (في المستشفيات)[ب]						
عدد المرضى الذين أدخلوا إلى المستشفيات	٨ ٠٠١	١٦ ٨٥١	٦ ٧٩١	١٣ ٩١٢	٤ ٥٢٣	٥٠ ٠٧٨
عدد أيام الاستشفاء	٢٧ ٢٩١	٤٠ ٥٦٦	١٢ ٨٦١	٤١ ٩٥٣	١٢ ٧٢٥	١٣ ٣٩٦
الرعاية الصحية للأم والطفل						
حوامل مسجلات حديثا	٢١ ٨٧٨	٤ ٥٨٨	٧ ٩٦٤	١١ ٦٠٢	٢٧ ٩٩٦	٧٤ ٠٢٨
رضع دون الواحدة من العمر مسجلون حديثا	٢٦ ٢٠٠	٤ ٤٨٩	٧ ٧٤١	١١ ٣٠٣	٢٤ ٩٦٩	٧٤ ٧٠٢
أطفال دون الثالثة من العمر تحت الإشراف الطبي	٧٤ ٦٩٧	١٣ ٠٥٠	٢٢ ٢٧٥	٣٢ ٥٠٥	٧٠ ٧٦٢	٢١٣ ٢٨٩
متقبلون جدد لتنظيم الأسرة	٤ ٨٥١	١ ٩٢٥	٣ ٨٨٧	٢ ٩١٨	٦ ١٦٤	١٩ ٧٤٥
مجموع المتقبلين لتنظيم الأسرة	١٨ ٤٥٢	٨ ٦٦٦	١٣ ٣٣٥	١٢ ٧٦٧	٢٩ ١٧٣	٨٢ ٣٩٣
برنامج التحصين الموسع[ج]						
اللقاح الثلاثي	٢٣ ٧٣٠	٤ ٢٧١	٧ ٤٣٠	١٠ ٧١٤	٢٥ ٤٦١	٧١ ٦٠٦
لقاح شلل الأطفال	٢٥ ٣٣٤	٤ ٢٨٤	٧ ٤٣٨	١٠ ٧٦٩	٢٥ ٤٨٥	٧٣ ٣١٠
لقاح السل	٢٥ ٩٦٣	٤ ٥٠٩	٦ ٥٨٠	١٠ ٥١٧	٢٤ ٩٤٨	٧٢ ٥١٧
لقاح الحصبة	٢٤ ٠٦٨	٤ ٣٣٨	٧ ٦٥٩	١٠ ٦٣٥	٢٦ ١١٠	٧٢ ٨١٠

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
لقاح التهاب الكبد الوبائي باء	٢٥ ٤٨٤	٤ ٢١١	٧ ٤٤٩	١٠ ٧٤٤	٢٥ ٠١٠	٧٢ ٨٩٨
الصحة المدرسية						
عدد التلاميذ الجدد المفحوصين	١٤ ٨٦٧	٤ ٠٨٥	٧ ٧٠٣	٧ ٩٧٧	٢١ ٩٨٢	٥٦ ٦١٤
عدد التلقيحات الداعمة	٢٠ ٧١٠	٥ ٣٢٦	١٢ ٥٩١	٩ ٧٣٥	٤٢ ٣٢٥	٩٠ ٧٢٣

(أ) تشمل زيارات الفحوص الطبية والحقن والتضميد.

(ب) باستثناء مستشفى يضم ٤٣ سريرا تديره الأونروا في مدينة قلقيلية في الضفة الغربية، تُوفر خدمات الاستشفاء من خلال ترتيبات تعاقدية مع مستشفيات تابعة لمنظمات غير حكومية وأخرى خاصة، أو بالتعويض الجزئي عن تكاليف العلاج.

(ج) عدد الرضع دون الواحدة من العمر الذين يتلقون السلسلة الأولية الكاملة من اللقاحات.

الجدول ٧

مؤشرات مختارة على الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة
معدل الخصوبة الإجمالي[أ]	٣,٦	٢,٦	٢,٥	٤,١	٤,٤
معدل وفيات الأطفال الحديثي الولادة بين كل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء[ب]	٢٢	٢٦	٢٠	غير متاح	٢٠
معدل وفيات الرضع بين كل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء[ب]	٣٢	٣٥	٢٩	غير متاح	٣٣
معدل الوفيات في مرحلة الطفولة المبكرة بين كل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء[ب]	٣٥	٣٧	٣٢	غير متاح	٣٦
متوسط سن الزواج[أ]	٢٠,٣	١٩,٧	٢٠,٥	١٩,٥	١٨,٩
مدى انتشار استعمال وسائل منع الحمل العصرية (نسبة مئوية)[أ]	٤٨,٦	٦٤,٧	٦٥,٤	٤١,٩	٣٦,٥
الفترات الفاصلة بين الولادات[ب]					
النسبة المئوية للفترات التي تعادل ١٢ شهرا أو تقل عنها	٣,٣	٢,٧	٢,٨	٣,٣	٥,٥
النسبة المئوية للفترات التي تعادل ٢٤ شهرا أو تقل عنها	٤٣,٩	٣٤,٩	٣٧,٦	٤٧,٩	٥٣,٢
متوسط الفترات الفاصلة بين الولادات (أشهر)	٣٤,٨	٣٥	٣٨	٣٣	٣٠
الولادات تحت إشراف موظفين متدربين (نسبة مئوية)	٩٧	٩٢,٨	٩٨,٥	٩٥,٣	٩٩
الحوامل المحصنات ضد الكزاز (نسبة مئوية)	٩٨,٢	٩٩,٥	٩٩,٨	٩٧,٦	٩٨,٦
مدى انتشار انخفاض الوزن عند الولادة لدى المواليد الباقين على قيد الحياة (نسبة مئوية)[ب]	٦,٧	٣,٥	٦,٨	٥,٠	٣,٦
متوسط الفحوص اليومية لدى كل موظف طبي	١٠٣	٨٢	٩٤	١٠٤	١٠٩
مدى انتشار الداء السكري بين اللاجئين البالغين (نسبة مئوية)	٣,٤	٤	٥,١	٤	٦,٤
مدى انتشار ارتفاع ضغط الدم بين اللاجئين البالغين (نسبة مئوية)	٥,٣	٨,٢	٨,٢	٦,٣	٩,٤
مآوي المخيمات التي تصلها مياه صالحة للاستعمال (نسبة مئوية)	٩٨	٩٦	٨٥	١٠٠	١٠٠
مآوي المخيمات التي تصلها مرافق الصرف الصحي (نسبة مئوية)	٨١	٥٨	٨٧	٦٩	٦٨

(أ) الدراسة الاستقصائية للأونروا، ٢٠٠٠.

(ب) الدراسة الاستقصائية للأونروا، ١٩٩٩.

الجدول ٨

برنامج الخدمات الاجتماعية

(١ تموز/يوليه ٢٠٠٠-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

ميـــدان العمليات	برنامج النساء		أنشطة الشباب		دعم المعوقين			تخفيف وطأة الفقر								
					التأهيل المجتمعي			مشاريع قائمة على المنح		مشاريع قائمة على القروض		مخططات منح القروض المضمونة جماعيا		وحدات التدريب على المهارات والإنتاج[ب]	
	المراكز	المشاركات	المراكز	المشاركون	المراكز/ البرامج	المشاركون[أ] أنشطة المراكز	أنشطة الإرشاد	المرافق المتخصصة	العدد	دولار	العدد	دولار	المشاركون	دولار	العدد	المشاركون
							الإحالات									
الأردن	٢١	٥ ٣٤١	–	–	١٠	١ ٤٩٠	٢ ٤٢٤	٢٠٠	٨٢	٢٤٣ ٠٧٢	٧٩	٢٠٢ ٤٠٣	٦٠	٢٧ ٧٩٧	٣	١٢٥
لبنان	١٠	٥ ٨٠١	١	٥ ٤١٧	١	٦	٢ ٧٩٢	٣١٦	٢١	٨٨ ٣٣٠	١٤٨	٤٠٧ ٩٠٠	٢٦٥	١٣٢ ٥٠٠	٤	١٠
الجمهورية العربية السورية	١٥	٥ ٠٠٠	–	–	٥	٧٠٠	–	–	–	–	–	–	–	–	٥[د]	٥٠٠
الضفة الغربية	١٥	٩ ٦٦٠	١٨	٨ ٣٨٨	١٣	٣ ٩٥٩	٩٦٠	٧٨٠	–	–	١	١ ٢٠٠	–	–	٢	١٩٢
قطاع غزة	١٠	٧ ٣٧٠	٨	٣ ٠٨٥	٧	١ ٠٨٩[ج]	٥ ٠٢٧	٢٥٥	٣	٣٧ ٦٠٠	–	–	–	–	١	٥٠٠
المجموع	**٧١**	**٣٣ ١٧٢**	**٢٧**	**١٦ ٨٩٠**	**٣٦**	**٧ ٢٤٤**	**١١ ٢٠٣**	**١ ٥٥١**	**١٠٦**	**٣٦٩ ٠٠٢**	**٢٢٨**	**٦١١ ٥٠٣**	**٣٢٥**	**١٦٠ ٢٩٧**	**١٥**	**١ ٣٢٧**

(أ) يشمل هذا العدد المعوقين الذين يحصلون على مساعدة من خلال الأنشطة المنزلية، ودمجهم في البرامج التعليمية النظامية وفي برامج خاصة للتدريب المهني، وإيجاد فرص العمل لهم، وإقامة مشاريع للإعالة ذاتيا، وتزويدهم بالأطراف الاصطناعية وسواها من المعينات، ومنحهم مساعدة نقدية.

(ب) يشمل المشاريع التجارية التي تعمل مع مراكز البرامج النسائية ومراكز التأهيل المجتمعي؛ ويشمل في الضفة الغربية الأشخاص المتدربين على مهن ممن عينوا لدى أرباب عمل محليين.

(ج) يشمل ٣٤٥ مستفيدا من مركز النور لتأهيل المكفوفين في غزة.

(د) أقفلت ست وحدات للتدريب على المهارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير نظرا لانعدام المشاركين والإيرادات الكافية.

الجدول ٩

النفقات الفعلية في عام ٢٠٠٠، والميزانية العادية لعام ٢٠٠١، والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(نقدا وعينا بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	النفقات المدرجة في ميزانية عام ٢٠٠٠								الميزانية المقترحة لفترة السنتين		
	النفقات الفعلية في عام ٢٠٠٠	**الأردن**	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المقر	المجموع	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المجموع
التعليم	١٦٣,٤	٥٠,٧	٢٣,٤	١١,٥	٢٦,٠	٥٣,٢	١,٨	١٦٦,٧	؟	؟	–
الصحة	٤٩,٦	١١,٠	٩,٤	٤,٧	١٢,٢	١٦,٤	٠,٦	٥٤,٣	؟	؟	–
الخدمات الغوثية والاجتماعية	٢٨,٠	٥,٦	٥,٩	٣,٢	٤,٩	١١,٠	٠,٧	٣١,٤	؟	؟	–
الخدمات التشغيلية[أ]	١٨,٠	٢,٠	٢,٥	١,٤	٢,٨	٤,٦	١,٩	١٥,٢	؟	؟	–
الخدمات المشتركة[ب]	٢١,٦	٢,٣	٣,١	١,٢	٣,٥	٣,٣	٢٩,٤	٤٢,٨	؟	؟	–
مجموع الميزانية العادية	**٢٨٠,٦**	**٧١,٦**	**٤٤,٣**	**٢٢,٠**	**٤٩,٤**	**٨٨,٥**	**٣٤,٤**	**٣١٠,٤**	**–**	**–**	**–**

(أ) تشمل خدمات التوريد والنقل والخدمات المعمارية والهندسية التي تدعم جميع برامج الوكالة.

(ب) تشمل الخدمات التنظيمية والإدارية التي تدعم جميع برامج الوكالة، واحتياطيات رأس المال المتداول التي تخصص للبرامج خلال فترة السنتين اللتين تغطيهما الميزانية.

الجدول ١٠

التبرعات النقدية والعينية المقدمة من الحكومات والجماعة الأوروبية

(١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠)

(المقبوضات الفعلية بدولارات الولايات المتحدة)

المصدر	مجموع التبرعات في عام ١٩٩٨	تبرعات عام ١٩٩٩		
		الميزانيـة العادية	المشاريع	المجموع
الأردن	١٦٨ ٠٠٠	٦٤ ٤١٢		٦٤ ٤١٢
إسبانيا	٣ ١٦٥ ١٧١	٢ ٦٤٢ ١٠٨		٢ ٦٤٢ ١٠٨
استراليا	١ ٦٩٦ ٦٨٠	٢ ٢٦٣ ٩٤٦	١٨١ ٤٢٦	٢ ٤٤٥ ٣٧١
ألمانيا	٨ ٥٣١ ٨٥٥	٤ ٨٧٤ ٦٩٣	٧٨٨ ٩٤١	٥ ٦٦٣ ٦٣٤
الإمارات العربية المتحدة	١ ٠٩٩ ٩٧٥	٥٠٠ ٠٠٠		٥٠٠ ٠٠٠
آيرلندا	٥٣٩ ٦٠٠	٥٧٤ ٣٠٠	٢٦٥ ٥٠١	٨٣٩ ٨٠١
أيسلندا		٧ ٠٠٠		٧ ٠٠٠
إيطاليا	٣ ٥٤٥ ٩٦٥	٤ ٢٩٦ ٣٩٩	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٢٩٦ ٣٩٩
البحرين		٤٥ ٠٠٠		٤٥ ٠٠٠
البرتغال	٢٥ ٠٠٠			
بروني دار السلام	١٠ ٠٠٠			
بلجيكا	٧٣٦ ٣٧٣	١ ٦٧٩ ٦٧٣	٤٩٨ ٢٧٨	٢ ١٧٧ ٩٥١
تايلند	٣٠ ٠٠٠			
تركيا	١٣٧ ١٨٥	٣٧٥ ٠٠٠	٣٧ ٨١٥	٤١٢ ٨١٥
تونس	١١ ٢٨٦	١٢ ٤١٠		١٢ ٤١٠
الجمهورية التشيكية	٢٩ ٤٠١	٢٥ ٠٣٩		٢٥ ٠٣٩
الجمهورية العربية السورية	٤٦ ٤٢٢	٣٦ ٨٥٠		٣٦ ٨٥٠
جمهورية كوريا	٥٠ ٠٠٠			
جنوب أفريقيا	١٥ ١٧٨	١٥ ٠٠٦		١٥ ٠٠٦
الدانمرك	٨ ٩٣١ ١٣١	٧ ٧٩٥ ٩٨٥	٦٨٣ ٣٠٣	٨ ٤٧٩ ٢٨٨
السويد	١٨ ٢٥٠ ٠٨٦	١٨ ٢٦٨ ٩٧٨	٢٣٥ ٧٥٣	١٨ ٥٠٤ ٧٣١
سويسرا	٧ ٥٢١ ٨٩٨	٤ ٨٨٦ ٠٢٠	٦٢٧ ٩١١	٥ ٥١٣ ٩٣١
شيلي		٥ ٠٠٠		٥ ٠٠٠
الصين	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠		٦٠ ٠٠٠
عُمان	٢٥ ٠٠٠			
فرنسا	٤ ٥٧٩ ٣٩٢	٤ ٥٣٧ ٥٥٠	٢٧٢ ٠١٠	٤ ٨٠٩ ٥٥٩
فلسطين	٩٦٤ ٣٩٤	٢٦٨ ٦٤٦	١٠٣ ٨٠٠	٣٧٢ ٤٤٦
فنلندا	١ ٩٥٢ ٥٧٠	١ ٧٣٢ ٢٧٣	٧٤ ٧٣٤	١ ٨٠٧ ٠٠٧
قبرص	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠
قطر		٣٥ ٠٠٠		٣٥ ٠٠٠

المصدر	مجموع التبرعات في عام ١٩٩٨	تبرعات عام ١٩٩٩		
		الميزانيـة العادية	المشاريع	المجموع
الكرسي الرسولي	٢٠ ٠٠٠		٢٥ ٤٧٥	٢٥ ٤٧٥
كندا	١٠ ٠٦٧ ٤١١	٩ ١٨٤ ٤٧١	١ ٥٦٩ ٧٦٢	١٠ ٧٥٤ ٢٣٣
كولومبيا	٢ ٥٨٥	٢ ٤١٥		٢ ٤١٥
الكويت	٢ ٦٣٧ ٢٠٥	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٤٠٧	٢ ٠٠٣ ٤٠٧
لبنان	٧ ٩٨٠	٨ ٧٥٣		٨ ٧٥٣
لكسمبرغ	١ ٢١٨ ٦٤٩	٢٦٨ ٤٢١	١ ٣٩٥ ٠٠٠	١ ٦٦٣ ٤٢١
مالطة		٣ ٠٠٠		٣ ٠٠٠
ماليزيا	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠		٢٠ ٠٠٠
مصر	١٠ ٠٠٠			
المكسيك	٣ ٠٠٠	٦ ٠٠٠		٦ ٠٠٠
ملديف	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠		١ ٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٧ ٨٢٣ ٥٨٥	١ ٨٠٠ ٠٠٠	١ ٨٢١ ١٩١	٣ ٦٢١ ١٩١
المملكـة المتحـدة لبريطانيـا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٣ ٠٠٧ ٨٤٩	١٩ ٢٣٨ ٧٩٣	٨ ٣١٠ ٥٦٩	٢٧ ٥٤٩ ٣٦٢
موناكو	٥ ٢٩٠	٥ ٠٠٠		٥ ٠٠٠
النرويج	١٣ ٠٣٧ ١١٠	١٢ ١٩٤ ٨٢٦	٥٣٦ ٤٥٢	١٢ ٧٣١ ٢٧٨
النمسا	٣٥٧ ٠٠٠	٣٣٩ ٠٠٠		٣٣٩ ٠٠٠
نيوزيلندا	١٠٦ ٩٦٠	٩٥ ٣١٥	٤٠ ٥٥٠	١٣٥ ٨٦٥
الهند	٥ ٢٣٧			
هولندا	١٠ ٨٥٣ ٢٦٤	٧ ٧٨٩ ٧٨٩	١٤ ٤٣٢ ٠٠٤	٢٢ ٢٢١ ٧٩٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٨٠ ٨٦١ ٤٧٠	٨٦ ٦١٣ ٧٠٤	٢ ٦٨٦ ١٩٦	٨٩ ٢٩٩ ٩٠٠
اليابان	٢٥ ٦١٧ ١٤٢	٩ ٣٢٧ ١٤٧	٩٩٧ ٠٠٠	١٠ ٣٢٤ ١٤٧
اليونان	٤٠٠ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠		٤٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٢٢٨ ١٩٥ ٢٩٩**	**٢٠٤ ٣٠٨ ٩٢١**	**٣٦ ٥٨٧ ٠٧٨**	**٢٤٠ ٨٩٥ ٩٩٩**
الجماعة الأوروبية	٦٣ ٩٠٦ ٨٧٢	٥١ ٣٩٢ ٩٤١	١ ٠١٨ ٨٢٠	٥٢ ٤١١ ٧٦١
المجموع الكلي	**٢٩٢ ١٠٢ ١٧١**	**٢٥٥ ٧٠١ ٨٦٢**	**٣٧ ٦٠٥ ٨٩٨**	**٢٩٣ ٣٠٧ ٧٦٠**

الجدول ١١

الموظفون المعتقلون أوالمحتجزون

(١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ – ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية (المحتجزون من قبل السلطات الاسرائيلية)	الضفة الغربية (المحتجزون من قبل السلطات الفلسطينية)	قطاع غزة (المحتجزون من قبل السلطات الاسرائيلية)	قطاع غزة (المحتجزون من قبل السلطات الفلسطينية)	المجموع
موظفون أطلق سراحهم دون اتهام أو محاكمة	٢	–	–	٢	٢	–	٨	١٤
موظفون اتهموا و/أو حوكموا أو حكم عليهم أو برئت ساحتهم	–	–	–	–	–	١	–	١
موظفون ما زالوا قيد الاحتجاز في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١	–	–	–	٥	١	–	١[أ]	٧
المجموع	**٢**	**صفر**	**صفر**	**٧**	**٣**	**١**	**٩**	**٢٢**

(أ) هذا الموظف محتجز دون اتهام منذ عام ١٩٩٦.

الجدول ١٢

موظفو الوكالة

(في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

البرنامج	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المقر (عمان)	المقر (غزة)	المجموع
التعليم	٤ ٨٩٣	١ ٦٨٤	٢ ٠٨٧	٢ ٢٩٥	٥ ٢١٣	٧٢	صفر	١٦ ٢٤٤
الصحة	٨٣٦	٥٢١	٤٣٣	٦٦٦	٩٧٤	١٥	صفر	٣ ٤٤٥
الخدمات الغوثية والاجتماعية	١١١	٩٥	٧٧	١٢٧	٢٠٩	١٤	صفر	٦٣٣
برامج أخرى	٢٦٣	٣٢٩	٢٤٦	٤٥٤	٦٢٩	١٢٤	١٦٠	٢ ٢٠٥
مجموع موظفي المنطقة	**٦ ١٠٣**	**٢ ٦٢٩**	**٢ ٨٤٣**	**٣ ٥٤٢**	**٧ ٠٢٥**	**٢٢٥**	**١٦٠**	**٢٢ ٥٢٧**
مجموع الموظفين الدوليين	**٦**	**٥**	**٧**	**١٧**	**٩**	**٢٣**	**٥٣**	**١٢٠**
مجموع الموظفين	**٦ ١٠٩**	**٢ ٦٣٤**	**٢ ٨٥٠**	**٣ ٥٥٩**	**٧ ٠٣٤**	**٢٤٨**	**٢١٣**	**٢٢ ٦٤٧**

الجدول ١٣

برنامج تمويل القروض الصغرى والمشاريع الصغرى

(١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ – ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

	الضفة الغربية		قطاع غزة		
	البرنامج الفرعي للمشاريع الصغيرة	البرنامج الفرعي الخاص بتقديم الائتمانات إلى المشاريع الصغرى[أ]	البرنامج الفرعي للإقراض الجماعي التضامني	البرنامج الفرعي الخاص بتقديم الائتمانات إلى المشاريع الصغرى	البرنامج الفرعي للمشاريع الصغيرة	المجموع
عدد القروض الممنوحة	٢٦	٢ ٨٨٧	٣ ٥٩١	٣ ٥٢٨	٥١	١٠ ٠٨٣
قيمة القروض الممنوحة (بالدولار)	٣٣٤ ١٠٠	٢ ٧٩٤ ٦٣٢	٢ ٢١٤ ٨٠٠	٣ ٧١٦ ٩٥٠	٨٦١ ٥٥٠	٩ ٩٢٢ ٠٣٢
رأس المال الأساسي (بالدولار)[ب]	١ ٧٢٤ ٢٩٦	٦٨٧ ٥٠٠	٤ ٠٤٦ ٨١٤[أ]	صفر	٧ ٩٣٠ ١٢٩	١٢ ٦٦٤ ٤٤٣
المعدل العام للاسترداد (نسبة مئوية)[ب]	٨٩,٠٠	٩٢,٠٠	٩٣,٩٣	٩١,٣٧	٩١,٠٨	

(أ) القاعدة الرأسمالية المشتركة بين البرنامج الفرعي للإقراض الجماعي التضامني والبرنامج الفرعي الخاص بتقديم الائتمانات إلى المشاريع الصغرى.

(ب) النسبة المئوية خلال فترة عمر البرنامج حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

المرفق الثاني

الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة

١ - قرارات الجمعية العامة

رقم القرار	تاريخ اتخاذه
١٩٤ (د - ٣)	١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨
٢١٢ (د - ٣)	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨
٣٠٢ (د - ٤)	٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩
٣٩٣ (د - ٥)	٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠
٥١٣ (د - ٦)	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢
٦١٤ (د - ٧)	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢
٧٢٠ (د - ٨)	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣
٨١٨ (د - ٩)	٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤
٩١٦ (د - ١٠)	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥
١٠١٨ (د - ١١)	٨ شباط/فبراير ١٩٥٧
١٠١٨ (د - ١١)	٨ شباط/فبراير ١٩٥٧
١٣١٥ (د - ١٣)	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨
١٤٥٦ (د - ١٤)	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩
١٦٠٤ (د - ١٥)	٢١ نيسان/أبريل ١٩٦١
١٧٢٥ (د - ١٦)	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١
١٨٥٦ (د - ١٧)	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢
١٩١٢ (د - ١٨)	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣
٢٠٠٢ (د - ١٩)	١٠ شباط/فبراير ١٩٦٥
٢٠٥٢ (د - ٢٠)	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥
٢١٥٤ (د - ٢١)	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦
٢٢٥٢ (د إ ط - ٥)	٤ تموز/يوليه ١٩٦٧
٢٣٤١ (د - ٢٢) ألف وباء	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧
٢٤٥٢ (د - ٢٣) ألف إلى جيم	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨
٢٥٣٥ (د - ٢٤) ألف إلى جيم	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩
٢٦٥٦ (د - ٢٥)	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠
٢٦٧٢ (د - ٢٥) ألف إلى دال	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠
٢٦٧٢ (د - ٢٥) ألف إلى دال	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠
٢٧٢٨ (د - ٢٥)	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠
٢٧٩١ (د - ٢٦)	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١
٢٧٩٢ ألف إلى هاء (د - ٢٦)	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١
٢٩٦٣ ألف إلى هاء (د - ٢٧)	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢
٣٠٨٩ ألف إلى هاء (د - ٢٨)	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢
٣٠٩٠ (د - ٢٨)	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣
٣٣٣٠ (د - ٢٩)	١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤
٣٣٣١ ألف إلى دال (د - ٢٩)	١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤
٣٤١٩ ألف إلى دال (د - ٣٠)	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥
١٥/٣١ ألف إلى هاء	٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦
٩٠/٣٢ ألف إلى واو	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
١١٢/٣٣ ألف إلى واو	١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨
٥٢/٣٤ ألف إلى واو	٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩
١٣/٣٥ ألف إلى واو	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠
١٣/٣٥ ألف إلى واو	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠
١٢٠/٣٧ ألف إلى كاف	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢
٨٣/٣٨ ألف إلى كاف	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣
٩٩/٣٩ ألف إلى كاف	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤
١٦٥/٤٠ ألف إلى كاف	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥
٦٩/٤١ ألف إلى كاف	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦
٦٩/٤٢ ألف إلى كاف	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
٥٧/٤٣ ألف إلى ياء	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨
٤٧/٤٤ ألف إلى كاف	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩
٧٣/٤٥ ألف إلى كاف	١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
٤٦/٤٦ ألف إلى كاف	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١
٦٩/٤٧ ألف إلى كاف	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
٤٠/٤٨ ألف إلى ياء	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
٢١/٤٩ باء	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
٣٥/٤٩ ألف إلى زاي	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
٢١/٤٩ سين	٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥
٢١/٤٩ سين	٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥
٢٨/٥٠ ألف إلى زاي	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
١٢٤/٥١ الى ١٣٠/٥١	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
٥٧/٥٢ الى ٦٣/٥٢	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧
٤٦/٥٣ الى ٥٢/٥٣	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

٢٩٦٤	(د - ٢٧)	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢	٦٩/٥٤ إلى ٧٥/٥٤	١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
			١٢٣/٥٥ إلى ١٢٨/٥٥	٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

٢ - مقررات الجمعية العامة

رقم المقرر	تاريخ اتخاذه
٤٦٢/٣٦	١٦ آذار/مارس ١٩٨٢
٤١٧/٤٨	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

٣ - تقارير المفوض العام للأونروا

١٩٩٦: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ١٣ (A/51/13)

١٩٩٧: المرجع نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ١٣ والإضافة (A/52/13 و Add.1)

١٩٩٨: المرجع نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ١٣ (A/53/13)

١٩٩٩: المرجع نفسه، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ١٣ والإضافة (A/54/13 و Add.1)

٢٠٠٠: المرجع نفسه، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ١٣ (A/55/13)

٤ - التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة (مرة كل سنتين)

١٩٩٦: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٥ جيم (A/51/5/Add.3)

١٩٩٨: المرجع نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٥ جيم (A/53/5/Add.3)

٢٠٠٠: المرجع نفسه، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٥ جيم (A/55/5/Add.3)

٥ - تقارير لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين

١٩٩٦: A/51/439

١٩٩٧: A/52/311

١٩٩٨: A/53/518

١٩٩٩: A/54/338

٢٠٠٠: A/55/329

٦ - تقارير الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا

١٩٩٦: A/51/509

١٩٩٧: A/52/578

١٩٩٨: A/53/569

١٩٩٩: A/54/477

٢٠٠٠: A/55/456

٧ - تقارير الأمين العام

١٩٩٦ : تقارير الأمين العام المقدمة عملا بقرارات الجمعية العامة ٢٨/٥٠ جيم، ودال، وواو، وزاي، المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وهي على التوالي:

الرمز	العنوان
A/51/369	(السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها).
A/51/370	(الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين).
A/51/371	(الإيرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين).
A/51/476	(جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين).

١٩٩٧: تقارير الأمين العام المقدمة عملا بقرارات الجمعية العامة ١٢٦/٥١ و ١٢٧ و ١٢٩ و ١٣٠ المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وهي على التوالي:

الرمز	العنوان
A/52/423	(السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها).

A/52/415 (الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين).

A/52/372 (ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات المتأتية منها).

A/52/503 (جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين).

١٩٩٨: تقارير الأمين العام المقدمة عملا بقرارات الجمعية العامة ٥٢/٥٩ و ٦٠ و ٦٢ و ٦٣، المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وهي على التوالي:

الرمز	العنوان
A/53/471	(السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٩٧ وما بعدها).
A/53/472	(الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين).
A/53/644	(ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها).
A/53/551	(جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين).

١٩٩٩: تقارير الأمين العام المقدمة عملا بقرارات الجمعية العامة ٥٣/٤٨ و ٤٩ و ٥١ و ٥٢، المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وهي على التوالي:

الرمز	العنوان
A/54/377	(السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها).
A/54/376	(الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين).
A/54/345	(ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها).
A/54/385	(جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين).

٢٠٠٠: تقارير الأمين العام المقدمة عملا بقرارات الجمعية العامة ٥٤/٧١ و ٧٢ و ٧٤ و ٧٥، المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وهي على التوالي:

الرمز	العنوان
A/55/391	(السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعدها).
A/55/402	(الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني للاجئين الفلسطينيين).
A/55/428	(ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها).
A/55/425	(جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين).

٨ - مذكرات الأمين العام

الرمز	العنوان
١٩٩٦: A/51/495	مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير الخاص للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بشأن الأزمة المالية للوكالة.

171001 161001 01-52987 (A)
0152987